

KÖPRÜLÜ KÜT.
650
M. Asım BY.



٣٢

١٣٠ فل
٠٠٦ او
٠١٨ مح

٠٠١٣٠ فل
٠٠٠٢٥ اوحى
٠٠٠٤١ الى
٠٠٠٥٦ لا
٠٠٥٧١ اسمع

شرح المقصود المسمى بالمرصود

مصححه العفو
١٢١٩ ح



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام قبل الشروع في بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله عملا بالحديثين المشهورين ونقضهما كل امر
ذي بال لا يبدأ ببسم الله فهو اقطع اخرجه الشيخ شهاب
الدين في تخريج احاديث الكشاف وكل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بحمد الله اقطع اخرجه ابو القاسم البغوي وتعارضهما
مدفوع بحمل الابتداء في حديث التحميد على الاضافي او بحمله
مطلقا على العرفي اذ هو في العرف امر ممتد الى الشروع
في المقصود وكذا توهم منافاة لفظي الباء واللام
وقوع الابتداء باسم الله تعالى بانه وسيلة الى ذكره على وجه
يؤذن بجعله مبدأ للفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه
المطلوب واللام مضافا الى الله تعالى لفظا دال على اسم
مطلقا ولما تحامه فوائد منها استعانة ان التبرك
والاستعانة بجميع اسمائه تعالى واما العمل بهذين الحديثين
على هذه الكيفية المخصوصة من الالفاظ والترتيب
مع عدم دلالتهما عليهما فباشارة الكتاب والاجماع
الفعلي ونقل الروايات الاخر فصل ههنا مقامات
الاول ان متعلق الباء في بسم الله خاص مناسب محذوف
كما هو المختار عند المحققين لان تقدير خصوصيات الافعال

انسب

انسب بالمقام واوفى بتأدية المرام وقيل عام
هو ابتدائي بمعنى انشئ او افتتح واياما كان فالمختار تقديره
مؤخرا اهتماما باسمه تعالى ودلالة على التخصيص ردا على المشركين
ومعنى الباء على الاولين قيل المصاحبة والملابسة نظرا الى انه
ادخل في تعظيمه تعالى والظرف حينئذ مستقر قد ترك متعلقه
الحقيقي اعني ملتبسا فيا منسيا نظرا الى اشعار بان
الفعل جداء شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى والظرف حينئذ
لغو على ما هو المشهور من مذهب النحاة واما على الوجه الثالث
فهي صلة الابتداء فاحفظ هذا المقام فانه عليه هذا منتظم
مناضرة الاقدام المقام الثاني الصحيح ان اصل اسم سمو
بضم الفاء وكسرها لا وسم يجيء تصغيره سمي وجمعه
اسماء والفعل منه سميت ولم يعهد اطراد القلب في نوع
تصاريف الكلمة كيف وشان التصغير وجمع التكسير رد
الشيء الى اصله ولما كثر استعماله اريد تخفيفه في طريقي
فعمد الى الآخر فوجد واما تعاقب عليه الحركات في كلمة
كثر استعمالها فحذفت فبقيت حركاته متعاقبة على الميم
ثم الى الاول فاسكنت السين ولم تحذف لئلا يجحف بالكلمة
ثم اجتلبت همزة الوصل لان الابتداء بالساكن الصامت وان
لم يمتنع على ما هو الحق لكنه قبيح في اللغة العربية وحركت
بالكسر لمناسبة السكون الذي هو اصل فيها ولذا قالوا الساكن
اذا حرك حرك بالكسر ولان حركة اصل الكسر عنده من يضمه

الاسم عند البصريين من
المحذوفة الاعجاز المبنية
على السكون

ايضا وكثيرا ما زيدت الباء للفائدة السابقة فخففت الهمزة
من اللفظ لحصول الوصل بالباء ومن الكتابة ايضا وان
لم يكن ذلك في موضع الابتداء وضع الخط تخفيفا على الكتاب
لكثرة كتابته وطولت الباء عوضا عنها او للتفخيم واشتقاقه
اسم حينئذ من السمو وهو الارتفاع والتناسب المعنوي
بينهما انه رفع لك مسماه حتى كشفته وعرفته او انه تنويه ورفعة
للمسماة فان المختصرات ليست لكثيرها اسم خاص بل يعبر
عنها باسم جنسها او نوعها **والمقام** الثالث ذهب الاكثرون
منهم سيبويه وصاحب الكشاف الى ان لفظة الجلال اسم عربي
مشتق علم بالغلبة لذات المعبود بالحق والكثيرون منهم
على ان اصله اله وهو اسم لجنس المعبود بحق او باطل حذفت
الهمزة اعتباطا وعوض عنها الالف واللام في الصحيح
وقيل قياسا بعد ادخال الالف واللام للتفخيم ثم ادغم
لتعريف في لام الاصل فصار الله وهو علم غالب مختص بالمعبود
بالحق وكذا الاله معرفا مع الهمزة والفرق بينهما ان الله علم خاص
استعمالا لم يطلق على غير المعبود بالحق اصلا وانما الغلبة
فيه تقديرية قياسا فقط كما في ثريا والاله اطلق في اصل
وضعه قبل العلمية على غيره ايضا فالغلبة فيه تحقيقية استعمالا
وقياسا كما في النجم فالله اكد اختصاصا به من الاله وقيل ان
الاله وان غلب على مفهوم المعبود بحق لكنه لم تصل غلبته
قبل حذف الهمزة الى حد العلمية واشتقاقه من اله الهة

كعبد

كعبد عبادة وقيل من اله كفرح بمعنى تحير وقيل اصله
لاه من لاه يليه اى تستر علا قرئ في شاذ وهو الذي
في السماء لاه وفي الارض لاه ثم ادخلت عليه الالف واللام
فاجري مجرى العلم كالعباس وهذا وان كان احد قولي سيبويه
لكن كثرة دورانه في الكلام واستعماله في المعبود واطلاقه
على الله تعالى يرجح اشتقاقه من اله كذا في شرح الكشاف للتفتازاني
والشريف وقال ابن حروف باب لوه ليس في الكلام ولا اليه
فيكون منقولا من لفظ متوهم او مقلوب وله وقيل ان لفظة
الجلال اسم عربي علم لذات الواجب الوجود غير مشتق واليه
ذهب الخليل والزجاج والمازني وابن كيسان واختاره
الامام فخر الدين ونسبه الى سيبويه اكثر الاصوليين
والفقهاء وعليه الشافعي واكثر الاشعرية **والمقام** الرابع
ان الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مبنيان للمبالغة
من رحم بعد جعله لازما بمنزلة الفعل الغريزي منقولا
الى فعل بالضم وهذا مطرد في باب المدح والذم
نص عليه في المفتاح والفائق واطلاق امثال هذه الاسماء
عليه تعالى تجوز من قبيل اطلاق اسم السبب وهي الكيفيات
النفسانية على المسبب وهو الافعال التي هي غايات لها ثم
الرحمن ابلغ من الرحيم لزيادة بنائه مع اشتقاقهما من اصل
واحد واتحادهما بالنوع فان قلت فحينئذ المناسب تقديم
الرحيم اذ القياس يقتضي الترقي قلت نعم ان تشمل الرحمن

على معنى الرحمن لكن لما ناسب كرحمن اسم العلم من جهة
اختصاصه بالله تعالى بالاجماع ناسب ان يقدم به في الذكر
فهو من طريقة التتميم والتكميل فافهم والمقام الخامس
للحمد معنيين لغوي هو الوصف بالجميل تعظيما بازاء فعل
اختياري انعام او غيره وعرفي هو فعل يشعر بتعظيم المنعم
بسبب كونه منعما وكذا للشكر معنيان لغوي هو فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب انعامه وعرفي هو صرف العبد جميع ما انعم
الله عليه الى ما خلق لاجله والنسبة بين الحمدين عموم من وجه
وكذا بين اللغويين وبين الشكرين عموم مطلق والعام
هو اللغوي وكذا بين العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر
العرفي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي اذا قيدت النعمة
في الشكر اللغوي بوصولها الى الشاكر كما في الشكر العرفي
والا فهما متحدان ولا يخفى ان النسبة الخامسة انما هي
بحسب الوجود لا الحمل بخلاف البواقي والمدح عند الاكثر
هو الوصف بالجميل تعظيما وهو اعم مطلق من الحمد اللغوي
وكذا من الشكر العرفي لكن بحسب الوجود فقط ومن وجه
من الحمد العرفي والشكر اللغوي والثناء فعل يشعر بالتعظيم
قصدا وهو اعم مطلق من الجميع ثم ان الحمد لما كان
من المصادر التي تنصبها العرب بافعال مضمرة دائما قالوا
ان اصله النصب في سورة الفاتحة في شاذ يؤيده
والتقدير نحمد الله كذا في الكشاف وقال ابو حيان تقديره

الحمد لله

احمد الله او حمدت الله ورجح الاول في الفاتحة بقوله تعالى
اياك نعبد واياك نستعين بعد قوله تعالى الحمد لله
بترك العطف فانه استيناف لبيان حمد العباد
فيقدر نحمد ليطابق المبين البيان واذا كان الامر
كذلك في فاتحة الكتاب المجيد فكذا في سائر الفواتح
بناء على ما صح من ان كيفية العمل بحديث الابتداء مستفادة
من افتتاح الكتاب الحكيم ورجح ايضا بانه في نحمد من الدلالة
على الحال التي هي اهم الاوقات واولاها ببيان ما هو واقع
فيها والانباء عن الاستمرار في الجملة مع نون الحكاية
ما ليس في حمدت ولا في احمد ثم الفعل لان الحمد من الالفاظ
المنزلة منزلة افعالها لفظا والسادة مسدها
نفيا فكاد تستعمل معها فعدل من النصب الى الرفع
ليدل على الاستمرار بتبعية فادخل عليه الالف واللام
للتعريف وهو هاهنا للاستغراق عند المحققين بدلالة الحال
فيفيد اختصاص كل حمد بالله تعالى او للجنس وذلك
الاختصاص حينئذ ليس بدلالة لام التعريف في الحمد
كما قيل [illegible] بل بدلالة اللام الاختصاصية في الله
كانه قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص
كل فرد لا للعهد لعدم القصد الى حصة معينة
مع عدم القرينة على ارادة البعض فان قلت فالظاهر
ان الحمد هاهنا بمعناه المصدري فما معنى نحمد حمد العباد

مع حدوثه لله تع قلت معناه تعلقه به تعالى والتعلق
لا يستلزم القيام فلا غبار فيه وقيل الحمد مصدر المجهول
فالثبات له تع هو المحمودية اقول هذا مخالف لما اشتهر
من تقدير الفعل المعلوم ناصبا له فان قيل قوله الحمد
اخبار بثبوت الحمد لله تع والاخبار بثبوت شيء ليس ح
اجيب عنه بان الاخبار عن ثبوت جميع المحامد لله تع
عين الحمد كما ان قولنا الله واحد عين التوحيد وقد يجاب
بان امثاله اخبار مستعمل في معنى الانشاء مجازا لا له
المخاطب به هو الله تع ود الشيخ الدين البخاري في الفه
رسالة الوهاب الهبة في اللغة اعطاء شيء بلا عوض
للمؤمنين التعريف فيه للاستغراق لان المعرف ما لم يكن
هناك معهود ولا يمتنع عمومه يحمل تعريفه على الاستغراق
اي لكل من اتصف بالايمان مذكرا كان او مؤنثا على سبيل
التغليب حيث اجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة
المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كما في قوله
وكانت من القانتين وذلك ههنا للتنبيه على كونهن
تبعا للرجال واللام الجارة فيه صلة وانما قدمه مع ان
حقه التاخير عن المفعول بلا واسطة اهتماما لان مقصود
الحمد على كون المؤمنين الذين هو منهم مكرمين عند الله
تع على كون سبيل الصواب موهوبا او للسجع ذكر المصنف
في الفقه الاكبر كلاما حاصله ان الايمان هو الاقرار والتصديق

بما جاء به

بما جاء به رسول الله من عند الله تع والاسلام هو التسليم
والانقياد منهما متغايران بحسب المفهوم ومتحدان بحسب الذات
وهذا هو الاصح عند اكثر المتكلمين سبيل الصواب منصوب
بوهاب لاعتماده على لام الموصول السبيل الطريق والصواب
المطابق للواقع وانما لم يعلوه لئلا يظن انه كتاب وكذا
كل ما كان على فعال من الاجوف واضافة السبيل اليه بيانية
والمراد به ملة الاسلام والمشابهة المصححة للاستعارة
السبيل لها كون كل منهما موصلة الى المقصود وذكر
الصواب تجريد ومعنى صوابية ملة الاسلام موافقتها
وذلك لانها عبارة عن وضع الهي محمدي باعتبار اجتماع
الناس عليه وكلما فيه مطابقة لما في نفس الامر ان ثبوتيا
فثبوتي وان سلبيا فسلبي لكن هذا الوضع الالهي
اما اعتقادات حقة واما اعمال صالحة والصوابية
صفة الاولى حقيقة وانما يتصف الثانية بها باعتبار
دلالتها على الاولى فكانها لما كانت الدلالة اوضح كان الاتصاف
بها اشهر كما في الافعال الصادقة ومعنى هبته الله تع
ملة الاسلام للمؤمنين بيانها لهم وارشادهم اليها بارسال
الرسول وتنزيل الكتاب فان قلت ان اتصاف فعل الفعال
بالمبالغة اما بكثرة صدوره عنه واما بكونه اقوى واكمل
من سائر افراده فما وجه المبالغة ههنا قلت قوله الوهاب
ليس بمبالغة الواهب بل هو اسم صيغ للنسبة بمعنى ذي هبة

وتخصيص المؤمنين لانهم المنتفعون بها ولئن سلمنا فوجه
المبالغة استمرار هبته تع تلك وهو بمنزلة كثرة الصدور
او كون هذه الهبة لهم منه تع اكمل من سائر افراد الهبة
اما بيان استمرارها فلان بيان ملة الاسلام منذ بعث النبى
صلى الله عليه وسلم لم يطرأ عليه فى وقت ما اوقات كل مؤمن
ما يخله ويشوش الحال فيه بل طريق الحق منورة بنور العلم
فى جميع الازمان للسالكين هـ اما بيان كونها اكمل فاعلم
اولا ان كمال الهبة انما يتحقق باعتبار الكمال فى احد الامور
الثلثة اثنان منها داخليان وجودى وهو الاعطاء و
عدمى وهو انتفاء العوض وواحد خارج لازم وهو
الموهوب ثم ان هبة الله تع للمؤمنين ملة الاسلام اكمل
باعتبار كمال كل منها اى اما باعتبار كمال الاعطاء فلان الله تع
بعد ما بين لهم طريق الحق لم يكلهم الى انفسهم كالكافرين
بل خلق فيهم داعية القبول والاهتداء فامنوا وبعدما
امنوا ما جعل للشيطان سلطانا عليهم بل حافظهم عليه
وثبتهم بالقول الثابت وظاهر ان اعطاء ملة الاسلام
وبيانها مع الهداية اليها والتثبت عليها اكمل منه بدونها
واما باعتبار كمال انتفاء العوض فلان بيانه تع طريق
الحق لهم وهدايتهم اليها بمجرد فضله بلا شائبة نفع
لغناه المطلق والاعراض لعدم وجوب شىء عليه ولا خفاء
عليه فى ان هذه الهبة اكمل من هبة المخلوقين لعدم خلوها

من ثبوت

من ثبوت نفع وغرض من المدح والالفة ونحوها وان لم
يشترط ففى المبالغة بهذا الاعتبار اشارة الى رد المعتزلة
القائلين بوجوب الاصلح على الله تع واما باعتبار الموهوب
فلان ملة الاسلام اكمل كل موهوب وكذا هبتها اكمل كل هبة
فالمعنى الذى وهب لكل مؤمن ملة الاسلام التى هى رأس كل
سعادة بحيث ينتفعون بها بمجرد فضل بلا شائبة غرض ونفع
يعود منهم اليه تع وفى هذا الوصف اغراء المؤمنين على طلب العلم
ونشاط فى طلبه لان الذى وهب لهم اعز كل موهوب فهو واهب
لكل مسؤول ومطلوب ولما كانت سعادة الدارين منوطة
باعتبار ملة الاسلام وكان اخذها من جهة النبى صلى الله عليه وسلم
ووصولها الينا من جهة اله واصحابه رضى الله عنه صار
الصلوة عليه اصالة وعليهم تبعا من روادف حمده تع
فلا جرم اردفها بها فقال والصلوة وهى فى اللغة مشتركة
بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين احدها بالاضافة
الى المؤمنين والملائكة والله تع كتب الفقهاء بصورة
الواو ايذانا بانها مقلوبة منها والسلام اى السلامة
جمع بينهما امتثالا لقوله تع صلوا عليه وسلموا
تسليما واما تخصيص الصلوة بالميت والسلام بالحى
فليس بشىء لان معناها لا يقتضى الاختصاص ومن
المستفيض ان المؤمنين يصلون على النبى عليه السلام
وهو حى وانهم يسلمون على اهل القبور والالف واللام فيهما

اللهم صل على محمد وعلى مثله
مودتكم يا الله محمد تعظيم
ابله دنيا م ربنى اظهار
ودعوتنى اعلا وذكر
من ابقا انك ايلة

ليست كالتي في الحمد بل هي للجنس من حيث وجوده في ضمن
بعض الافراد اعني العهد الذهني لما لا يخفى على نبيه اصله
نبيء على فعيل بمعنى فاعل من النباء بسكون الباء وهو
الاخبار او بمعنى مفعول من النبوة بفتح النون وسكون الباء
وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ثم جعل اسما لكل
من اخبر عن الله بالوحي وشرف به على سائر الخلق محمد
عطف بيان للصفة وهو في الاصل الذي شرف كثر خصاله
الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله المحمودة الزاجر
اي المكلفين من الاشرع الجلي ترك مفعوله تنزيلا له منزلة
اللازم او لقصد التعميم مع الاختصار عن الاذناب بكسر الهمزة
مصدر اذنب الرجل اي صار ذا ذنب ولامه للاستغراق الحاث
المحرض المغري على طلب الثواب وهو جزاء العبادة اي الذي
ينهى عن الاذناب بارتكاب المنهيات ويامر بطلب الثواب
بامتثال المأمورات الذين هما من اصول سبيل الصواب ففي هذين
الوصفين دلالة على ان انتفاع المؤمنين بسبيل الصواب التي هي
هبة الله العظمى انما هو بتوسط نبيه وتبليغه اياها اليهم وعلى
آله قيل اعادة الجار مع عدم لزومه في عطف المظهر على
مثله للرد على الشيعة واصل آل اهل بدليل اهيل ابدلت
الهاء همزة ثم توصلا الى الالف ان نقلبها همزة ثم شايع
بخلاف انقلاب الهاء الفا ولا يضاف الا الى من له شرف من خطر
العقلاء اخرويا كان شرفه او دنيويا واضافته الى المضمر

الاصح

الاصح انها من كلام العرب والمراد بآله اهل بيته عليه السلام
لتبادره عند الاطلاق ويجوز ان يكون المراد به اتباعه
فذكر الاصحاب حينئذ تخصيص بعد تعميم في الصحاح آل الرجل
اهله وعياله وآله ايضا اتباعه واصحابه والمختار في معناه
عند جمهور اهل الحديث كل مسلم رأى الرسول وفي نخبة الفكر
هو من لقي النبي عليه السلام مؤمنا به ومات على الاسلام ولو تخللت
ردة في الاصح ثم ان الاصحاب جمع صحب بسكون الحاء كفرخ وافراخ
وهو جمع صاحب كركب وراكب كذا في الصحاح خير الآل الاصح
انه اسم تفضيل اصله اخير فاعل بالنقل والاستفناد وانه لم
يعمل اخواته لكثرة استعماله وكذا نقيضه شر وقد يكون
صفة مشبهة مخفف خير كهين وهين الآل وخير الاصحاب
ذكر الصفتين على نمط ذكر موصوفيهما فان قلت ان اللام
يجيء لمعان اربعة لانها ان وجدت قرينة على ارادة فرد معين
فهي للعهد الخارجي والا فللاستغراق الا ان يمتنع فللحقيقة
الا ان يمتنع فللعهد والتي في قوله خير الآل وخير الاصحاب
لا يمكن حملها على واحد منها اما على الاول فلان المعهود
السابق ذكره هو آل محمد واصحابه فلما اضيف اليه خير
لزم تخصيص الصلوة والسلام ببعض آله واصحابه عليه السلام
واما قولهم المعرفة اذا اعيدت بعينها كانت عين الاولى
فمقيد بعدم المانع وقد عرفت المانع ههنا واما على الثاني
فلان خير اسم تفضيل او صفة مشبهة كما مر لا سبيل ههنا

الى الثاني لانها مضافة الى فاعلها الذي هو الال والاصحاب
انما صلح صفة للحمد المطلق الال والاصحاب فتعين الاول
وحينئذ اما ان يقصد به ههنا الزيادة على ما اضيف
هو اليه كما هو الاكثر في اسماء التفضيل او الزيادة المطلقة
الغير المقيدة بكونها على المضاف اليه وحينئذ لا سبيل الى واحد
منهما اما الاول فلان لام الاستغراق بمعنى كل الافراد
فيلزم اشتراك كل مما اطلق عليه اسم الال والاصحاب
في اصل الخيرية ولا خفاء في ان منهم الكافر والمنافق
ولا الى الثاني ايضا لان المعنى حينئذ خير من بين كل
ما اطلق عليه اسم الال او الاصحاب ولا يخفى ركاكته واما
الثالث فلا اصل لقولنا ال محمد خير حقيقة الال
واما على الرابع فلقصوره عن افادة المقصود من هذه
الصفة وهو المدح لان المعنى حينئذ خير من غير معين
من جنس الال والاصحاب قلت ان اللام فيهما عوض
عن المضاف اليه على ما جوزه الكوفيين وبعض البصريين
وكثير من المتأخرين اي خير ال الانبياء واصحابهم ومع
ذلك يفيد الاستغراق وخير اسم التفضيل قصد به الزيادة
على ما اضيف اليه ثم ان هذه الصفة جيء بها ليفيد مدح ال
النبي عليه السلام واصحابه صريحا ومدحه كناية بناء على ان
شرف الامم وفضلهم على حسب شرف انبيائهم ثم فضلهم بانهم
وقيل للاحتراز عن الكافرين من اقربائه والمنافقين في

وقيل

وقيل للاحتراز عمن زال عنه اسم الال والاصحاب بعد اطلاقه عليه
اقول في كل منهما نظر اما اولا فلان كلا منهما مبني على كون
اللام للعهد وقد عرفت ما فيه واما ثانيا فلان ما عدا
المسلم ليس بداخل في قوله اله واصحابه حتى يؤتى بقيد يخرجه
وذلك لان معنى الال كما قلنا الاهل والاتباع وغير
المسلم ليس باهل للنبي عليه السلام ولا تابع له لقوله تعالى
خطابا لنوح عليه السلام في شان ابنه انه ليس من اهلك
حيث لم يتبعه ومعنى الاصحاب وان اختلف فيه
لكن قيد الاسلام معتبر فيه بالاتفاق على انه حينئذ يلزم
الاشتراك بين الال المسلم وغيره في اصل الخيرية لان خير
ههنا اسم تفضيل لا يمكن حمله على كونه صفة مشبهة ولا
اسم تفضيل قصد به الزيادة المطلقة على ما مر اما بعد فان
العربية وهو علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا
او كتابة وقد يسمى بالعلوم الادبية وقسموها الى اثني عشر
قسما بعضها اصول وهي اللغة والصرف والنحو والمعاني
والبيان والعروض والقافية وبعضها فروع وهو الخط
والانشاء وقرض الشعر والمحاضرات ومنها التواريخ والمراد
ههنا بعضها وهي الاقسام الستة الاولى والمحاضرات
وسيلة وهي ما يتقرب به الى الغير الى العلوم جمع علم
بمعنى الاصول والقواعد او الملكات والادراكات
الكلية الشرعية الشرع في اللغة الاظهار والبيان

سمي به القرآن والحديث لبيانهما الاحكام ومعنى نسبة
العلوم اليه تعلقها به اما بالكشف او البيان او الاستنباط
او الموافقة والعلوم الشرعية هو التفسير والحديث
والفقه والاصولان واحد وائمة النحو ذكروا ان احد
همزة الفاء من اصله لا يستعمل في الايجاب الا مع كل لفظا او تقديرا
واما في النفي فلا يحتاج اليه للاستغناء بعموم النفي انتهى فلما
استعمل ههنا بدونه كل لفظا او تقديرا علم انه معتل الفاء
واصله وحد فقلبت واوه همزة لان الواو المفتوحة قد تقلب
همزة لثقل الحركة عليها كما في المضمومة والمكسورة وهاتان
اللغتان ثابتتان في الصحاح وغيره اركانها ركن الشيء لغة
جانبه الاقوى واصطلاحا ما يقوم به الشيء فيتناول
نفس الماهية ان كانت بسيطة وجزءها ان كانت مركبة
ولما توقف حصول المقصود الذي هو احاطة قوانين
العلوم الشرعية باسرها على اجتماع العلوم العربية المذكورة
ولم يعتبر واحد منها اعتبر مجموعها امرا واحدا وكل منها
جزءا داخليا منه فاطلق عليه اسم الركن التصريف هو لغة
تفعيل من التصرف بمعنى التحويل مطلقا للمبالغة والتكثير
ثم جعل علما لهذا الفن لما فيه من التصريفات الكثيرة
فان قلت العلمية منافية للام قلت العلم ثلاثة اقسام
قسم يجب استعماله مع اللام وهو ما سمي به معها او الفاء
بها او ما اول بواحد من الجنس او المثنى او المجموع بالجمع الصحيح

وقسم

وقسم يجوز وهو ما كان في الاصل مصدرا او صفة
وقسم يمتنع وهو ما عداهما والتصريف من القسم الثاني
وقد يطلق في الاصطلاح ايضا على التحويل المخصوص
وهو ما اشار اليه بقوله لانه به يصير الخ والمراد به ههنا
المعنى العلمي لجعله سببا لذلك التحويل ولما مدح المص
هذا العلم بكونه مما يتوقف عليه العلوم الشرعية حققه
ببيان خاصته المتعلقة بالفاظها بقوله لانه اي الشان
به اي بسبب التصريف متعلق بقوله يصير القليل قدم
عليه للحصر وهو مدار هذا التعليل فان قلت ان اراد انه
سبب تام لتلك الصيرورة فممتنع لاحتياجها الى علم
الاشتقاق ايضا وهو فن خارج عن التصريف في الصحيح
وان اراد انه سبب في الجملة فمسلم لكن الحصر فيه ممنوع لما مر ايضا
قلت المراد الاول وعدم علم الاشتقاق من التصريف
لما كتبوه في كتبه ولم يفردوه بالتدوين فهو منه الفاظا
بيان لقوله القليل على طريقة التمثيل واراد بها اللغوية
وهي المصادر جمع دلالة على كثرة الحاجة بكثرة المواد
وخصها من بين القليل الصاير العام لها وللجامد
الصاير مثنى ومجموعا ومصغرا وغير ذلك مع عموم
بحث التصريف للجميع لكفايتها في تعليل الحكم السابق
مع عدم تعلق غرضه في هذا المختصر ببيان تصريف ما
عداها كثيرا كالماضي والمضارع واسمي الفاعل والمفعول

وغيرها فان قيل علم التصريف حدث بعد تلك الصيغ كلها
من واضعها فكيف يكون سببا لما تقدمه قلت هذا بناء
على ظاهر العرف فان من بين تصريف تصريف الضرب مثلا
الى امثلة بسبب الملكة الحاصلة بهذا الفن يعد مصرفا في العرف
وذلك ان تقول تو[?]صير القليل مجاز مرسل تبقى بمعنى يعلم
كيفية صيرورة القليل فقوله لانه به ان على ما حققت تعليل
سابق على وجه تضمن الكثرة الى المتصريف التصريف خاصة
اذا السببية للصيرورة المذكورة اولعلمها خاصه لهذا الفن
ووجه تسمية بالتصريف ايضا لا يخفى وتحقيقه ان التصريف
بسببه يعلم تحويل الاصل الواحد من الالفاظ العربية
الى امثلة مختلفة بالهيئات لحصول معان مقصودة
لا تحصل الا بها وكل علم توقف عليه معرفة التحويل المذكور
فهو احد اركان العلوم العربية الموقوفة عليها العلوم الشرعية
ثم ان تعريفه المشهور علم باصول يعرف بها احوال ابنية
الكلم التي ليست باعراب ولا بناء والمراد بابنية الكلم الهيئة
التي للالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها المعلومة
لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوالها هي العوارض
التي تلحقها بحسب كل غرض والله الموفق الذي جعل
فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه والمرشد اي يهدي
ويدل على سبيل الصواب والصراط المستقيم فخفيه لطافة كما في رمز العجز
على الصدر لما كان الاصل في التصريف الفعل وكان اكثر ابحاث

المختصر

المختصر عنه خصه بالتقسيم اى الاقسام الابنية دون الاسم
وان اشتمل عليها فقال للافعال جمع فعل بكسر الفاء
وهو اسم الكلمة المخصوصة بالنوع وبما دخل عليها لام التعريف
وامتنع الاستغراق مع عدم العهود فجعلت للحقيقة فحمل
عنها معنى الجمعية واريد بها الحقيقة من حيث هي واعاد ذكرها
بصيغة الجمع مع ان المقصود ادل عليها جريا على صنعة الاجمال
ثم التفصيل مع التنبيه على نكتة اخرى وذلك لانه لما عبر عن الحقيقة
من حيث هي مع عدم تعددها في نفسها بصيغة الجمع الدالة
على التعدد كانه نبه اولا على انها منقسمة الى اقسام كثيرة
ثم فصل تلك الاقسام وكيفية تقسيمها وعلى ان تلك
الاقسام جزئيات بالنسبة اليها لا اجزاء بناء على ان الاجزاء
لا يجمع باعتبارها اللفظ الدال على المركب منها على ضربين
اي مشتملة عليهما اشتمال الكل على جزئيها بمعنى صدقها عليها
وتحققها فيهما ومنحصرة فيهما احدهما اصلي اي فعل مجرد
عن الزيادة وثانيهما ذو زيادة اي فعل مشتمل ماضيه على زائد
قال في مغني اللبيب المشهور ان الواو للتقاسيم بمعنى او
التنويعية لكن الصواب انها بمعناها الاصلي اذ الانواع
مجتمعة في الدخول تحت الاجناس ولو كانت او هي
الاصل في التقسيم لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال
الواو انتهى واما دعوى الانحصار فمستفادة من سكوت
في معرض البيان ثم ان التقسيم المذكور من قبيل تقسيم الجنس

المتوسط الى انواعه الغاية ووجه ان الفعل اما ان يزاد
على حروفه الاصول شئ اولا الاول الثاني الاول ولم يعهد
نقص فالاصلي اللام فيه للعهد اي هذا النوع الذي
جعل انفا قسما من الفعل ثلاثي ورباعي اطلاق عليهما
وينقسم اليهما انقسام الكل اي جزئياته وينحصر فيهما
لا الاستغراق لا يتناوله على حمل الها وعنى اذ لقائه
مع عدم امكانه في مقابلة اعني قوله فيما سيأتي واما المزيد
فيه فنوعان على انه ذكر في التلويح وغيره ان الاصل الراجح
في اللام العهد الخارجي ثم الاستغراق وانما انحصر الاصلي
فيهما لانه اما ان يكون حروفه ثلاثة وهو الاول او اربعة
وهو الثاني ولم يبن منه الخماسي ولا الثنائي محافظة
على الاعتدال لان الخماسي يؤدي الى الثقل في الفعل الثقيل
لدلالته على الحدث والزمان مطابقة وعلى الفاعل التزاما
بخلاف الاسم علة وحكما وان الثنائي الى الضعف عن
قبول ما يتطرق اليه من التصغير والاجحاف عن القدر
الصالح للبناء لانه لا بد لنا من حرف يبتدأ به ومن اخر
يوقف عليه ومن اخر يتوسط بينهما كراهة ان يلي
بين ما يجب تحريكه وبين ما يجب سكونه واعلم ان الحرف
الاصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا او تقديرا
والزائد ما سقط في بعضها ثم انهم بعد ما عرفوا
الزائد من الاصلي بذلك وضعوا لتعليم المتعلمين

ميزانا

ميزانا وهو لفظ فعل ليعبر عن الاصول بالفاء والعين
واللام وعن الزائد بلفظه الا المكرر للالحاق او
التضعيف فيما تقدمه تبيينها على غرض ما وان المبتدئين
تارة الافعال بالتاء فيقال لتعليمهم اذا اوزنتا لفظا
بفعل فما كان في مقابلة فائه وعينه ولامه فهو اصلي وما عداه
فهو زائد ولما كان اسم الثلاثي والرباعي اكثر دورا
في الالسنة من اسم الاصلي وذي الزيادة خصهما بالتعبير
فقال فالثلاثي اللام فيه للعهد ايضا اي هذا النوع الذي
جعل قسما من الاصلي ما اي اصلي كان ماضيه مشتملا على ثلاثة
احرف اشتمال الكل على اجزائه بمعنى تركبه منها ووجودها
فيه فان قلت تعريف الاصلي هذا غير جامع لعدم صدقه على الا
والجمع واجب في التعريفات اذ التعريف بالاعم والاخص
وان جوزه المتقدمون لكن ما رضي به المتأخرون
قلت هذا ليس بتعريف على الحقيقة بل من قبيل المسامحة
والمواقعة فيما بينهم في مقام التعريف فانهم يذكرونه
عند تعسر فهمه للمبتدي ما يقرب الى فهمه مما يمكن
استنباط التعريف عنه بسهولة من غير مبالاة بعدم
الجمع والمنع لانه ليس بتعريف حقيقة ومن هذا القبيل
التعريفات المشتملة على لفظة كل فلما كان تعريف الثلاثي
الجامع وهو اصلي كان حروفه الاصول ثلاثة عسير الفهم اذا فهم
المبتدي لا يتميز الاصلي عن الزائد غيره الى ما هو اسهل

وهو اى نوع الثلاثى ستة ابواب اى منقسم اليها اعلم ان الباب
اصله بوب فاعل بالقلب وهو فى اللغة ظاهر وفى الاصطلاح
العام عبارة عن طائفة متناسبة من المسائل اعتبرت
نوعا وفى عرف اهل التصريف فى هذه المقام عبارة عن طائفة
من كلمات هى افعال ثلاثية متناسبة فى الوزن المخصوص
فانهم تتبعوا افراد الفعل الثلاثى فوجدوا الماضى منها
مع مضارعه على ستة انواع بحسب حركة عينهما فوضعوا بازاء
كل منها بكل وزن من حيث هو مجموع بابا يدلك على اعتبارهم
حيثية الاجتماع فيه انهم لا يقولون الكلمة الفلانية باب
ثلاثى بل يقولون من الباب الفلانى اذا تقرر هذا
ظهر ان تقسيم نوع الثلاثى الى هذه الستة الابواب
مسامحة والتحقيق تقسيم مجموع افراده من حيث هو مجموع
اليها انقسام الكل الى اجزائه وانما انحصر فيها لان الماضى
ثلثة ابنية بحسب حركات عينه لان الحرف الاول منه لا يكون
ساكنا لبشاعة الابتداء به بل متحركا بالفتح لاستثقال
اختيها فيه واما المجهول ونحو شهد ففرعان والحرف الاخير
ايضا لا يكون الا مفتوحا مع عدم الاعتداد باحوال الاخر
فى الابنية والحرف الثانى لا يكون الا متحركا لئلا يلتبس بالضمير
المرفوع المتصل بالمنصوب فى المتكلم مع غيره نحو نصرنا وقيل لاستلزام
اختلاط الابنية وقيل لاستلزامه التقاء الساكنين فى نحو
المتكلم وحده وفيها نظر وحركاته ثلثة فان كانت فتحة ففى

مضارعه

مضارعه مضمومة او مكسورة او مفتوحة وان كانت كسرة
ففى عينه مفتوحة او مكسورة ولم يجئ مضمومة للثقل وان كانت
ضمة ففى عينه مضمومة فقط الباب الاول فذهب جمهور البصريين
الى ان اول افعل التفضيل من وول وثانيه اولى اصله وولى كفضلى
وقال الكوفيين فوعل من وول قلبت الهمزة موضع الفاء وترده
تعريف افعل التفضيل واستعمال من ورجوع على اوائل واولى
بالقلب وثانيه على اول كفضل فعل يفعل بفتح العين فى الماضى
وضمها فى الغابر اى المضارع فان الغبور من الاضداد
كما يطلق على المضى يطلق على البقاء كنصر ينصر وقعد
يقعد اعلم ان فعل يفعل ههنا علم الجنس ما يوزن بهما
كاسامة على فصل اللباب والبسيط ومرادهم بما يوزن
بهما ما يماثلهما هيئة وتصفا وتشاركا فى الاصول وتقريبا
عن التداخل وتنبهت مما سبق ان الباب ههنا عبارة عن
مجموع تلك الافراد الموزونة لا جنسها من حيث هو ولا عن كل
منها بدليل انه لا يقال نصر ينصر باب اول كما يقال نصر ينصر
فعل يفعل بل يقال من الباب الاول فالباب الاول مجموع افراد
جنس هو الفعلان المماثلان للفظى فعل يفعل هيئة وتصفا
وتشاركا فى الاصول وتقريبا عن التداخل ففى قولهم الباب
الاول مسامحة وكذا الكلام فى البواقى ثم ان من خواص الباب
الاول ان باب المغالبة وهى ما يذكر بعد المفاعلة لبيان
غلبة احد المشتركين فى الفعل بنصه نحو كارمنى فكرمته

اكرم الا المعتل الفاء مطلق والمعتل العين واللام اذا
كانتا ياءين والباب الثاني فعل يفعل بفتحها اي العين
وكسرها في الغابر كضرب يضرب وجلس يجلس والباب الثالث
فعل يفعل بفتحها في الماضي والغابر كفتح يفتح وبرأ يبرأ
والباب الرابع فعل يفعل بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر
كعلم يعلم وفرح يفرح والباب الخامس فعل يفعل بضمها في الماضي
والغابر ككرم يكرم ولم يجئ متعدي من هذا الباب لانه موضوع
للصفات اللازمة وافعال الطبايع ولذا اختير الماضي والمضارع
فيه حركة لا تحصل الا بتلازم الشفتين رعاية للتناسب بين الالفاظ
ومعانيها واما رحبتك الدار فشاذ وباب ستة في الصحيح
انه ضم لبيان ثبات كه ولا للتنقل يعني والباب
السادس فعل يفعل بكسرها في الماضي والغابر كورث
يرث ووثق يثق وهذا الباب شاذ بالنسبة الى البواقي
واكثر ما يجئ في المعتل وقل في الصحيح ولذا جعل في المرتبة
الاخيرة من الجميع ثم ان من خواص ما تفتح عين ماضيه من
هذه الابواب انه يجئ لمعاني كثيرة لا تضبط فقلما يوجد
فعل غير له معنى الا وقد استعمل فيه بمعناه لخفة هذا البناء
ومن خواص ما انكسر عينه ان العلل والاحزان واضدادها
اكثر فيه منها في غيره وكذا يجئ الالوان والعيوب والحلى الا
منه السبعة افعال جاءت بالضم ايضا وما اي فعل كان مختصا
اي منفردا ومتميزا من بين الافعال لان تخصيص شئ

بشئ

بشئ في قوة نفيه عن الاخر وانفراده فيه فما استعمل فيه مجازا
مشهورا او بطريق التضمين فالباء في قوله بالباب الثالث
سببية داخلة على المقصور وهذا هو الاكثر استعمالا
وبهذا اندفع ما قيل ان هذا شرط عام لكل ما جاء من الباب
الثالث فلا وجه لتخصيص المختص به بالذكر ثم ان معنى
اختصاص كل فعل بالباب الثالث اختصاصه بوزن ما فيه
اعني فعل يفعل فالمثال لا يكون ذلك المختص الا عينه
او لامه بطريق منع الخلو احد حروف الحلق ضرا وحالا اي لا
حلقي العين واللام وانما اشترط هذا ليقاوم ثقل
حروف الحلق خفة فتح العين فيعتدل الباب ولم يعتبر الفاء
لسكونها دائما في المضارع والساكن كالمعدوم لا يقاوم
خفة الفتح ولا يرد النقض بنحو دخل يدخل لان ذلك شرط
ووجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ولما اشعر
ان يقال ان ابى يابى من الباب الثالث مع عدم الشرط المذكور
فيه اجاب بقوله الا ابى يابى هو شاذ مخالف للقياس
فلا يعتد به فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد في افصح
الكلام قال الله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره قلنا انهم قالوا
الشاذ على ثلثة اقسام قسم مخالف للقياس دون الواقع
وقسم بالعكس وهما مقبولان وقسم مخالف لهما وهو
مردود فان قيل لام ابى يابى ليس من حروف الحلق قلت
بعد التسليم انها من حروف الحلق انها منقلبة عن الياء لاجل الفتح

فلا يمكن ان تعتبر شرطها بوجود الفتحة المتقدمة عليها بالملحق
وكان الاوضح لما علم تحقق شرطها في بقاء وجودها
واما فعلى يفعل فلغة بني عامر والفصيح الكسر وبقي يبقى
فلغة طي واصل ماضيه بالكسر فقلبوها فتحة واللام
الفا تخفيفا وهذا قياس عندهم واما ركن يركن
فمن تداخل اللغتين وحروف الحلق ستة الحاء والخاء والعين
والغين والهاء والهمزة لان مخرجها اما اقصى الحلق او ما
يليه واما وسطه او ما يليه واما اعلاه او ما يليه فكان
الحرف الخارج ستة وقيل انها سبعة وعد الالف منها ولم
يعدها المص لعدم اصالتها في غير الحرف والاسم المتمكن
والرباعي اللام فيه للعهد اي نوع الرباعي الذي جعل قسيما
من الفعل الاصلي فقوله المجرد تاكيد لتذكير اعم هو ما
اي فعل اصلي كان ماضيه على اربعة احرف وهو باب فعلل
يفعلل اكتفى ههنا بذكر وزن الماضي لحصول الاعتبار به
في ضبط ابواب الثلاثي والكلام في قوله وهو باب فعلل كالكلام
في قوله وهو ستة ابواب واضافة باب الى فعلل يفعلل لادنى
ملابسة بكونه عبارة عن مجموع افرادهما كما مر مثاله
نحو دحرج يدحرج ودربج يدربج وهو باب واحد لانه
لما تعين الحركة في فائه لئلا يلزم الابتداء بالساكن وفي لامه
الاولى لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده عند اتصال
الضمير المرفوع وفي لامه الثانية ايضا لئلا يلزم سكون اخر الماضي

بدون

بدون اتصال موجبه ومن بينها الفتحة تخفيفا لكثرة
حروفه وتعين السكون في عينه لئلا يتوالى اربع حركات
في كلمة لم يبق للتعدد مجال وقد يكون اي يوجد ستة
ابواب ملحقة لموازنة فعلل وان لم يكن موازنة له
يقال لها اي لما فيها الملحق بالرباعي لانه من ذي الزيادة
حيث زيد على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج وانما ذكره
ههنا استطرادا وتبعا للرباعي المجرد والحاقا بذكره فذكر
ملحقاته وهو الملحق بالرباعي باب فوعل يفوعل والكلام
ههنا كالكلام في قوله وهو باب فعلل نحو حوقل اي ضعف
بالمبالغة يحوقل حوقلة وحيقالا والواو زائدة للالحاق
بدحرج وباب فعول نحو جهور جهورة اي جهر به
بالمبالغة وباب فيعل نحو بيطر بيطرة اي بطر بالمبالغة
وباب فعيل نحو عثير عثيرة اي عثر بالمبالغة من العثار
او الفتور وباب فعلى نحو سلقى سلقية اي سلقه
بالمبالغة وباب فعلل نحو جلبب جلببة بزيادة الباء وكتابة
اتفاقا انما يلحق الواو والياء في الاربعة المتقدمة ولم يدغم
في الاخير لئلا يبطل الالحاق وانما الحق الخامس لان الحاق
لا يبطل بتغيير اخر الكلمة لكونه محل التغيير ومنها باب اخر هو
افعل وهو باب فعنل نحو قلنس وقد ذكره في المراح
واما نحو زلزل ففعلل عند البصريين وفعفل عند الكوفيين
واعلم ان معنى الالحاق جعل مثال موازنا لمثال ازيد منه

في الحروف والحركات والسكنات بزيادة حرف او اكثر
في غير الاول فقتل وكتاب ليسا بملحقين بجعفر
قمطر ولا يحصل بتضعيف العين ولا بزيادة الالف في
الحشو الا في تفاعل عند من قال بالحاقه ولا في الاخر
لكنها تنقلب فيه من ياء الالحاق نحو سلقى ومعنى الموازنة
وقوع الفاء والعين واللام في الملحق موقعها في الملحق
به وان كان ثمه حرف زائد فلا بد منها ثلثة في الملحق لا بحرفه
للتوافق في الحركات والسكنات ودليله العام ان حرف الالحاق
هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف له
ودليله المختص بالافعال اتحاد المصدرين اي توافقهما
في الوزن ولا يرد اخلاج اخراجا لان الاعتبار بالفعللة
لاطرادها في افراد فعلل بخلاف الفعلال يقال من
حطب حطبة دون قحطابا ولان الشرط توافق المصدر
اجمع ثم ان الالحاقات ليس فيها زيادة معنى غير المبالغة
الا في تفعل وتفاعل عند من قال بالحاقهما بتدحرج
واما المزيد فيه اللازم فيه للعهد كما في قوله فالاصلي اي فعل
الذي اوقع فيه الزيادة وهو النوع الثاني من الافعال
فنوعان اي منقسم اليهما احدهما مزيد على الثلاثي اي فعل
اوقع فيه الزيادة على الثلاثي وثانيهما مزيد على الرباعي
اي فعل اوقع فيه الزيادة على الرباعي فمزيد الثلاثي الاضافة
لادنى ملابسة قد تبلغ اربعة عشر بابا والحق انه سبعة وعشرون

بابا سبعة منها ملحقة بتدحرج ولم يذكرها المص وسنذكر
ان شاء الله تعالى واثنان ملحق باحرنجم واثنا عشر غير
بشي وهو اي مزيد الثلاثي على ثلثة انواع لانه زائد
اما حرف او اثنان او ثلثة ولم يزد عليها لئلا يلزم
مزية عدد الزائد على الاصل رباعي وخماسي وسداسي
فالرباعي ثلثة ابواب افعل افعالا نحو اكرم اكراما بزيادة
الهمزة المفتوحة وانما كسرت في مصدره فرقا بينه وبين
الجمع على زنة افعال ولم يعكس ليعتدل ثقلة الجمع
بخفة الفتحة وسيجيء معاني هذا الباب وفعّل بتشديد
العين تفعيلا نحو خرّج تخريجا بزيادة العين الاولى
عند الخليل لان الحكم بزيادة الساكن اولى لانه كالمعدوم
والثانية عند الاخفش لان الزيادة بالاخر انسب وسيبويه
اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهو للتكثير غالبا
اما في الفعل نحو طوّفته وجوّلت او في الفاعل نحو موّت
الابل او في المفعول نحو غلّقت الابواب ولم يبلغ
استعماله بدونه ولذا قالوا موّتت الشاة لواحدة
خطاء وللتعدية وستعرف معناها نحو فرّحته اي
صيرته فرحا ومنه كونه لنسبة المفعول الى اصل الفعل
نحو فسّقته اي نسبته الى الفسق لما فيه شائبة معنى التغيير
وللسلب نحو جلّدته اي ازلت جلده وللصيرورة فاعله
اما اصله نحو عجّزت اي صارت عجوزا او كاصله نحو قوّس

او ذا اصله نحو ورق الشجر اي صار ذا ورق وللمجرد
متوسع بمعنى فعل نحو زيلته بمعنى زلته وفاعل مفاعلة
وفعالا نحو قاتل مقاتلة وقتالا وهو للمشاركة بين
الاثنين فصاعدا هكذا قالوا لكنه تسامح منهم لان معناه
الحقيقي نسبة اصله الى احد الامرين والامور متعلق بالآخر
صريحا والى الاخر متعلقا بذلك الاحد ضمنا والمشاركة
المذكورة لازمة فمعنى ضارب زيد عمرا فعل زيد بعمرو ما
فعل عمرو به ولمعنى فعل الذي للتكثير نحو ضاعفته بمعنى
ضعفته ولمعنى تفاعل نحو راءوا وتراءوا وبمعنى افعل
نحو عافاك الله واعفاك لعدم استقامة المشاركة
وللتوسع بمعنى فعل نحو دافع الله عنك البلاء ودفع
وسافر وسفر والخماسي خمسة ابواب انفعل انفعالا
نحو انقطع انقطاعا بزيادة الهمزة والنون وهو لمطاوع
الثلاثي واما اسفقت الباب فانسفق وازعجته فانزعج
فلعدم استعمال مجردهما ولا يجب ذكرهما وعدم انكسر الاناء
سايغ واعلم ان المطاوعة قد تعتبر صفة للفعل فتفسر بكونها
الفعل دالا على الاثر الحاصل عن تعلق الفعل المتعدي
بمفعوله وقد تعتبر صفة للفاعل فتفسر بقبوله الاثر
المذكور فلا تغفل ثم انه لما وضع هذا الباب للمطاوعة
لم يبق الا مما فيه علاج وتاثير تقوية لمعناه الوضعي
لان الاثر هو العلاجي وهو ما يحصل بعلاج الجوارح حينئذ

ولذا قيل انعدم خطاء وافتعل افتعالا نحو اجتمع اجتماعا
بزيادة الهمزة والتاء وهو لمطاوعة الثلاثي نحو اتخذه
خبزا وللزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب اي بالغ واضطرب
في الكسب ولمعنى تفاعل نحو اختصموا اي تخاصموا اذ لا اختصام
بالواحد ولو قيل اختصم زيد عمرا فهو بمعنى فاعل فتامل
وللتوسع بمعنى فعل اجتذبه وجذبه وانتزع ونزع ولمعنى
تفعل نحو اغترب وتغرب وافعل بتشديد اللام
افعلالا نحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة واللام الثانية
اتفاقا وانما قلت اتفاقا لان مدار الاختلاف المذكور
في فعل على كون الاول من المكرر ساكنا وهو في افعل
متحرك في الاصل وانما اسكن عند الادغام لان اصله
افعلل بفك الادغام بدليل ارعوى في ارعو وناقص
من افعل اذ لولا كذلك لوجب ارعو بخلافه في فعل
وتفعل فانه ساكن فيهما في الاصل فرارا عن توالي الحركات
الاربع وتحقيق ذلك انه ان وقع افعل في شعر وانكسر
وزنه بالادغام يعمل الى اصله فيفك لئلا يبطل
الشعر بخلاف فعل وتفعل هذا الباب للمبالغة فقط
واختص بالالوان والعيوب بالاستقراء ولذا لم يجئ منه
المتعدي وتفعل تفعلا بتشديد العين فيهما نحو تكسر
تكسرا بزيادة التاء واحد العينين على الاختلاف السابق
وهو لمطاوعة فعل مشددا نحو كسرته فتكسر وللتكليف

ومعناه ان الفاعل يمارس الفعل ويتعاناه ليحصل
بمعاناته نحو تحلّم اى استعمل الحلم وكلف نفسه اياه
ليحصل ونحو تعلّم الطب وللاتخاذ اى جعل المفعول
اصل الفعل نحو توسّدته اى اتخذته وسادة وللتجنب
اى لدلالة على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تهجد
اى جانب الهجود وللعمل المكرر فى مهلة اى للدلالة
على حصول اصل الفعل مرة بعد اخرى نحو تجرعته اى شربته
جرعة بعد جرعة ولمعنى استفعل اى للطلب من غير اظهار
اصل الفعل واستعماله وممارسته فظهر الفرق بينه وبين
معنى التكلف مع الاشتراك فى اصل الطلب نحو تكبر اى طلب
ان يكون كبيرا وتفاعل تفاعلا نحو تباعد تباعدا بزيادة
التاء والالف وهو للمشاركة بين الاثنين فصاعدا هكذا
قالوا لكنه تسامح منهم والتحقيق انه لنسبة اصله الى امرين
والامور صريحا من غير قصد الى تعلق له والتشارك لازمه
فمعنى تفاعل زيد عمرا انه فعل كل منهما بصاحبه فعل الاخر
فالفرق بينه وبين فاعل ان المقصود فى تفاعل نسبته الى احدهما
من جهة القيام الى الاخر من جهة التعلق وان تعين ابدا
غير معتبر فى وضعه ومعتبر فى وضع فاعل ما ان فاعل زايد
عليه بمفعول ابدا وللتكلف ومعناه ههنا ان الفاعل يستعمل
الفعل لاظهار حصوله له مع انتفائه فى نفسه من غير
ارادته نحو تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه وهو منتف عنه

وغير مطلوب

وغير مطلوب حصوله فالفرق بين تكلف تفعّل وبين
تكلف تفاعل ان اصل الفعل فى الاول كمال ومطلوب
للفاعل وفى الثانى نقص وغير مطلوب للفاعل ولمطاوعة
فاعل نحو باعدته فتباعد وللتوسع بمعنى فعل نحو توانيت

وونيت والسادس ستة ابواب استفعل استفعالا
نحو استخرج استخراجا وافعوعل افعيعالا نحو اعشوشب
اعشيشابا بزيادة الهمزة والواو والعين الثانية اتفاقا
وهو للمبالغة غالبا وافعوّل افعوّالا بتشديد الواو فيهما
نحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة والواوين وهو للمبالغة
غالبا وافعنلل افعنلالا نحو اقعنسس اقعنساسا
بزيادة الهمزة والنون واللام الاخيرة اتفاقا وهو
للمبالغة وافعنلى افعنلاء نحو اسلنقى اسلنقاءا
وهذان البابان ملحقان باحرنجم ولذا قيل فى وزن الاول
منهما افعنلل دون افعنلس فتأمل فان قلت ما
السر فى الحكم بان اقعنسس ملحق باحرنجم دون
استخرج قلت هو ان الموازنة المعتبرة فى الالحاق
موجودة فى اقعنسس مع احرنجم دون استخرج
معه وقد مر تفسيرها وافعالّ بتشديد اللام افعيلالا
نحو احمارّ احميرارا بزيادة الهمزة والالف واللام
الاخيرة اتفاقا لان اصله افعالل كما ان اصل افعلّ
افعلل لانه منقوص منه وقد مر تفصيله كما ذكرها

قبل الالف فى مصدره للتخفيف قلبت ياء كما فى مصدر
افعوعل وحكم افعال حكم افعل الا ان المبالغة فيه ازيد
لزيادة وفى مزيد الرباعى ثلثة ابواب افعنلل افعنلالا
نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة والنون وهو لمطاوعة
فعلل نحو حرجمت الابل فاحرنجم ذلك الابل والفرق
بين باب اقعنسس وبين باب احرنجم انه يجب فى الاول تكرير
اللام دون الثانى وافعلل بتشديد اللام الاخيرة افعلالا
بلا تشديد نحو اقشعر يقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة
واللام الاخيرة وهو للمبالغة وتفعلل تفعللا نحو تدحرج
تدحرجا بزيادة التاء وهو لمطاوعة فعلل نحو دحرجته
فتدحرج وههنا ابواب ستة يقال لها الملحق بتدحرج
واهملها المص تفعلل نحو تجلبب وتفوعل نحو تجورب
وتفعول نحو ترهوك وتفيعل نحو تشيطن وتفعلى
نحو تسلقى وتفعنل نحو تقلنس قيل وتمفعل نحو تمسكن
لكن ذكر فى شرح الهادى تمفعل غير موجود فى كلامهم
واما قولهم تمسكن وتمدرع وتمندل وتمنطق فشاذ
من قبيل الغلط على توهم الميم اصليا انتهى وبعضهم
نقضهم بانه لا ايراد للالحاق فى اول الكلمة وهذه الابواب
الستة للمطاوعة فمجموع الافعال سبعة وثلثون
بابا بحكم الاستقراء **فصل** اى هذه الالفاظ التى
سنذكرها الفاظ حصولها عما قبلها بانفصال معانيها

كائن

كائنة فى بيان الوجوه اى الكلمات من الوجه منه الطريق
لانها موصلة بسمعها الى معانيها المقصودة منها لما
ان الطريق يوصل سالكها الى المقصودة التى اشتدت
الحاجة الى اخراجها اى اشتقاقها من المصدر اما بالذات
او بالواسطة فيه اشارة الى ان الاصل فى الاشتقاق
ههنا ان يؤخذ من اللفظ ما يوافقه فى الحروف مع ترتيب
وزيادة المعنى ثم الاقرب ان يراد بالمصدر ههنا المصدر
المجرد لان مرجع كل من المجرد والمزيد فيه اليه الكل
مشتق منه اما بالذات كماضيه ومصادر المزيد فيه
او بالواسطة كمضارعه وما يشتق منه او كماضى المزيد فيه
وما يشتق منه وهى اى الوجوه التى اشتدت الحاجة
اليها ستة الماضى والمضارع والامر والنهى واسم
الفاعل واسم المفعول واما باقى المشتقات كاسم
الزمان والمكان والالة فليس بمثابتها فى شدة الاحتياج
لان استعمالها اكثر فالمصدر اى ما اطلق عليه المصدر
مطلق لا ما جعل اصل الوجوه المذكورة كما يقتضيه اعادة
المعرفة بعينها لان الاقرب انه هو غير الجمع فقط لانه
هو الصالح للاصالة بالنسبة الى الكل منها واما الجمع
وان صلح لها بالنسبة الى بعضها بناء على ان منه زائد
وانما العبرة فى التناسب اللفظى بالحروف الاصول لا الزوائد
لكن لا يصلح بالنسبة الى البعض الاخر كاسم المفعول من الرباعى المجرد

ومن المزيد فيه مطلقا وكاكثر اسماء الزمان والمكان
بناءً على اختلاف الصيغتين شرط في الاشتقاق فلابد
ان يجعل غير الميمي اصلا واحدا تاما ويجعل الميمي من
تصرفاته القياسية الغير الاشتقاقية فلا يخلو من ان يكون
ميميا وهو مصدر في اوله ميم زائد كمقتل او غير ميمي
وهو مصدر ليس في اوله ميم زائد كقتل اعلم
ان كلام المص صريح في ان الميمي مصدر صرح به سيبويه والزمخشري
والظاهر من كلام بعض النحاة انه اسم مصدر وهو الاوفق
بتعريفهم المصدر بانه الحدث الجاري على فعله لتفسيرهم
الجاري ههنا بذكره بعد فعله تاكيدا له وبيانا لنوعه
او عدده والميمي بمعزل عن ذلك فان كان اي المصدر
غير ميمي فهو سماعي اي ان كان ثلاثيا بقرينة السباق
المراد بالسماعي ههنا ليس معناه اللغوي لصدقه
على ما جعلوه قياسيا ايضا لافتقاره الى السماع باعتبار
نوعه فقط بل معناه الاصطلاحي وهو ما ذكره بقوله
ونعني به اي نحن معاشر الصرفيين بالسماعي اي بكون
المصدر سماعيا في العبارة التالية انه اي الشان ان يحفظ
اي يقتصر بقرينة تعديته بعلى كل مصدر اي كل بناء من
ابنية المصدر على ما جاء من العرب من افراد ذلك البناء
محفوظا من تجاوز الحكم الى غير ما جاء منهم مثلا بناء النعي على زنة
فعل مقصور على ما سمع من العرب من نحو نصر وضرب وقتل

الى غير ذلك

الى غير ذلك فلا يقاس عليه اي على ما جاء وعطف على قوله يحفظ
زيادة في البناء والتفسيره بتصريح ما علم ضمنا فان قيل فعلى
هذا يكون قوله يقاس عليه من تتمة التفسير فيلزم من
تعليل قوله فهو سماعي بقوله لانه لا يقاس لمصدر الثلاثي
اي لثبوته المصادرة على المطلوب اذ الدليل يكون حينئذ
جزءا من المدعي قلت القياس الذي اعتبر نفيه في المدعي
ما هو فعل القياس اعني اثبات حكم الاصل للفرع مشتركه
في علته والذي نفي في الدليل ما هو دليل ثبوت الحكم للفرع
اعني مساواة الفرع للاصل في علة حكمه وهذا سبب
للاثبات المذكور ولا شك ان انتفاء السبب يصلح
دليلا على انتفاء المسبب ويمكن ان يجعل تفريعا على كون
المصدر الغير الميمي سماعيا بالمعنى المذكور بيانا للازمه
فالتعليل المذكور يكون من قبيل الاستدلال على ثبوت
الملزوم بتحقق لازمه المساوي فافهم اعلم ان ابنية
مصدر الثلاثي كثيرة لا تكاد تنضبط الا ان الغالب في فعل
اللازم بفتح العين نحو ركع على ركوع وفي المتعدي نحو ضربه
على ضرب وفي الصنايع نحو كتب على كتابة وكذا فيما يشابهها
نحو عبر الرؤيا عبارة وفيما يضادها نحو بطل بطالة
وفي الاضطراب نحو خفق على خفقان وفي الاصوات
نحو صرخ على صراخ قال الفراء اذا جاءك فعل لم تسمع
مصدره فاجعله فعلا للحجاز وفعولا لنجد وهذا منه الى الغالب

في فعل اللازم بالكسر نحو حزج على حزج وفي المتعدي
نحو جهله على جهل وفي الالوان والعيوب نحو ادم
وسمر على ادمة وسمرة والغالب في فعل بالضم نحو كرم
على كرامة وعظم على عظم وكرم وسهولة كثيرا قال
الزمخشري قد يرد المصدر يعني مصدر الثلاثي على وزن
اسم الفاعل والمفعول نحو قمت قائما ومنه مثل العافية
والكاذبة ونحو الميسور والمعسور ومنه مثل المكروهة
والماوية وسيبويه لم يثبت الوارد على وزن المفعول
انتهى ووافق الجوهري الزمخشري فيما ورد على وزن
المفعول وخالف فيما ورد على وزن الفاعل وجعله اسم مصدر
وقال ابن الحاجب كل منهما قليل لا يقاس عليه ثم انه يجيء
المصدر للمبالغة قياسا من الثلاثي عند سيبويه على التهزار
والتلعاب بفتح التاء والحثيثى والدليلى بكسر الفاء وتشديد
العين وفتح ما قبل الاخير فيهما وهذا ليس الذي يشتق
منه الفعل بل زيد على مصدر الثلاثي المجرد للتكثير
والتكرير لانه ليس في فعله دلالة عليه ومن غير الثلاثي
ايضا عند الزمخشري نحو الرميا وهو الترامي الكثير ومصدر
غير الثلاثي اي والمصدر الغير الميمي من غير الثلاثي قياسي
لم يفسر القياس لظهوره من تفسير مقابله وذلك
لجريه على سنن واحد كما مر نحو كل ما في اوله همزة مصدره
على حروف الماضي بكسر ما بعد الساكن الاول وزيادة

الالف

الالف قبل الاخر وكل ما في اوله تاء فمصدره على طريقة
الماضي لكن يضم ما قبل الاخر الا في التفعل والتفاعل
من الناقص مطلقا فيكسر نحو تغنى تغنيا وتجافى تجافيا
ونحو كرم على تكريم وقالوا تكرمة وهي قياس في الناقص
نحو وصيته توصية وغربة تغربة ولا تحذف التاء منه الا
في ضرورة الشعر فيعوضها الى اصله وهو تفعيل وجاء كذابا
وكذابا على لغة اهل اليمن وهو قياس لغتهم ونحو قاتل
على مقاتلة وقتال وجاء قيتالا على لغة من قال كذابا
كذابا قال سيبويه يعل قيتالا لاشبع فيتال وروى قتال
بتشديد التاء ونحو تكسر على تكسر وجاء غلا على اللغة
المذكورة ونحو دحرج على دحرجة ودحراجا بكسر التاء
في المصدر الثاني ابدا الا في المضاعف منه فيجوز الفتح ايضا
نحو زلزل زلزلة وزلزالا وزلزالا وان كان المصدر ميميا
ثلاثيا مجردا ينظر في عين الفعل المضارع فان كانت
مفتوحا او مضموما فالمصدر الميمي واسم الزمان واسم
المكان وهو ما اشتق للزمان او المكان باعتبار وقوع
الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بشخص او زمان والظاهر يعلم ولا
في مفعل لعلا على وزن مفعل بفتح الميم لئلا يلتبس باسم
الالة يلتبس باسم الالة والعين للخفة مع عدم مفعل بالضم
وعدم الموافقة في الكسر وسكون الفاء لئلا تتوالى الحركات
في كلمة واحدة الا ما شذ نحو المطلع والمغرب والمسجد

اقول ليت شعري ما وجه عدهم المسجد من شواذ اسم المكان
مع انه لم يرد به موضع وقوع الفعل بل المكان المخصوص
قال في شرح الكشاف فيه هو اسم للبيت المبني للعبادة
سجد فيه او لم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود
فبالفتح لا غير انتهى والمشرق والمنسك والمجزر
والمسكن والمنبت والمفرق والمسقط والمحشر والمرفق
والمظنة الكل من يفعل بالضم والمجمع والمحرم من يفعل
بالفتح بكسر العين في الجميع وان كان القياس الفتح وروى
الفتح في بعضها ايضا واجيز في الكل وان لم يسمع قياسا
على ما سمع والشيخ ابن الحاجب جعل المنخر من هذا القبيل
اقول المنخر قد يراد به ثقب الانف قال في الصحاح المنخر
ثقب الانف وكذا في القاموس وقد يراد به موضع النخير
فما جعله من هذا القبيل هو بالمعنى الثاني كما نبهت عليه
لكن قال في مختار الصحاح والنخير صوت بالانف تقول
منه نخر ينخر بالكسر نخيرا وينخر بالضم لغة وان كان المضارع
مكسور العين فالمصدر الميمي منه على وزن مفعل بفتح الميم
والعين وسكون الفاء مما ذكرناه الا نحو المرجع والمصير
فانهما مصدران وقد من يفعل بكسر العين وقد جاء بكسر
العين واتفق في لفظ نحو المجيء الكسر فيما عداهما ايضا
كالمهلك والمعتب مصدران والمجيء والمحيض والمبيع والزمان
والمكان منه بكسر العين بلا فرق فعله هذا انما ذكرنا احكام

المصدر الميمي والزمان والمكان في الفعل الصحيح والاجوف
واويا كان او يائيا الا ان اليائي يجيء المصدر الميمي منه
على وزن مفعل بالكسر ايضا اما مع ثبوت الفتح كالمعيب
والمعاب والمعيش والمعاش والمحيض والمحاض
بالضاد المهملة واما بدونه كالمصير والمجيء والمبيع والمحيف
بالمعجمة لكنه شاذ والقياس في الجميع الفتح وقيل ذلك
على طريق الفرعية لا الاصالة كمنخر فلا يسمى شاذا
وانما الشاذ مجيئه على الاصالة بالكسر بان لا يجوز غير
الكسر اقول الاصالة متعينة في كسر نحو المصير والمبيع
والمجيء لعدم ثبوت الفتح فيه والفرعية يقتضي ثبوت الاصل
مع فرعه كثبوت منخر مع منخر واصالته في بعض الصور
امارة اصالته في البعض الاخر الثابت فيه الاصل مع فرعه
والحاصل ان الفرعية تقتضي ثبوت الاصل مع الفرع
في جميع صور الفرع فلما وجد الكسر ههنا بدونه دل على ان بعض
الصور مبني على الاصالة والشاذية فقط بان لا يجوز غير
الكسر ترد اعتراف ذلك القائل نفسه فيما سبق
بكون كسر لام مهلك شاذا مع شيوع كسره
فافهم والمضاعف صحيحا كان او معتل الفاء او
غيرهما كذا في المذهب والمهموز الصحيح او معتل العين
والمعتل الفاء والياء او الواوي الثابت واوه
مستقبله فلو اشار اليه لكان اصوب واما في كما في

القائل الشارح رحينه الدجلي

مهموزا كان او غيره واويا او يائيا فالمصدر والزمان
والمكان منه على مفعل بفتح الميم وكسر العين من جميع
الابواب اما من يفعل فبالفتح او الضم فلما مر واما منه
بالكسر فلئلا تتوالى الكسرات وفي المعتل الفاء الواوي
الغير المضاعف المحذوف واوه في مستقبله مهموزا
او غيره واما اليائي مطلقا فكالصحيح صرح به في المغرب
وكذا الواوي الثابت واوه في مستقبله نحو وجل يوجل
صرح به في الصحاح فالمصدر الميمي والزمان والمكان مفعل
بكسر العين من جميع الابواب لئلا يظن في الفتح انه فوعل
كجورب بخلافه في الكسر لعدم فوعل ولان الكسر
مع الواو اخف من الفتح معه هذا هو القياس وقد جاء
المصدر منه شاذا بفتح العين او ضمها نحو ميسرة بفتح
السين وضمها ونحو موضع بفتح الضاد على ما سمعها
الفراء كذا في الصحاح واللفيف المقرون كالناقص
سواء كان مهموز الفاء او غيره وقد جاء مأوى الابل
بكسر العين شاذا والمفروق كالمعتل لانه وان كان
ناقصا باعتبار اخره لكنه معتل باعتبار اوله والاول
لكونه اسبق احق بالاعتبار في الاحكام البنائية هذا
على ما اختاره المص لكن المفهوم الظاهر من كلام الجوهري
في الصحاح حيث قال فيه فان كان مع كون الفاء حرف علة
معتل الاخر فالمفعل منه منصوب ذهبت الواو من يفعل

او

او تثبت انتهى ان المصدر الميمي من المفروق على مفعل كالناقص
فكذا الزمان والمكان منه وقال الفاضل التفتازاني وجدت
في تصانيف بعض المتاخرين انه كالناقص قيل ان اعتبارهم
بلام الفعل في امثال هذا الحكم وانما حكم طوى مثل حكم
رمى يرجح الثاني وايضا دليل الناقص يقتضي الحمل عليه
اقول اولا الحكم الذي نحن بصدد بيانه حكم البناء
ولا اعتبار فيه بحال اللام وانما الاعتبار بها في حكم
التغيير لكونه بالاخر اولى ولذا جعل طوى مثل رمى
وثانيا ان الذي ذكره النحويون او الصرفيون في معرض
الدليل ليس بدليل حقيقة كما ذكره الدماميني حتى يقتضي
وجوده وجود الحكم وانما هو ابداء المناسبة بعد الوقوع
وتعليل هو سماع وهذا اول المسئلة فافهم وحاصل
الباب ان قياس المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان
من مثلثي المجرد منحصر على وزنين مفعل بالكسر
وهو مخصوص بمثال الواوي المحذوف واوه في مستقبله
وللزمان والمكان من مثال الواوي مطلقا ومن يفعل
بالكسر من غير الناقص ومفعل بالفتح ولغيرها ذكر
جميعا هذا اذا كان الفعل ثلاثيا واما ان كان الفعل
زائدا على الثلاثي اعلم ان الزائد في اللغة بمعنى الكثير
ويقابله القليل وفي الاصطلاح بمعنى العارض ويقابله
الاصل واتصاف الفعل بكلا معنييه انما هو باعتبار

حروف والمراد هٰهنا المعنى اللغوي فيشمل الرباعي المجرد
ومزيداته فالمعنى انه كان يفصل كثيرا من كلماتي حروفا
فالمصدر الميمي والزمان والمكان قوله والمفعول استطرادي
من كل باب يبنى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب وانما
دل قوله على وزن مضارع دلالة استتباعية بالاضافة
الى ذلك الباب على اتحادها مع المضارع في الحروف المخصوصة
فيه حتى كانه قيل لا تفرق بينها وبين مضارعها في جميع
الاحوال صح استثناء قوله الا انك تبدل اي في حال
تبديلك حرف المضارعة بالميم المضمومة قوله يتبدل الخ
تقليب الزمان والمكان والمفعول على المصدر اذ التبديل
المذكور غير متصور فيه وانما ضم الميم في المصدر والزمان
والمكان من الزائد لان فتحها ملتبس بمجردها في نحو مخرج
من اخرج فحمل عليه نحو مستخرج ومنه خرج اطرادا للباب
على وتيرة واحدة وانما فتح العين فيها لكون الفتح اخف من
الكسر ولان الزمان والمكان مشابهان بالمفعول تبعا
لمستقبل المشتق هو منه والفاعل منه اي اسم الفاعل من
الزائد على الثلاثي بكسر العين مع ضم الميم اما ضم الميم
فلما مر واما كسر العين فتبعا لمستقبله في الاكثر واطرادا
في ما عداه وذكر الفاعل استطرادي ايضا واما الماضي
وهو ما دل وضعا على معنى وجد قبل زمانك فلا يخلو
من ان يكون الفعل الذي هو اليه تركت الاظهار الى الاضمار

لكن

لكن لما قال حين الفراغ من مباحث ما هو من قبيل
الاسماء واما الماضي عقيبه في مقام اضماره بالفعل
بينها على انه من قبيل الافعال معرفا وذلك اذا كان
مبنيا للفاعل او مجهولا وذلك اذا كان مبنيا للمفعول
اعلم انه المعروف والمجهول وكذا الغائب والمخاطب والمتكلم
في الحقيقة هو الفاعل وتسمية الفعل بها مجاز لغة لانه ملزوم
للفاعل وحقيقة اصطلاحا فان كان معروفا فالحرف
الاخير منه مبني لفوت موجب الاعراب وهو المشابهة
التامة بالاسم لكن لما شابهه بعض المشابهة بني على الحركة
وبني على الفتح لفظا او تقديرا من بين الحركات لاخوته
مع السكون الذي هو اصل في البناء وفي الواحد والتثنية
من الغائب والغائبة ومضموم لفظا او تقديرا في جمع المذكر
الغائب للواو وساكن في البواقي وهو الجمع المؤنث والمواجهة
والمتكلم لئلا تتوالى الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله
من جميع الابواب قيد للجميع والحرف الاول منه مفتوح
من جميع الابواب للخفة الا من الابواب الستة التي
التي في اوائلها همزة وصل فانه ساكن فيها وانما سميت
همزة الوصل لانه يجوز معها وصل ما قبلها بما بعدها ويقابلها
الهمزة القطع وهي اكثر وقوعا من همزة الوصل ولهذا
عد هو اصنافها ليعلم ان ما عداها همزة قطع فقال همزة
الوصل همزة ابن اعلم انها تكون في الاسماء والافعال

والحروف اما التى فى الاسماء سماعى وقياسى اما السماعى
ففى عشرة اسماء ابن اصله بنو كجمل لجمعه على ابنا وافعال
فى الاصل جمع فعل فاعل بالقلب والحذف واسكن الاول
فادخلت عليه همزة الوصل وابنم بمعنى ابن والميم
زائدة للتوكيد لا بدل من اللام والا لما احتاج الى همزة
الوصل وابنة اصلها بنوة كشجرة وهى مؤنث ابن وحكمها
حكمه وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان ادخلوا فيهما الهمزة مع تمامهما
همزة لان همزة وقد يلحقها التخفيف فيقال مر ومرة تجريا
مجرى ابن وابنة وفيهما لغة اخرى مرء ومرأة واثنين واثنتين
اصلهما ثنيان كجملان وثنيا كشجرتان بدليل ثنوى بفتحتين
فى النسبة فحذف اللام واسكن الفاء وجئ بالهمزة واسم
وقد مر بيان اصله وجاء سم بكسر السين وضمها واست
وهو العجز اصله سته كجمل لجمعه على استاه وجاء سه وايمن
وهو بضم الميم ليس بحرف كما قال الزجاجى والرمانى بل اسم مفرد
وضع للقسم والاشتقاق له وعند سيبويه مشتق من اليمن
بمعنى البركة وفيه لغات ايمن وايم وام بفتح الهمزة وكسرها
فى الثلثة وايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وربما قالوا م الله
بفتح الميم وكسرها وربما قالوا من الله بالضمتين والكسرتين
فلما لم يعهد مثل هذه التغييرات فى الجميع ذهب البصريون الى انه
مفرد وليس بجمع يمين كما قال الكوفيون قال صاحب الكشاف
هذه الاسماء بنوا اوائلها على السكون واذا نطقوا بها مبتدئين
زادوا

زادوا همزة لئلا يقع ابتداؤهم بالساكن وقال الشريف فى
شرحه اى بنوها كذلك تخفيفا وان كان يعتقد تحريك
اوائلها تقديرا وقياسا ولعل الحكمة فى وضعها كذلك التفنن
فى الوضع ولطلب الخفة لكثرة استعمالها فى الدرج وتخصيص
الهمزة بالزيادة لينجبر بقوتها ضعفها بسكون اوائلها انتهى
واما القياسى ففى احد عشر بناء وهو المصادر الخماسى
والسداسى واما التى فى الافعال ففى ماضى تلك المصادر
واوامرها وامر الحاضر الثلاثى واشار الى هذه بقوله وهمزة
الماضى والمصدر والامر من الخماسى والسداسى وامر الحاضر
من الثلاثى واما التى فى الحروف فهى الهمزة المتصلة
بلام التعريف هذا على مذهب سيبويه وهو الاقرب لانها
لو كانت مقصودة بان كان ال كلمة علامة التعريف كما قال
الخليل او بان كانت الهمزة حرف تعريف واللام لتمييزها
عن الاستفهام منه كما قال المبرد لما حذفت اصلا ولما
تبدل من لامه ميما فيقولون ام رجل عندك بمعنى الرجل
فلما عد مواضع همزة الوصل اراد ان يبين احكامها فقال
وهمزة الوصل محذوفة فى حال الوصل لان الفرض من اتيانها
التوصل الى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل
سلم اللسان فلما حصل ذلك بالوصل استغنى عنها
ومكسورة فى الابتداء لانها زيدت ساكنة عند الجمهور
تقليلا للزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر الذى هو الاصل

في تحريك الساكن لكونه ابعد حركات الاعراب لعدم دخوله
على الافعال وبعض الاسماء الا ما اتصل بلام التعريف وهمزة
ايمن فانهما اي همزتيهما مفتوحتان في الابتداء لكثرة استعمالهما
واما التعليل بان همزة ايمن للقطع لانه جمع يمين ثم جعلت
للوصل تخفيفا لكثرة استعماله كما ذكره صاحب المراح فانما يصح
على مذهب الكوفيين على ما عرفت انفا والا ما يكون في اول الامر منه
يفعل بضم العين فانها مضمومة في الابتداء تبعا للعين وفي
الكسر ثقل وكذلك مضموم في الماضي المجهول من الخماسي
والسداسي لما ذكرنا ولما بين فيما سبق صيغة معلوم الماضي
اراد ان يبين صيغة المجهول فقال وان كان الفعل الماضي
مجهولا فالحرف الاخير منه يكون مثل ما كان في المعروف والحرف
الذي قبل الاخير مكسورا والساكن ساكن على حاله اي اذا
وجد فيه ساكن كما في ما عدا الثلاثي فهو باق على حاله وما بقي
مضموم وذلك لانهم لما احتاجوا الى تمييز صيغة المجهول من المعروف
غيروها الى وزن لا يوجد في الاسماء مخافة الالحاق بها في اول
الوهلة وانما اختاروا كسر الاول وضم الثاني مع ان الغرض
المذكور حاصل بعكسه ايضا لان فيه طلب الخفة بعد الثقل
بخلاف عكسه هذا في الثلاثي ثم حمل غيره عليه واما المضارع فهو
الفعل الذي في اوله حرف من حروف اتين بشرط ان
لا يكون ذلك الحرف زائدا على الماضي اي على ماضيه على ما هو ابتناء
الى اذهانهم فلا ينتقض بنحو اكرم لان همزته وان كانت

زائدة

زائدة على الماضي الثلاثي لكنها ليست بزائدة على ماضيه لان اكرم
ليس بماضي اكرم كما فهم وانما زادوا في المضارع فرقا بينه
وبين الماضي مع عدم امكانه بالنقصان لتقدم الماضي بالزمان
عليه احد الاصل الذي هو عدم الزيادة فتعينت الزيادة لم
وحرف المضارعة مفتوح في المعروف للخفة من جميع الابواب
الا من الرباعي اي رباعي كان مجردا فانه مضموم فيه دفعا للبس
مضارع الافعال بمجرده في نحو يضرب فحمل عليه الباقي اطرادا
واختص الضم به للقلة واما ههريق فاصله يريق وما قبل لام
الفعل المضارع مكسور لفظا او تقديرا في الرباعي والخماسي
والسداسي الا يتفعل ويتفاعل ويتفعلل وملحقاته فانه مفتوح
فيهن وفي المجهول حرف المضارعة مضموم والساكن ساكن على حاله
وما بقي اي ما عدا الذي ذكرت حاله في المعروف والمجهول مفتوح
كله ما عدا لام الفعل فانها مرفوعة اي معربة بالضم في المعروف
والمجهول من جميع الابواب اما كونها معربة فلان المضارع
لما شابه الاسم مشابهة تامة اخذ منه الاعراب واما اعرابها
بالضمة فلاقتضاء العامل اعني وقوعه موقع الاسم اياه ما لم
يكن حرف ناصب ينصبها والحروف الناصبة له اربعة ان لن
وكي واذن وقوله او جازم يجزمها عطف على قوله حرف لا على ناصب
وذلك لان الجازم اما حرف وهو خمسة لم ولما ولام الامر
ولا النهي وان واسم وهو الاسماء المتضمنة لمعنى ان والمقصود
ههنا بيان ما عليه كل من الحروف الموجودة في الفعل المضارع

من الحركات والسكنات انما هيئة عارضة لتلك الحروف
واما بيانها بحيث كونها في لام اعرابية فاستطرادي ولا شك
ان ما عليه لام بتلك الحيثية غير منحصر فيما ذكره بل هي
اما مرفوعة بالضمة واما مفتوحة او مضمومة او مكسورة
او ساكنة عند لحوق الضمائر ونوني التاكيد فكانه ساق
كلامه لبيان صيغة المضارع بدون اعتبار لحوق اللواحق
فان قيل ان هنا قوله مرفوعة بالضمة او بالنون التي ههنا
بينها تحصل التعرض لحال اللام عند لحوق الضمائر ايضا
قلت الرفع بالنون ليس من الهيئة التي قصد بيانها ههنا
وهي ما يعرض الحرف في نفسه حقيقة بل هو حالة حكمية للام
اعرابية خارجة عن المقصود الاصلي ههنا مع عدم التعرض
لحالها عند لحوق نوني التاكيد ونون الجمع المؤنث باق
بعد فليتامل واما الامر ان به ما عدا امر الحاضر معلوم بقرينة
ذكره بعده وبقرينة قوله على لفظ المضارع الا انهما مجزومان
والنهي مطلقا اقول لفظ الامر يستعمل في معنيين احدهما
انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل مطلقا وهو المشهور
في عرف اهل العربية وكذا في عرف الاصوليين الا انهم يعتبرون
فيه قيد الاستعلاء وثانيهما انه طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء
وهو المشهور في عرف البيانيين وكذا النهي يستعمل في صيغة
يطلب بها ترك الفعل مطلقا او كف النفس عنه على اختلاف
المذهبين في كون العدم مقدورا وفي طلب الترك او الكف

مجزومان بلام

على سبيل الاستعلاء

على سبيل الاستعلاء فانهما يكونان على لفظ المضارع
الا انهما مجزومان لاقتضاء لام الامر ولا النهي عمل
الجزم كذلك وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التثنية
ونون الجمع المذكر ونون واحدة المخاطبة لان نفس النونات
علامات للرفع بمنزلة الضمة في الواحد وفي البواقي سكون
لام الفعل قوله الصحيح صفة لام فاشتمل ما عدا الناقص
وما وقع في بعض النسخ من تذكيرها بين صفتين محمول
على التصحيف او تاويل اللام بالحرف لا على الوصفية للفعل
لفساد المعنى قوله سوى نون الجمع المؤنث استثناء
منقطع لعدم دخولها فيما سبق فان نونها ثابتة في الجزم
وغيره لانها ضمير لا حرف اعراب كما نونها وامر الحاضر
ويسمى الامر بالصيغة لان حصوله بالصيغة المخصوصة
دون اللام المعروف قيد به لان المجهول على لفظ المضارع
كما نبه عليه انفا وذلك لان الامر بالصيغة مختص بالفاعل
المخاطب والمخاطب في المجهول ليس بفاعل بل الفاعل محذوف
فلا بد من استعمال اللام فيه تحذف عنه عند اخذه من
المضارع حرف المضارعة ليفرق من المضارع وتدخل عليه
همزة الوصل ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ليمكن
الابتداء وعينت الهمزة لانها اقوى وبالابتداء احرى
وان كان متحركا تحذف منه حرف المضارعة بلا زيادة همزة
فيكون اخره على التقديرين وانما اختص امر الحاضر المخاطب

بالصيغة المختصة وما عداه باللام لانه اكثر استعمالا فكان بتخفيف
به اولى فان قلت اذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر مخاطب
وبعضهم غائب فماذا يصنع قلت القياس تغليب الحاضر
فيقال افعلوا وافعلوا ويجوز على قلة ادخال اللام في
المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع تنصيص
على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا قيل ومنه في قراءة
النبي صلى الله عليه وسلم فلتفرحوا بالتاء وهو اي الحاضر مبني
على الوقف بحذف الحركة من اخره او النون اما بناؤه فلانه
الاصل في الفعل وههنا لم يشبه الاسم فلم يعرب واما الوقف
فلان الحركات والنونات علامة الاعراب فتنافي البناء
ولهذا لم يحذف نون جماعة المؤنث وهذا عند البصريين واما عند
الكوفيين فهو معرب مجزوم لان اصل افعل لتفعل ومن ثم
قرأ عليه السلام فلتفرحوا بالتاء فحذفت اللام لكثرة الاستعمال
ثم حذف حرف المضارعة خوف اللبس بالمضارع والجواب ان ذلك
ممنوع عند البصريين بل افعل صيغة مختصة بالمخاطب ماخوذة
من مخاطب المضارع بدون اللام واما قوله عليه السلام فليس
مبني على ان اصل افعل لتفعل بل على انه عليه السلام مبعوث
الى الحاضر والغائب فجمع بين اللام والتاء وهو شاذ وما
ذكروه خلاف الاصل فلا يرتكب والمبني على الوقف كالمجزوم
في اللفظ حيث يحذف فيه ما يحذف في المجزوم من الحركات
والنونات وانما الفرق حكمي واما اسم الفاعل اي الذي فعل

فاضافة

فاضافة الاسم اليه لامية لا الصيغة الاتية على فاعل كما زعم
ابن الحاجب لانه كثيرا ما يطلق على غير تلك الصيغة كالمدحرج
والمستخرج وغيرهما فان قلت قد يطلق اسم الفاعل على
نحو المتكاسر والجاهل مع ان المعنى اللغوي الذي ذكرته غير
متحقق فيه قلت نعم لكن المعنى اللغوي متحقق في الغالب
فينظر في عين الفعل اي فعله الماضي فيه اشارة الى ان اسم
الفاعل عنده مشتق من الماضي وقد صرح به في باب المعتلات
واما عند غيره فهو مشتق من المضارع لموازنته اياه
في الحركات والسكنات وكان المص نظر الى ان الماضي
اصل بالنسبة الى المضارع وان التصريف ح اقل فان كان
مفتوحا التذكير باعتبار تاويل العين بالحرف فوزنه ناصر والا
فناصر موزون والوزن فاعل وهذا الوزن قياسي وما عداه
سماعي وان كان مضموما فوزنه وزن عظيم وضخم بفتح الضاد
وكسر الخاء او سكونها وان كان مكسورا فوزنه من المتعدي
وزن عالم ومن اللازم يأتي على اربعة اوزان وزن
مرض ووزن زمن بفتح الزاء وكسر الميم ووزن احمر
للمذكر ولما لم يكن تانيث احمر وجمعه كما هو الشايع في سائر
الاوزان تعرض لتانيثه وجمعهما وتثنيتهما استطرادا
وكذا عطشان فقال وحمراء اي ويقال حمراء للمؤنث
اي لمؤنث احمر اصله حمرى بالف التانيث كسلمى ثم زيد قبلها
الف المد توسعا فالتقى الفان ولم يمكن ايضا تحريك الاولى

لعدم المدح فحركت الثانية فصارت همزة كذا في شرح الهادي
وجمعهما حُمر بضم الحاء وسكون الميم وجمع احمر على حمران ايضا
وتثنية احمر احمران
وتثنية حمراء حمراوان وهذا الوزن مختص بباب فعل
بكسر العين وهي حمق واحمق وادم وادمن واسمر واعجف
وزاد الاصمعي الاعجم ويجوز الكسر ايضا في فعلان ووزن
عطشان للمذكر ويقال عطشى للمؤنث بفتح العين وسكون
الطاء وبالقصر وجمعهما عطاشى بكسر العين وتثنية عطشى
عطشيان وجوع بمعنى الجوع والعطش وضدهما من جميع
الابواب على هذا الوزن اعلم ان ما ذكره المص من اوزان
اسم الفاعل من كل باب انما هو الغالب والا فقد جاء من
مفتوح العين نحو قدير وصبور وملك واشيب ومن مضموم
العين نحو حسن وصلب وملح وجبان وشجاع وسهل ومن
المتعدي مكسور العين نحو رحيم وحذر بضم الذال ومن اللازم
نحو شكر وحسن وصفر وغيور ولثقال واختصرت بذكرها
يمكن اي يسهل ضبط بقيد الغلبة وتركت قاعدة وانما
عد المص نحو عظيم وزمن من اوزان اسم الفاعل لان الصفة
المشبهة اسم فاعل عند اهل هذا الفن كذا ذكره الفاضل التفتازاني
فاسم الفاعل عنده ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل مطلقا
من غير اعتبار معنى الحدوث فيه وقد اعتبره غيره فميز الفاعل
عن الصفة المشبهة لانها غير معتبر فيها معنى الحدوث ولذا اذا
اريد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل اعلم ان اسم الفاعل

يجيء

يجيء من المتعدي وغيره ولا بد فيه من الموازنة للمستقبل في الحركات
والسكنات واما الصفة المشبهة فلا يجيء من المتعدي الا
بعد نقله الى باب حسن فيجعل لازما ولا يلزمها الموازنة
المذكورة واما اسم المفعول اي المفعول به فحذف الجار واوصل
الضمير فلا يرد ان المفعول في الحقيقة انما هو المصدر وهو
ما اشتق لمن وقع عليه الفعل حقيقة او حكما والمص لم يتعرض
انه ثم اشتق من الماضي او المستقبل لكن الاظهر انه تابع
لاسم الفاعل من جميع ابواب الثلاثي المجرد سواء كان عين
ماضيه مفتوحا او مضموما او مكسورا فوزنه غالبا وزن مجرده
زيدت الميم المفتوحة في اوله ثم ضم العين لئلا يلتبس بالموضع
ثم اشبعت الضمة لعدم مفعل في كلامهم ووزن كثير
وفي بعض النسخ كثير مشترك بين الفاعل والمفعول والفرق
انه في المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ما لم يجعل
من اعداد الاسماء ان اجري على موصوفه والا يفرق بينهما
وفي الفاعل يفرق بينهما مطلقا في الاكثر وانما قلنا غالبا
لانه قد جاء نحو جلوب بمعنى مفعول ولغة بضم اللام وسكون
العين كذلك وقد ذكر اسما الفاعل والمفعول من الرباعي
بمعنى اللفظي كما مر على الثلاثي في بحث المصدر الميمي ووزن
المبالغة للفاعل وزن جهول وهذا الوزن مشترك
بين اسم المفعول وبين مبالغة الفاعل والفرق انه في الفاعل
يستوي فيه المذكر والمؤنث ان جرى على موصوفه والا يفرق بينهما

وفي المفعول يفرق بينهما مطلقا ووزن صديق بكسر الصاد
وتشديد الدال ووزن كذاب بفتح الكاف وتشديد الذال
ووزن غفل بضم الغين والفاء ووزن يقظ بفتح الياء
وضم القاف ووزن مدارر ومكثر بكسر الميم وسكون الذال
والكاف ووزن لعنة بضم اللام وفتح العين فان اسكنت العين
منه الوزن الاخير كان بمعنى المفعول قال في الصحاح يقال رجل
لعنة بفتح العين يلعن الناس كثيرا ولعنة بالتسكين الناس
وفي القاموس اللعنة بالضم من يلعنه الناس وكهمزة الكثير
اللعن ثم ان ما ذكر من اوزان المبالغة انما هو الغالب والا فلها
اوزان اخر فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبار او ثقلها
نحو طوال على زنة تكسير الفاعل والمفعول على زنة اسم الآلة نحو
مجذم ومفعالة بكسر الميم محذامة ويستوي بين المذكر والمؤنث
في غاية من هذه الاوزان وهي الاربعة الاخيرة في المتن
والاربعة الاخيرة مما ذكرنا لقلتهن واما مسكينة فمحمولة
على نظيرها فقيرة واعلم ان اوزان المبالغة اسم فاعل عند
اهل هذا الفن كالصفة المشبهة ذكره التفتازاني وكذا عند
بعض النحاة وحملوا قولهم في تعريفه من قام به على الاطلاق
اي فقط او مع امر آخر واكثر النحاة على انها امثلة عدل بها
عن صيغة اسم الفاعل للمبالغة والكثرة وارادوا بمن قام
به ما هو المتبادر منه فاسم الفاعل من الثلاثي عندهم ما جاء
على فاعل فقط وما بخلافه فهو اما صفة مشبهة او اسم التفضيل

او صيغ

او صيغة مبالغة كذا في ترجمة الشريفية والظاهر من كلام
المصنف انه اختار المذهب الثاني ومن ههنا حصل
الادعاء الى ان افعل التفضيل ليس باسم فاعل المصنف ايضا
كما توهم فان قلت فما السر في عد الصفة المشبهة
اسم فاعل دون اوزان المبالغة وافعل التفضيل على ما
هو الظاهر من كلامه قلت هو ان الاختلاف الذي
اعتبره النحاة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من
جهة دلالته على الحدوث دونها عارضي بسبب دلالته
العارضة على الزمان دونها والذي اعتبروه بينه وبين الاخيرين
من جهة دلالتهما على الزيادة دونه اصلي لاعتبار الدلالة
على الزيادة والكثرة في اصل وضعهما دونه اصلا فاعتد
المصنف بالثاني دون الاول ومما ينبغي ان ينبه عليه ما جاء من
على فعال لمن يكثر ملابسة الشيء كجمال وعواج ليس من اوزان
المبالغة للفاعل بل هو مشترك اسم صيغ لمن يكثر ملابسة
الشيء ملحق بالمنسوب كما فاعل بمعنى ذي كذا ليس باسم
فاعل جار على الفعل وكذا لا يؤنث كلابن وتامر بمعنى ذي
لبن وذي تمر ونحو طالق وحائض اي ذات طلاق
وذات حيض بدون التعرض لحدوثهما في زمان بل هو
اسم صيغ ايضا للذي الشيء ملحق بالمنسوب

فصل

في تصريف الافعال الصحيحة خص الافعال بالذكر مع
انه بين في هذا الفصل تصريف اسمي الفاعل والمفعول لانه

لان معظم الابحاث فى هذا الفصل والغرض الاصلى يتعلقان
يتعرفهما بتصرف الماضى والمستقبل والامر والنهى من المعروف
والمجهول على اربعة عشر وجها ثلثة للغايب وثلثة للغايبة
ثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة ووجهان للمتكلم رجلا كان
او امرأة اراد بالرجل والامرأة ههنا المذكر والمؤنث
المطلقين لان مقصوده بيان تخلف الاختلاف فى
المتكلم عن سببه فى الغايب والمخاطب وهو التذكير
والتانيث بدون اعتبار الصغر والكبير فكانه قال مذكرا
كان او مؤنثا وانما عبر عنهما بما ذكر توسيعا للدايرة فى التعبير
غرابة اى رعاية ان لا يأتى الوجهان للمتكلم فى المعروف من
الامر والنهى لئلا يلزم ان يكون القائل طالبا الشى
من نفسه قيد بقوله فى المعروف لانهما يأتيان فى المجهول لان
المطلوب منه فى الحقيقة فيه هو الفاعل الحقيقى لا المتكلم
نفسه قيل عليه ان صيغة المتكلم من الامر والنهى المعلومين
واردة فى كلام الفصحاء لا يقال لا نتكلم ما لا يعنى وليرجع
الى المقصود وفى الحديث قوموا فلاصلى لكم وفى التنزيل
ولنحمل خطاياكم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد انه لا يأتى
الوجهان على سبيل القياس وما ورد فهو وارد على خلاف
القياس بحسب تاويل يصحح المعنى فتامل وانما ورد كذا في
الكلام لان الامر بالصيغة مختص بالمخاطب كما مر ثم اعلم
ان المحتمل فى الفعل من كل من الماضى والمستقبل والامر والنهى

بحسب المراتب العرفية ثمانية عشر لكن اشتركت التثنية
فى الغايب والغايبة وكذا فى المخاطب والمخاطبة لقلة استعمالها
فبقى فيهما خمسة خمسة واشترك الفرد فى المتكلم والمتكلمة
لان حاله يعلم فى الاكثر برؤيته او بصوته وكذا جمعهما و
تثنيتهما فى لفظ واحد وذلك لان الاتفاق الاثنين او
الاتحاد فى اللفظ عند التفصيل شرط فى التثنية والجمع معه
فيها اكتفاء بالقلبين فان قلت فعلى ما ذكرت كانت الوجوه
الحاصلة بالتصرف اثنى عشر لا اربعة عشر وقد صرح به غير
البعض ظاهرين مبنى على عادتهم عند عد التمثيل للتعليم
واما جعلها ثلثة عشر فى الماضى والامر المعلوم واحد عشر
فى غيرهما فمما لم يذهب اليه احد كيف والمعتبر فى تعدد
الوجه اختلاف الضماير فافهم فان قلت صيغة الفعل فى ضرب
وضربا وضربت وضربتا واحد وكذا فى ضربن وضربنا
فلصيغة الماضى باعتبار آخره ثلثة وجوه لان الضماير التى
فى آخرها ليست بجزء منها بل هى اسماء فلا يتغير الفعل
بتغيرها قلت نعم لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج بينهما من جهة
احتياج الفعل اليها من حيث الافادة واحتياجها الى الفعل
من حيث الوجود جعلوها بمنزلة الجزء فاطلقوا على المجموع
الفعل وجعلوا تغيرها تغيرا فى الفعل والفاعل اى اسم
الفاعل الذى على وزن فاعل من الثلاثى المجرد بقرينة
السياق انما خص تعريفه بالذكر من سائر الاوزان لانه هو

الوزن الغالب يتصرف على ثمن اوجه منها جمع المذكر اربعة
الفاظ احدها سالم وهو فاعلون وما عداه مكسر
وهو فعال وفعل بضم الفاء وتشديد العين فيهما وفعلة
بفتح الفاء وتخفيف العين المفتوحة قال في المفصل وما كان
على فاعل صفة فلها اذا جمع التكسير سبعة امثلة فعال
وفعل وفعلة فعلة فعل فعلاء فعلان فعال فعول
نحو جهال وشهد وفسقة وقضاة ويختص فعلة بالمعتل
اللام وبزل وشعراء وصحبان وتجار وقعود وجمع المؤنث
منها لفظان احدهما سالم وهو فاعلات والاخر مكسر وهو
فواعل قال في المفصل المؤنثة اي وللمؤنث فاعل صفة سواء
كانت التاء ظاهرة فيه اولا مثالان فواعل وفعل نحو ضوارب
ونوم وحوائض وحيض هذا في الذي على وزن فاعل من الثلاثي
المجرد واما الذي على وزن فعيل وفعل وفعل وافعل وفعلان
وغيرها منه فيتصرف في الجمع على خلاف فاعل وتطول الرسالة بتفصيل
تصرفها وما دامه فعيلة بالمفصل او الشافية واما الذي من المزيد
من المزيدات فلا يتصرف الا على ستة اوجه لانه لا يجمع جمع تكسير
استغناء عنه لصحة الاموسر على مياسير ومفطر على مفاطير
ومقتل على مقاتل ومدن على مداخن ومنكر على مناكير و
المفعول اي اسم المفعول الذي على وزن مفعول من الثلاثي
المجرد مثل ما ذكرنا في الفاعل يتصرف على سبعة اوجه منها
جمع المذكر لفظان احدهما سالم وهو مفعولون والاخر

مكسر

مكسر وهو مفاعل هذا على ما ذكره المص لكن الحق
ان مفعول الثلاثي لا يجمع جمع التكسير كالفاعل ومفعول
من المزيدات استغناء بالملحق عن تكسيره الا ملعون
على ملاعين ومشؤوم على مشائم وميمون على ميامين كذا في المفصل
وجمع المؤنث لفظ واحد سالم وهو مفعولات البواقي من
الوجوه تثنية ومفرد ونون التاكيد الشديدة تدخل على جميع
الامر والنهي نائبهما وحاضرهما من المعروف والمجهول لتفيد
تاكيد الطلب قالوا لا تلحق الاستقبال لانه معنى الطلب
وهو الامر والنهي والفعل المستقبل المقرون بالاستفهام
والتمني والعرض والقسم والنفي قليلا تشبيها له بالنهي
ولا تلحق بالماضي والحال لانها تستدعي الطلب وهو انما
يتوجه الى غير الموجود ونون التاكيد الخفيفة كذلك
اي كالمشددة في جميع الاحكام غير انها لا تدخل في تثنية
مذكرا كان او مؤنثا لئلا يلزم اجتماع الساكنين
على غير حده مع عدم جواز حذف احدهما كذا قالوا
واعترض عليه الفاضل التفتازاني بانه لا يلزم من
دخولها في جميع المؤنث التقاء الساكنين لان زيادة الالف
معها غير لازمة فيه لعدم مقتضيها وهو اجتماع النونات
لا يقال انها فرع الثقيلة والالف لازمة معها في جمع المؤنث
لئلا يجتمع النونات فتلزم معها ايضا وان لم يجتمع النون
لئلا تزيد على اصلها لانا نقول هذا انما يستقيم على مذهب

على مذهب الكوفيين لان كلا من نوني التاكيد اصل
عند البصريين وعند الكوفيين الثقيلة اصل المخففة
كذا في مغني اللبيب واشار الفاضل الهندي الى جوابه بان
اجتماع النونين مستكره كاجتماع النونات فتلزم الالف
معها ايضا في جمع المؤنث لا يقال لا نسلم استكراههما
قال الله تعالى ولا تتبعان لانا نقول الكلام في النونين
المزيدتين والا فلا كلام في وقوع اجتماع النونات
التي احديها اصلية كما في قوله ولا يركنن احد الى الاحجام
فضلا عن النونين والنونين كلاهما او احدهما اصلية
ثم يونس والكوفيين اجازوا دخولها في التثنية وجمع
المؤنث قياسا على الثقيلة الا يونس اتفق على سكونها وغيره
كسرها لكنه مخالف للقياس واستعمال الفصحاء وقياسهم
اياها على الثقيلة قياس مع الفارق لان التقاء الساكنين
في الثقيلة على حده بخلاف في الخفيفة وحده كون اول الساكنين
حرف مد وثانيهما مدغما فيه ويكونان في كلمة وهو جائز
بالاتفاق لارتفاع اللسان عنهما دفعة من غير مشقة
والمخففة ساكنة لان السكون اصل في المبنيات
والمشددة مفتوحة لتعذر الاصل وتاخي الفتحة معه
مع خفتها الا في التثنية وجمع المؤنث فانها مكسورة فيهما
تشبيها لها بنون التثنية من جهة وقوعها بعد الالف ما قبلها
مكسورة اي كسرة ما قبلها مبقاة في الواحدة المخاطبة لتدل

على الياء

على الياء المحذوفة منها بالتقاء الساكنين على غير حده
مع المخففة وبثقل الكلمة واستطالتها مع المثقلة فان قلت
فلم لم يحذف الالف في يفعلان وتفعلان ايضا للاستطالة
قلت لمانع هو الالتباس مع ان مقتضى القياس عدم
الحذف في اخيتها ايضا كما هو مذهب البعض لانهما ضمير
والتقاء الساكنين على حده ومن زاد في تفسير التقاء
الساكنين على حده قيد في كلمة جعل الحذف مع الثقيلة
بابه مع الخفيفة واغتفر في الف يفعلان وان لم يكن
على حده لدفع الالتباس وضمها اي ضمة ما قبلهما مبقاة
مبقاة في جمع المذكر لتدل على الواو المحذوفة منه بما مر ذكره
في حذف الياء ومفتوح في البواقي لخفة الفتحة ثم ان
النونين المؤكدين معناهما التوكيد قال الخليل التوكيد
بالثقيلة ابلغ مثال الماضي المعلوم نصرن بسكون النون
ونصرنا نصرو نصرت بفتح التاء نصرتما نصرتم نصرت
بكسر التاء ونصرتما نصرتن نصرت بضم التاء نصرنا ومثال
الماضي من المجهول نصر بضم النون وكسر الصاد نصرا نصروا
اخره ومثال المستقبل المعلوم ينصر بفتح الياء وسكون
النون وضم الصاد ينصران ينصرون تنصر تنصران
ينصرن بالياء تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران
تنصرن انصر ننصر ومثال المستقبل من المجهول ينصر
بضم الياء وسكون النون وفتح الصاد ينصران ينصرون

تنصر تنصران الى اخره وبيان المناسبة فى اوضاح هذه
الصيغ قد كفانا صاحب المراح بتفصيلها ومثال الامر الحاضر
الغائب المعلوم لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن
مثال الامر الحاضر انصر انصرا انصروا انصري انصرا انصرن
ومثالهما من المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا
لينصرن لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرا لتنصرن لا تنصر
لا تنصر وكذلك النهى من المعروف والمجهول فى جميع الاحوال
الا انه زيد فى اوله لفظ لا وتلحقه بنون التاكيد المشددة
فى امر الغائب لينصرن بفتح الراء لينصران لينصرن بضم الراء
لتنصرن بفتح الراء ايضا لتنصران لينصرنان وفى امر الحاضر
انصرن انصران انصرن انصرن انصران انصرنان وبالخفيفة
فى امر الغائب لينصرن لينصرن بفتح الراء فى الواحد المذكر
وضمها فى جمع لتنصرن بفتح الراء فى الواحدة الغائبة وفى امر
المخاطب انصرن بفتح الراء لواحد المذكر انصرن بضم الراء للجمع
انصرن بكسر الراء للواحدة الحاضرة وكذلك النهى من المعروف
والمجهول مثال اسم الفاعل ناصر ناصران ناصرون نصار ونصر
بضم النون وفتح الصاد مع التشديد فيهما وهذان الجمعان
غالبان ونصر بفتح النون والصاد مع التخفيف وهذا الجمع
كثير ولهذا خص هذه التثنية بالذكر من بين امثلة جموعها
التى مرت ذكرها وسميت جمعا مكسرا لتغير صيغة مفردها
فى الجمع كما سميت الاولى جمعا سالما وجمعا صحيحا لبقائها

ناصرة ناصرتان وناصرات وانواصر مثال اسم المفعول
منصور منصوران منصورون ومناصر
بفتح الميم وقد مر الكلام فيه منصورة منصورتان
منصورات مثال الرباعى المجرد دحرج يدحرج بضم الياء
فى المضارع دحرجة بفتح الدال وسكون الحاء فى المصدر
الاول ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء فى المصدر
الثانى فهو مدحرج بكسر الراء فى اسم الفاعل وذاك
مدحرج بفتح الراء فى اسم المفعول واغا اتى بالضمير
المفصول ليتميز الفاعل عن المفعول والامر منه
دحرج بفتح الدال وسكون الحاء وكسر الراء والنهى لا تدحرج
بضم التاء وكسر الراء وكذلك تصريف الملحقات
بدحرج مثال الرباعى المزيد فيه اخرج يخرج اخراجا
فهو مخرج وذلك مخرج والامر اخرج بفتح الهمزة
لانها للقطع لانها اصلية والنهى لا تخرج بضم التاء
وكسر الراء قوله فيهما اى فى الامر والنهى قيد لكسر الراء
ونظائره وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا
الباب فان يخرج من اخرج اصله يؤخرج فحذفت
همزته لئلا يجتمع همزتان فى نفس المتكلم وحمله
وهو مستكره لانهما التقل مع ما فيهما من
المشابهة بالاصوات الكريهة وكذلك حذفت
من الامثلة الباقية ومن اسمى الفاعل والمفعول

وهي لغة ما المتعدت
ال وعرفا ما يكون كثي
منه بغيره

والنهي وامر الغايب واما امر الحاضر فقد اوتيت بها فيه لضرورة الاحتياج وباقي التصريفات المذكورة في متن غني عن الشرح فلنكتف بذكرها في نسخ المتن

فصل في الفوائد التثنية فائدة اعلم ان الفعل بحسب المعنى اما متعد وهو الذي يتجاوز من فاعله الى المفعول به واما لازم وهو الذي بفاعله ولا يتجاوز الى المفعول به والمتعدى بحسب تعلقه بالمفعول به نوعان نوع يقتضي ان يلابسه ملابسة تامة مؤثرة كسائر الافعال ولا يجوز توسط الحرف في تعدية هذا النوع اصلا سلوكا يتعلق به صلات تعلقه بالمفعول الحقيقي وهذا الحدث الصادر عن فاعله يراعا لفوق ملابسة ونوع يستدعي ان يلابسه ادنى ملابسة اما بالانتهاء اليه كالاعانة مثلا او بالابتداء منه كالاستعانة مثلا وهذا النوع قد يتعدى بنفسه وقد يتعدى بتوسط الحرف نحو اعنته واعنت اليه وشكرته وشكرت له تنبيها على كيفية تعلقه به والحق الذي تعدي بالحرف من هذا النوع متعدي والحرف زائد مطلقا لان المعنى معه كما هو بدونه والمتعدي واللازم بحسب المعنى وفائدة زيادته ما بينها انفا ثم ان المتعدي قد يستعمل بمعنى اخر غير ما مر وهو الذي يتعلق معناه بالغير بواسطة الحرف وهذا هو

المراد به في قولهم في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه وفي قولهم انه يتعدى الى الظرف وكل من الحروف الجارة يصلح سببا للتعدية بهذا المعنى بخلافها بالمعنى الاول فانه لا يصلح سببا لها من حروف الجر سوى الباء في بعض المواضع وسنذكره انشاء الله والمقابل للازم اغا هو المتعدي بالمعنى الاول وهو المشهور المراد عند الاطلاق اذا عرفت هذا فاعلم ان الفعل اللازم اللام فيه للاستغراق الحقيقي ان تقيد بالاسباب التي ذكرها المصنف بما سنذكره من التقييد والا فللعهد الذهني يعني بعض اللازم فتامل يصير متعديا بالمعنى الاول باحد ثلاثة اسباب وفي الاغلب باحد ثلثة اسباب قوله بزيادة بدل من قوله باحد الحق في اوله يعني بنقله الى باب الافعال لمعنى يوجب التعدية وهو معنى التصيير قوله وحروف الجر بالجر عطف على الهمزة اي بزيادة حرف الجر في اخره بمعنى التصيير في الافعال كلها سواء كانت ثلاثيا او رباعيا مجردين او مزيدين والمراد بحرف الجر ههنا انما هو الباء فقط لان ما عداها من حروف لا يفيد في معنى الفعل تغييرا يورث المعنى التعدية التي نحن فيه بخلاف الباء حيث يضمن الفعل معنى التصيير للفاعل في بعض المواضع وتسمى ح باء التعدية وباء النقل وهي معاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا ولا تفيد معنى غير التعدية عند

سيبويه خلافا للسهيلى والمبرد فانها عندهما تفيد معها
معنى المصاحبة وردا بقوله تعالى ذهب الله بنورهم وكلى
قوليهما قال صاحب الكشاف والامام الرازى وبتشديد
عينه اى بنقله الى باب التفعيل بمعنى التصيير وهذا السبب
والاول مختصان بالثلاثى المجرد وهو ظاهر فان قيل
ان فى احكى واقشعر زيادة الهمزة وفى نحو مررت به
حرف الجر وفى نحو قطعت الابل وتكسر تشديد العين مع عدم
التعدية فيها فلا يصلح كل منها سببا للتعدية لان السبب
لا يتخلف عن سببه قلنا ان الذى جعل سببا للتعدية
انما هو الهمزة وحرف الجر وتشديد العين المزيدات
بمعنى التصيير لا مطلقا كما نبهناك فيما سبق ولا يتخلف
التعدية عن كل منها وفى الامثلة المتقدمة كل منها مفقود
ولو سلم فوجود التعدية بها فى الجملة كاف فى سببيتها لان
السبب فى اصطلاح اهل الاصول هو طريق المفضى
الى الشىء فى الجملة من غير اضافة وجوده ووجوبه اليه
اذ لو اضيف اليه الوجود يسمى شرطا ولو اضيف اليه
الوجوب يسمى علة فيكفى فى كون مطلق الهمزة مثلا
سببا لمطلق التعدية اقتضاؤها اياه ثم انه ذكر فى معنى
السبب ان المتعدى الى واحد يتعدى الى اثنين بالهمزة
والتضعيف البست ثوبا وفهمته الكلام ولا يتعدى
ما يتعدى الى اثنين الى ثلثة بالتضعيف اصلا فلا بالهمزة

الا فى راى

الا فى راى وعلم والحق بهما الاخفش ظن وحسب
وخال قبل النقل بها سماعى مطلقا وقيل قياسى
كذلك والحق ان النقل بالهمزة قياسى فى اللازم
سماعى فى المتعدى وبالتضعيف سماعى مطلقا
وهو ظاهر مذهب سيبويه وبحذف التاء من تفعلل
مكرر اللام لانه مع التاء مطاوع فعلل المتعدى
فبحذفها يصير هو اياه ومن تفعل مشددة العين
اذا كان مطاوع فعل المتعدى قيل عليه ان فعلل
وفعل مشترك بين اللازم والمتعدى فكيف يكون
حذف تائهما مطلقين سببا للتعدية والجواب عنه
ما اشرت اليه على انه ايضا وحذف تائهما الى التعدية
فى الجملة كاف فى سببيتها لها لما عرفت وقد يصير اللازم
متعديا بنقله الى المفاعلة نحو جالست زيدا وبنقله
الى الاستفعال سواء كان للطلب نحو استخرجت المال
او للنسبة نحو استحسنت زيدا وقد يتعدى به ذو
الواحد الى الاثنين استكتبت الكتاب وبنقله
الى باب المبالغة للمبالغة وهو فعل بالفتح يفعل
بالضم كاتب نحو كرمت زيدا اى غلبته فى الكرم
وبالتضمين وهو ان يشرب الفعل مع استعماله
فى معناه معنى فعل اخر محذوف دل عليه بذكر
متعلقه ليستفاد منه معنى الفعلين معا نحو طلع

مقابل صاحب الطلب منه

قوله بمحذوف دل عليه الخ دفع لما [illegible]
الى ودفع توهم الجمع بين الحقيقة
والمجاز وحاصل الدفع ان اللفظ
مستعمل فى معناه الحقيقى والمعنى الاخر
مراد بلفظ اخر محذوف متعلقه تضمين
دل عليه بذكر متعلقه فان قلت فما معنى التضمين
الفعل بمعنى فعل اخر محذوف [illegible]
انه لما كانت [illegible]
[illegible] [illegible]
دمن متعلقه [illegible]
اعتبار جعل الفعل المذكور
ضمنا فافهم

كبلد اى بلغ البلد ه لغا او طلع بالقفا البلد وتختص
هو من بين سائر الاسباب بتعدية الفعل به
الى اكثر من درجة نحو الولت نفسا فان الوبا القصر
لازم بمعنى اقتصر فلما ضمن معنى امتنع عدى الى المفعولين
وكذا نحو اخبر وخبر مع كونه ذا واحد يتعدى بتضمنه معنى
علم الى ثلثة وبفعل المتعدى اللازم فيه للاستغراق اى في
اى كل متعدى فيه قابلية عروض الاسباب المذكورة
للازمية يصير لازما بستة اسباب بحذف كتعدية
المذكورة لان زوال سبب يستدعى زوال مسببه
وبنقله الى باب الكسر اى الى باب الانفعال وكذا الى باب
الافتعال لان الزيادة الالف تكون فيهما لمعنى
المطاوعة والمطاوع ينقص من المطاوع درجة مثالها
وباب فعلل يصير المتعدى منه لازما بزيادة التاء في
اوله لافادتها معنى المطاوعة وكذا باب فعل يصير متعدية
لازما بالتاء المزيد لمعنى المطاوعة فلو قال المص
وبنقله الى ما فيه معنى المطاوعة لكان اخصر وافيد فكانه
خفق بالذكر ما هو كالعلم في المطاوعة المفضية الى
اللازمية ههنا اعنى بابى انفعل وتفعلل واخال
ما عداه لمشاركته في ذلك على المقايسة وبنقله
الى باب فعل بضم للمبالغة والتعجب نحو ضهم بمعنى
ما افهمه والى باب فعل بمعنى صار ذا كذا وبتضمينه

معنى فعل

فعل لازم كقولنا سمع الله لمن حمده اى استجاب
ولا يجىء مفعول به خصه بالذكر ليجىء باقى المفاعيل
من اللازم ولا المجهول به المسند الى المفعول به قيدنا
به ليجىء المجهول المسند الى سائر المفاعيل من اللازم
لان اللازم من الافعال هو ما لا يحتاج فى تعلقه
الى المفعول به لامكان تصوره بدونه فيجب اقتصاره
على الفاعل دون المفعول به والمتعدى بخلافه فانه
يجىء منه المفعول به والمجهول المذكور لانه يحتاج
الى المفعول به فائدة وباب فاعل يكون لمشاركة
بين اصله ومدلوله بين اثنين لاسناده اليهما
لكن الى احدهما صريحا والى الاخر ضمنا نحو ناضلته
فانه وان دل صريحا على اسناد المناضلة الى المتكلم
وتعلقها بالغائب تعلق وقوع لكن لما دل ضمنا
على عكسه افاد مشاركة المناضلة بين المتكلم
والغائب وقيامها بهما قيام الافاعيل بفاعلها
قوله الا قليلا استثناء من فاعل يكون اى الا قليل
من باب فاعل فانه لا يكون لمشاركة مدلوله بين
اثنين وقيامه بهما بل لقيامه بواحد نحو طارقت
النعل وعاقبت اللص فان المطارقة والمعاقبة قائمان
بالمتكلم فقط ومتعلقان بالنعل واللص تعلق
وقوع لا قيام فالدلالة التضمنية المذكورة غير محققة

فيهما بل هما مقصودان على المدلول تصحيحا نقل الامام
حافظ الدين كلاما ما يفيد نظم مثال هذه المفاعلة
في سلك اخواتها وهو ان الترجمة بالمفاعلة في مثلها
من حيث ان الموصوف من احد الجانبين حقيقة الفعل
ومن الاخر قبوله يعني انه نزل قبول الفعل منزلة
حقيقة لفرض ما تحصل المشاركة الاعتبارية بين
الاثنين ثم اعلم ان المشاركة انما هو معناه
الغالب وله معان اخر تذكرها في صدر الكتاب
فائدة وباب تفاعل ايضا يكون لمشاركة اصلية
بين اثنين فصاعدا لاسناده اليهما صريحا نحو تدافعنا
فانه يدل على اسناد التدافع الى المتكلم وغيره صريحا
فافاد مشاركة بينهما وفي بعض النسخ هكذا مشاركة
الجماعة نحو تصالح القوم هو اسم جمع من كذا
قيل انه مستدرك بعد قوله فصاعدا وقد يكون لاظهار
ما ليس في باطنه والمراد به معنى التكلف الذي مر
ذكره نحو تمارضته اي اظهرت المرض وليس لي مرض
في الواقع وحصوله في غير مطلوب لي اللازم في ليس له
اما بمعنى الاباء او تصحيف منها ثم ان للتفاعل معان
اخر تذكرها فائدة اذا كان فاء الفعل من افتعل
حرفا من حروف الاطباق وهو ما ينطبق اللسان معه
على الحنك الاعلى فينحصر الصوت بينه وبين ما يحاذيه

وهي

وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ويسمى هذه
الحروف مستعلية مطبقة يصير تاء افتعل طاء لانه لما عسر
النطق بها لقربها من التاء في المخرج ومنافاتها
اياها في صفة المجهورية لان التاء من المهموسة ولم يصلح
الادغام لتفويته الاطباق قلبت التاء ما يوافقها
في المخرج وما قبلها في الصفة دفعا للتنافر وهو الطاء
نحو اضطر واضطرب اصلها اصتبر واضترب
والاكثر فيها البيان وقد جاء الادغام شاذا على
ان تقلب الطاء صادا او ضادا لا بالعكس
لئلا يفوت صفة الصاد واستطالة الضاد اما
شذوذه فللثقة حروف الصفير وكذا حروف
صفوي مشقر لا يدغم فيما يقاربها واما كونه على
شذا فلان القياس قلب الثانية والطرد والادغام
واجب فيه والظهر والادغام فيه جائز اما بقلب
الاولى ثانية على القياس او بالعكس نظرا الى اصالة
الاولى واذا كان فاؤه دالا او ذالا او زاء يصير الثانية
دالا لان التاء لشدتها وهمسها مخالفة للدال
والذال والزاء الرخوتين المجهورتين والدال المجهورة
وللبعد بين الحرفين يوجب عسر التلفظ بهما
فقلبت التاء الى ما يوافقها اياها في المخرج وما قبلها
ان كان ذالا او زاء في صفة الجهر فان كانت الدال

وأن توافقا الذال والزاي في الجهر لكن يخالفها في الشدة
الاولى تقلب التاء حرفا يوافق ما قبلها من كل وجه كما
سبق قلت نعم لكن لما لم يشترك قلبت دالا لئلا
ينقص البعد الحاصل بينهما وبين التاء نحو ادّكر
ويجب فيه الادغام بقلب التاء دالا دون العكس
ترجيحا للاصل على الزائد واذكر والفصيح فيه الادغام
اما بادغام الذال في الدال بعد قلبها اياها او بالعكس
على غير [illegible] القياس لاصالة المعجمة ويجوز البيان
وازدجر والفصيح فيه البيان ويجوز الادغام
فيه بقلب الدال زايا لمناسبتها في الجهر لا بالعكس
محافظة على صفير الزاي لكنه غير فصيح لبعد مخرجهما واذا
كان فاء افتعل واوا او ياء او تاء قلبت الواو لئلا
تصير ياء فيلزم واوية الفعل مرة ويائية اخرى
وهي غير مرضية في الاصلية فلم يرضوا في غيرها
ايضا عند مكان الرفع وياء الاصلية لئلا تبقى
الكسرة واما المقلوبة فلا تقلب نحو ايتكل واما اتخذ
في اخذ فشاذ والتاء تاء لان التاء كثيرا ما تبدل
من الواو والياء وهي ايضا مع التقارب للتاء المنقلبة
في الهمس ومقارب لها في المخرج ثم ادغمت التاء
التاء في التاء افتعل وجوبا لتحقق شرط وجوبه
نحو اتقى اصله اوتقى واتسر اصله ايتسر اتفق اصله

اتقد ولك

اتقد ولك فيه الادغام بقلب التاء المنقلبة ياء كما هو
القياس وهو الافصح وبالعكس وهو الفصيح ويجوز
البيان لعدم الاتحاد الذاتي مع تقارب مخرجهما
فائدة والحروف التي تزاد في الاسماء والافعال
لغير الالحاق والتضعيف عشرة وانما قيدنا بذلك
لان الزيادة لهما لا تختص بها بل يزاد لهما اي حرف
كان نحو جلبب وفرّح مجموعها حروف اليوم
تنساه كالواو والالف في الاسم والفعل وكذا الياء
في الفعل لا تجدن اولا بل وسطا واخرا والبواقي
تزاد مطلقا وجه اختصاص هذه الحروف
بالزيادة لان الاولى بها حروف المد واللين لانها
اضعف الحروف واما استثقال الواو والياء
فبالنسبة الى الالف فقط ونحوها من هذه الحروف
مشتبهة بها لمجاورة الهمزة والهاء للالف في المخرج
ومناسبة غنة النون والميم وهمس التاء والسين
مع صفيرها للينها واللام شبيهة بالنون لقربها
منها في المخرج واذا كانت اي وجدت كلمة والحال
عددها زائد على ثلاثة احرف وفيها حرف واحد
قيد به للتعميم لا للاحتراز عما فوقه وتذكيره
لانه للنسبة بمعنى فاعل ذي كذا الاسم فاعل من
هذه الحروف فاحكم بانها زائدة في كل موضع

الاوضع ان يكون يوجد لها للكلمة معنى
بدونها نحو وسوس قيل عليه ان اراد انه لا
يكون لها بدونها معنى اصلا كما يفيده عموم
النكرة في سياق النفي ينتقض بنحو جمهر و
وسوس فان الميم والواو اصليتان مع لهما بدونهما
معنى يقال جهر القارئ وساس الرعية وان اراد
انه لا يكون لها معناها بعينها ينتقض بنحو ضارب
ويضرب على انه تخصيص من غير مخصص اقول ويمكن
ان يقال انه اراد بالمعنى معناها المادي فلا ينتقض
بنحو جمهر ووسوس ولا بنحو ضارب ويضرب لتحقق
معناها المادي وهو الحدث المعين بدون الالف
والياء ثم اعلم ان الطرق الواضحة الى الحكم بزيادة
الحروف ثلثة الاولى الاشتقاق فانك اذا
رايت في الكلمة حرفا قد سقط في بعض تصاريفها
الذي يوافقها في التركيب والمعنى فاحكم بانها
زائدة والثانية عدم النظير على تقدير الاصالة
كقرنفل لعدم فعلل بضم اللام الاولى في كلامهم
والثالثة كثرة زيادة ذلك في ذلك الموضع كالهمزة
في الاولى وبعدها ثلثة احرف كما في احمر ثم خ
وابواب كرباعي كلها مجردا كان او مزيدا او ملحق
متعد الا دربخ اي تذلل نحو طهرد وطاطا راسه

راسه وهذا الحصر غير مستقيم اصلا والصواب ان يقول
الا بابي فعلل وفعلى فانهما مشتركان بين اللازم
والمتعدي وذلك لمجيء نحو دربخ ودبج وبرجم
وبرشم وبرهم وجرشب وجرشم ونحو دملج
ودحرجه من باب فعلل ولمجيء نحو سلقى ونحو قلسيه
من باب فعلى وابواب الخماسي كلها لوازم الا ثلثة
ابواب افتعل وتفعل وتفاعل فانها مشتركة
بين اللازم والمتعدي وقد مر بيانها وابواب
السداسي كلها لوازم الا باب استفعل فانه مشترك
بين اللازم والمتعدي كما سيجيء والا كلمتين
من باب افعنلى فانهما متعديان وهما اسرنداه
واغرنداه معناهما غلب عليه وقهره والا كلمتين
من باب افعوعل وهما احلوليته معناه استحليته
واعروريته معناه ركبته عريانا لكن في الصحاح
والا كلمة من افعول وهي اعلوطني معناه
لزمني ذكر في الصحاح هذه احكام ما عدى
الثلاثي واما الثلاثي فجميع ابوابه مشتركة بين
اللازم والمتعدي الا الباب الخامس فانه لازم
فقط كما مرت الاشارة اليه وفي مغني اللبيب ان
كل فعل دل على سجية كجبن وشجع او عرض كحزن
وفرح او نظافة كطهر ووضؤ او دنس كنجس

وجنباء لو كان كاخضر واحمر او حلية كسمن وهزل فهو لازم وكذا كل فعل بفتح العين او كسرها وضمها فعيل نائية ومعنى افعل يجئ لمعناه اعلم ان هذه المعاني ليست بمعاني الهمزة نفسها لان همزة افعل من حروف المباني لا من احرف المعاني بل انما هي معاني افعل بسبب همزته واسنادها اليها مجازا ولذا قال يجئ لمعان ولم يقل انها لمعان وبين العبارتين فرق كما يشهد به الذوق السليم للتعدية وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير فاعل اصل الفعل مفعول التصيير المعنى كما مر نحو اخرجته اي صيرته خارجا فخرج فهو لازم ولما اريد تعديته ادخل عليه الهمزة فتضمن معنى التصيير فصار فاعله مفعولا له نحو قولك عند الاجازة لمن منعته من الخروج اخرجتك اي مكنتك الخروج لكن لما كان بينه وبين ما عداه لما تضمن معنى التصيير تفاوتا ظاهرا افرده بعضهم عنه ولقبه بمعنى التمكين وللصيرورة اي لصيرورة الشيء منسوبا الى ما اشتق منه الفعل نحو امشى الرجل اي صار ذا ماشية ونحو اجرب الرجل اي صار ذا جرب ولوجدانه اي لوجود الشيء متصفا باصل الفعل او بتعلقه الاول في اللازم نحو اجلته اي وجدت بخيلا والثاني في المتعدي نحو احمدته اي وجدته محمودا او للحينونة اي لمقاربة وقت حصول اصل الفعل نحو احصد الزرع اي حان

قوله كاخضر ولم يجعل اللون بالثلاثي فكانه لم يجد الا ثيابا من اللون

عهـ

اي وغوا جربه فيه اشارة الى رد بعضهم وجعل النسبة في المثال الاول للفاعل وفي المثال الثاني لمتعلقه بمعنى صار ذا ماشية ذات جرب

منهـ

وقرب

وقرب وقت حصاده بفتح الحاء وكسرها وهذا المعنى قريب من معنى الصيرورة ولذا قال ابن الحاجب ومنه اي مما هو للصيرورة احصد الزرع منبه الفصل الى انه وان لم يكن مثله من كان وجه الدلالة على الحصول والتحقيق ودلالة احصد على قرب الحصول لا تحقق ودلالته احصد على قرب الحصول لكنه قريب منه وللازالة اي لسلب اصل الفعل عن المفعول نحو اشكيته اي ازلت عنه الشكاية وللدخول في الشيء اي لدخول الفاعل في اصل الفعل نحو اصبح الرجل اذا لعلم تحقيق من اي دخل في الصباح وهذا المعنى ايضا قريب من معنى الصيرورة ولذا قال بعضهم ومنه اصبحنا اي دخلنا في الصباح لانه بمنزلة صرنا ذوي صباح لكن النسبة ههنا بادنى ملابسة ولذا افرده المص وللكثرة نحو البن الرجل وهذا ايضا من معنى الصيرورة لكن فيه زيادة معنى ولذا افرده المص وللتعريض وهو ان يجعل المفعول معرضا لاصل الفعل نحو ابعته اي عرضته للبيع كذا في عرض شافية وللنسبة مفعوله الى اصله بمعنى فعل نحو اعظمته ونسبته الى العظمة وهذا ايضا من فروع معنى التصيير وللاعتقاد بمعنى تفعل نحو اعظمته واستعظمته اي لم انك انطلطف

والتخيل حتى عظم والطلب تقديرا وللاتخاذ نحو
اخبت اى اتخذ اصحابنا خبتا وللتوسع نحو اشغلته
وشغلته وللمطاوعة فعل نحو كبته فاكب وعرضته
فاعرض كذا ذكره ابن جني والاصمعي وقال
الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعنا وزاد عليهما
ابن مالك اطرق واقشع واشنق وابو حيان جعل
من هذا القبيل انسل وانزف وامرى وانكره صاحب
الكشاف حيث قال فيه عند تفسير سورة الملك
ولا شيء من باب افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا
الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب معنى دخل في الكب
وصار ذا كب وكذا اقشع ومطاوع كب وقشع
انكب وانقشع وقال ابو حيان لكم من نص في كتاب
سيبويه لم يظفر به الزمخشري وائمته عليه فائدة
وسين استفعل ايضا يجيء لمعان الكلام ههنا
كالكلام عند قوله وهمزة افعل يجيء لمعان وانما
اختصت السين بالنسبة لهذه المعاني دون الهمزة
ولينا لان الهمزة فيه للوصل وهمزة الوصل مشترك
بينه وبين نحو افتعل وانفعل وكذا التاء مشترك
بينه وبين نحو تفعل وتفاعل لا يقال يحتمل ان
يكون لهما خصوصية مستدعية للنسبة لها في تفعل
دونه نحو افتعل وتفعل لانا نقول امثال هذه

الادلة اقناعية لا قطعية فلا يضرها الاحتمالات العقلية
للطلب اما تحقيقا ان كان المفعول من ذوى العلم
ممكنا بالمطلوب عند الطالب نحو استغفرته اى طلبت
المغفرة منه واما تقديرا ان كان المفعول بخلاف
المذكور نحو استخرجت الوتد واستخلصت زائدا
عن سجن وليس فيهما طلب حقيقة بل المعنى لم ازل
اتلطف واتحيل حتى خرج او خلص فنزل هذا منزلة
الطلب وللسؤال نحو استخبرته اى سال منه الخبر
والفرق بين الطلب والسؤال ان الطلب يكون
بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق بينهما الاكثرون
وللتحول اى للتغيير الفاعل الى اصل الفعل نحو
استخل الخمر اى انقلب الخمر خلا هكذا وقع في النسخ
الموجودة عندنا لكن الصواب انقلب خمرا الى الخل
لعدم التعدية في الانفعال وحذف حرف الجر
سماعي الا مع ان وان كما صرح به المحققون وللاعتقاد
اى لاعتقاد الفاعل ان المفعول متصف باصل الفعل
ولك ان تقول بدله وللنسبة كما لا يخفى نحو استكرمته
اى اعتقدت انه كريم او نسبته في قلبي الى الكرم
وللوجدان نحو استجدت شيئا اى وجدته جيدا
من جاد يجود جودة بفتح الجيم وضمها بمعنى صار
جيدا كذا في الصحاح ونحو استحمدته اى وجدته محمودا

وللتسليم وهو بذل الرضا بالحكم كذا في مختار الصحاح
وسواء التي للتسليم قولهم اي سبين قولهم استرجع
القوم عند المصيبة اي قالوا انا لله وانا اليه راجعون
وتحقيق المعنى ان الاسترجاع تسليم واذعان ذكره
في الكشاف والتسليم والاذعان هو بذل الرضا بالحكم
كما مر فمعنى استرجع القوم عند المصيبة سلموا ورضوا
بما جاء من الله تعالى من اللطف والقهر فقالوا انا لله وانا اليه
راجعون اي نحن عبيد الله تعالى وفي ملكه ان عشنا فعليه
رزقنا وان متنا فاليه مردنا وانا اليه راجعون بعد
الموت ونحن راضون لحكمه تعالى كذا في تفسير الامام ابي
الليث ومعنى تفعل نحو استعظم اي تعظم وتكبر و
التوسع في البناء نحو استقر بمعنى قر وبعضهم عندها
للطلب كعظمة والقادر من نفسه ومعنى افعل نحو اجاب
بمعنى اجاب وسين للتاكيد **فائدة** وحروف المد و
اللين والزوائد والعلة واحد بالذات وهي الواو والياء
والالف وان اختلفت بحيثيته وشروطه وذلك
لان الواو والياء والالف بشرط ان لا يكون كلمة ولا اجزاء
اصلية منها تسمى حروف الزوائد وبشرط ان لا يكون
ساكنة غير مقلوبة من حرف اللين لقبولها تطويل الصوت
وهو المعنى باللين وبشرط مجانسة حركة ما قبلها لها مع شرط
اللينة بدون اعتبار شرط اخر يسمى حروف المد لما فيها

من الامتداد

من الامتداد وحروف اللين وبدون اعتبار
شرط ما تسمى حروف العلة لما فيها من التغييرات
المطردة وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله
فقد تحرر من هذا ان حروف العلة اعم مطلقا
من حروف المد واللين والزوائد وحروف الزوائد
اعم من حروف المد واللين من وجه وحروف اللين
اعم مطلقا من حروف المد وان الالف حرف
مد ولين ابدا واختاها حرفا لين بعد الفتحة
وبعد اختيهما حرفا مد ولين وان المتحركة منها
لا تسمى حروف المد واللين كذا في شرح المفصل
وكثيرا ما يطلقون على هذه الحروف مطلقا
حروف المد واللين وظاهر كلام المص على هذا
الاطلاق لكن لما كان التحقيق هو التفصيل
وانما لم يعد الهمزة من حروف العلة كما فعله
البعض لان الجمهور على عدم عدها منها اذ لم
يجر فيها ما اجري في حروف العلة من الاطراد
اللازم في كثير من الابواب فان قلت ان حروف
الزوائد غير منحصرة في الاحرف الثلثة كيف وقد
مر انها عشرة فكيف يصح ما ذكره هنا قلت كان
حروف الزيادة اسم لهذه الاحرف الثلثة
فاعرف وما تسمى بحروف المد واللين وحروف الزيادة

وبحرف العلة ولحد ولا خفاء في ان وجود حروف
زائدة غيرها لا ينافي في تسميتها بحروف الزيادة
لاصالتها في الزيادة وذلك كما سمي ما فاؤه
حرف علة معتلا لظهور اعتلاله في اوله الامر
على ان الاطراد في وجه التسمية غير لازم لان
اعتبار التناسب لترجيح الاسم على غيره حال
وضعه له لصحة الاطلاق كذا ذكره في مفتاح
المعاني **فائدة** كل فعل ماض خصه بالذكر لان
العبرة باوله وبواقي المشتقات تتبع له فيعلم
بالمقايسة عليه احكامها فقوله في اوله اي في اول
اوله وكذا قوله فيما بعد في وسطه واخره دون
فائه وعينه ولامه يدل على انه اراد بالماضي
ماضي الثلاثي لما ذكرنا حرف من هذه الحروف
فيرد عليه فقوله هذا اطلاقه يقتضي جواز وقوع
الالف في الاول كاخيتها مع انه غير جائز اول
هذا وهم اذ النكرة لا تقتضي العموم في الاثبات
تسمى معتلا لاشتماله على حرف العلة ولا يفهم
خصوص هذا المعنى في سائر المعتلات على ما قرر
ومعتلا لمماثلته الصحيح في عدم تغيير حروفه
وتحملها الحركات نحو وعد يعد من الباب
الثاني ووهب يهب من الباب الثالث ويقظ

وضعه بيان

ييقظ

ييقظ من الباب الرابع ووجه يوجه من الخامس
وومق يمق من السادس ولم يجئ من الباب الاول
الا وجد يجد في لغة بني عامر وان كان في وسطه
يسمى اجوفا لخلو ما هو كالجوف له من الحرف الصحيح
ويسمى ذا الثلاثة ايضا لكون ماضيه على ثلاثة احرف
في المتكلم وحده نحو قلت فانها وان كانت جملة اسمية
لكن اهل التصريف يسمونها فعل الماضي للمتكلم اما
هذا في الثلاثي واتبعه غيره في هذه التسمية نحو قال
يقول من الباب الاول وباع يبيع من الباب الثاني
وخاف يخاف من الرابع ولم يجئ من سائر الابواب
واما طال يطول من الباب الخامس فشاذ وان كان
في اخره يسمى ناقصا لنقصانه اخره اما من بعض
الحركات او من الحرف ويسمى ذا الاربعة ايضا لكونه
ماضيه على اربعة احرف في المتكلم ولا يرد وجوب هذا
فيما سوى الاجوف نحو ضربت ووعدت لما مر من عدم
وجوب الاطراد في وجه التسمية نحو غزا يغزو من الباب
الاول ورمى يرمي من الثاني ورعى يرعى من الثالث
ورضي يرضى من الرابع وسرو يسرو من الخامس
ولم يجئ من السادس وان كان فيه اي في الفعل الماضي
حرفان من هذه الحروف العلة فان كان عينه ولامه
يسمى اللفيف المقرون اما تسميته اللفيف فلاجتماع حرفي العلة فيه

واما تسمية المقرون فلاقترانهما فالمقترنتان اما
واوان ولم يسمع هذا الا من فعل مكسور العين نحو
قوي يقوى اصله قوو يقوو وقلبت الواو الاخيرة
في الماضي ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وكذا في المستقبل
تبعا له ثم قلبت الياء فيه الفا او ياءان نحو حيي يحيي
ولم يدغم حي لئلا يضم الياء في يحيي او العين واو
واللام ياء نحو روي يروي ولم يجئ عكسه ولا يجئ
المقرون الا من الباب الثاني نحو طوى يطوي والرابع
كالامثلة المتقدمة دون سائر الابواب وان كانت
فاؤه ولامه يسمى اللفيف المفروق لافتراق
الحرفين بالعين فالمفترقان الفا منهما واو واللام ياء
لا غير واما يدي ييدي فشاذ نحو وقي يقي من الباب
الثاني ووجي يوجي من الرابع وولي يلي من السادس
ولم يجئ من الاول والثالث ثم ان اللفيف قسمين
اخرين احدهما ما كان فاؤه وعينه حرف علة كيوم
وويل ولم يجئ بالواوين والاخر ما كان فاؤه وعينه ولامه
حرف علة نحو واو اصله ووو وهو الاقرب وقيل ووي
وياء اصله ييي اتفاقا قلبت عينهما الفا دون لاميهما
كراهة اجتماع حرفي علة متحركتين في الاول وجعلت
اللام في ياء همزة تخفيفا ولا يبنى من هذين القسمين
فعل لكنا لم نذكرهما الحقن بكل فعل عينه ولامه حرفان

من جنس

من جنس واحد وادغم اوليهما بعد تسكينها ان كانت
متحركة في الاخرى ان لم تكن ساكنة بسكون اصلي
ومن ههنا تحقق ان المضاعف قد لا يقع فيه الادغام
فالصواب تركه فقط وادغامه لان الادغام ليس
بلازم له بل هو حكم في بعض احيانه دفعا للثقل
فانه يتلفظ بحرفيه متجانسين على التعاقب كالمشي
في القيد في اثبات المشقة فاذا ادغم زالت تلك المشقة
لارتفاع اللسان ح عن مخرجهما دفعة ولم يدفع
بحذف احدهما لئلا يلزم نقض البناء يسمى مضاعف
لتضاعف الحرفين فيه اسم مفعول من ضاعف الشيء
اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر ويقال له الاصم ايضا
لشدته عند الادغام نحو مد يمد من الباب الاول
وفر يفر من الباب الثاني وعض يعض من الرابع
ولم يجئ من سائر الابواب واما لبب يلبب وحب يحب
وبثر يبثر من الخامس فشاذ لا رابع لها كذا في القاموس
هذا الذي ذكره احمد مضاعف الثلاثي واما المضاعف
الرباعي فهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد
وكذا عينه ولامه الثانية نحو زلزل ويقال له ايضا
الباء ولم يتعرض له المصنف لعدم تعلق غرضه بالبحث عنه
لانه لا احكام له لعدم تجاور المتجانسين فيه كل فعل
فيه همزة اصلية يسمى مهموزا فان كانت الهمزة في اوله

يسمى مهموز الفاء ويسمى مقطوعاً ايضاً لانقطاع الهمزة
بشدتها عما قبلها نحو اخذ يأخذ وادب يأدب واهب
يأهب وادج يأدج وسئل يسئل على ترتيب الابواب
ولم يجئ من الباب السادس وان كانت في وسطه يسمى
مهموز العين ويسمى النبر ايضاً لنبر المتكلم فيه ودفعه
من الفاء التي هي اهون من الهمزة في شدة ايها
نحو سأل يسأل من الباب الثالث ويئس ييئس من الرابع
ولؤم يلؤم من الخامس ولم يجئ من غيرها وان كانت
في آخره يسمى مهموز اللام والعجز ويسمى الهمزة ايضاً
لكونه مهموزاً نحو هنأ يهنأ وقرأ يقرأ وصدأ يصدأ
وجرؤ يجرؤ على ترتيب الابواب ولم يجئ من الباب الاول والسادس
اعلم انه قد يجتمع اثنان من علل ما هذه الاقسام الى ذلك
فيسمى باسم مركب من اسمين فنحو وتد وثلا يسمى المضاعف
نحو ان يسمى المضاعف المهموز الفاء وعلى هذا القياس وكل
فعل خال باعتبار حروفه الاصلية من ما في هذه الاقسام
الستة من حروف العلة والتضعيف والهمزة يسمى صحيحاً
وسالماً ايضاً لصحته وسلامته من التغييرات التي فيها
وقدمنا باب الصحيح بتبيل فصل لفوائده وسنذكر
بحث الاقسام الستة على سبيل الاختصار ان شاء الله

باب المعتلات والمضاعف والمهموز

اقدمها لان حروفهما صحيحة لكن يلحق الابدال

...اسم لنوع من المسائل
...عليها الكتاب والمعتل
...م فاعل من اعتل اي مرض
...ي به ما احد حروفه اصوله
...علة لانه ذو تغير
...علل اي هذا باب
...تلات وذكرنا احكام
...لق بها ومن المضاعف
والمهموز

حرف

حرف التضعيف في موضع التخفيف نحو تقضى
واحست في تقضض واحسست واملت وكدينار فدنار
وديباج في دباج وصارت الهمزة حرف علة في موضع
التليين الحقوقها بها جوابه لما اعلم اولاً ان الاعلال
تغيير حرف العلة للتخفيف وانواعه ثلثة قلب
واسكان وحذف وحروفه ايضاً ثلثة الواو والياء
والالف ومع بانواعه جاء في اقسام المعتلات
باسرها لكنه انسب من بينها بالناقص بناء
على ان الاصل في باب الاعلال هو الآخر او الاجوف
لان الحين المنسبة الى الفاء اخير ولهذا اقدمهما
على المثال واما تقديمه على اللفيف فلانه بمنزلة
الجزء من المركب فنقول اما اعلال الاجوف
والناقص اما مستقل بنفسه او غير مستقل اما
المستقل فاما قلب او اسكان اما القلب فعلى
ثلثة انواع لانه اما الى الالف او الى الواو
او الى الياء ولها قواعد مقررة مقيدة بعدم
المانع وقد بذلها حين صراحة او اشارة منها
على ما كثر جريها في الافعال اما النوع الاول
ففيه قاعدة ذكرها صريحاً بقوله الواو والياء
اذا تحركتا اي تحركة محلهما بناء على الاعراض
قد يتصف بالحركة تبعاً للمحل وهكذا الكلام في نظائره

متعلق الى قوله قلبتا الفا ح

وبفتح ما قبلها كل منهما اما حقيقة او حكما قلبتا الفا
اى بلفظ الالف مكانهما والا فحقيقة القلب لا تتصور
فى الاعراض بشرط ان تكونا فى الاجوف فى فعل نحو
قال وكال وفى اسم ثلاثى على وزنه نحو باب وناب او
غير ثلاثى يوافقه حركة وسكونا نحو مخاف ومقام
واصلها قول وكيل وبوب ونيب ومخوف ومقوم
قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة
او حكما مع عدم مانع من الموانع التى سنذكرها ان شاء الله
وذلك لان كل واحد منهما مقدرة بحركتين فاذا انضمت
اليهما حركتهما وحركة ما قبلهما اجتمعت فى التقدير اربع
حركات متواليات فى كلمة ولانهما اذا تحركتا صارتا بمنزلة
حرفى مد وحرف مد وبعضها واجتماع حروف العلة ثقيل
فقلبتا حرف حركة ما قبلهما وانما قال اذا تحركتا لانهما
اذا سكنتا لم تقلبا اصلا لحصول الخفة بدون القلب
نحو قول وكيل مصدرين الا فى اللغة الحارثية فيقال
فيهما تقبل تابتى وصامى الحال للتخفيف وانما قلنا
كل منهما اما حقيقة او حكما لتشمل القاعدة الفعل والاسم
المحمولين على الثلاثى نحو اقام ومقام وكذا الاسم المحمول
على الفعل على الثلاثى نحو مقام واقامة فان اصولها اقوم
ومقوم واقوام لكن لما كان الاولان فرعى قام والاخير
ان فرعى فرعه اعنى اقام اجرى كل منها مجراه فجعل ما قبل الواو

في حكم

فى حكم المفتوح من اصله وجعلت الواو بعد حركتها الى
ما قبلها فى حكم المتحركة فقلبت الفا وانما لم يحمل عليه نحو
اقول واقول به لانه لما لم يتصرفا تصرف الافعال لم يحملوا
على المتصرف فى الاعلال فلم يحملوا عليه نحو الاقول ايضا جريانه
مع الاولين مجرى واحدا فيما يجب ويمتنع ويجوز
وفى عدم اعتلالها وجه اخر سيجىء ان شاء الله تعالى وانما
قلنا بشرط ان يكونا فى الاجوف لان الاجوف لا يعل بواحد من
من انواع الاعلال بدون هذا الشرط ولهذا لا يعل
نحو جواد وثواب وبيان وخيال الا فى الاسم الجارى
على الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول للغرض فى
بعض المصادر وبعض الجموع تفصيله وتبيانه سيجىء
ان شاء الله تعالى ومثالهما الواو والياء المنقلبين الفا
من الناقص غزا ورمى اصلهما غزو ورمى فقلبتا الفا
لتحقق المقتضى والشرط مع عدم المانع وانما كتبت الف
غزا على صورتها والف رمى على صورة الياء لما تقرر فى
علم الخط من ان الالف اذا كانت منقلبة عن ياء وكانت
ثالثة كتبت ياء فرقا لها عن المنقلبة من الواو والا
كتبت على مقتضى الاصل واما نحو صلوة وزكوة وربوا
فعلى لغة من يميل الالف نحو الواو وكذا تكتب ياء اذا
وقعت رابعة فصاعدا ان لم تكن قبلها ياء نحو صديا
واحيى ورمى عليه فللفرق عن الفعل والصفة
ومنهم من يكتب الالف فى الجميع على صورتها وتقول
فى تثنيتهما غزوا ورميا فلا تقلبان اى الواو والياء
فيهما الفا مع وجود المقتضى والشرط لمانع وهو تاوية تقلبت الى الحذف الحلبت

ولا تقلبان ايضا في جمع المؤنث الغائب والمواجهة
مطلقا وفي المتكلم مطلقا لانه قد علم من القاعدة
المذكورة ان الواو الساكنة والياء الساكنة لا تقلبان
الفا وان عرضها الحركة نحو دعوا القوم كما سيجيء
الا في موضع يكون سكونهما غير اصلي بان تنقل حركتهما
الى ما قبلهما نحو قام وكال اصلهما اقوم واكيل نقلت
حركة الواو والياء لضعفهما الى ما قبلهما ثم قلبتا الفا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حكما كما مر لا يقال ان نحو
يغزون ويرمين من جملة المستثنى لعروض سكونهما مع
انهما لا تقلبان لانا لو سلمنا ذلك لكن ما عرض
بسبب ضمير الفاعل بنون التاكيد كالاصلي عندهم
وقد يؤدي هذا النوع من القلب الى الحذف كما اشار
اليه المص بقوله وتقول في جمع المذكر من الناقص غزوا
ورموا والاصل غزووا ورميوا قلبتا الفا لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما حقيقة مع عدم المانع فاجتمع
ساكنان على غير حده احدهما الالف المقلوبة والاخر واو
الجمع فحذفت الالف المقلوبة دون واو الجمع لانها
ضمير الفاعل لكونها فاعلها لا يحذف فبقي غزوا
ورموا بدون تغيير فتحة ما قبل الواو اذ لا اثر منها لخفتهما
بخلاف نحو ضربوا وانما كتبت الالف بعد واو الجمع
لما تقرر في علم الخط انه اي واو الجمع المتطرفة تكتب
بعد الالف تمييزا لها عن واو العطف في نحو جاء دوا
وساد وانكتبوها في مثل اكلوا واشربوا وكذا
في نحو غزوا ورموا مما لا لبس فيه اطرادا للباب على نسق

وانما

وانما لم يكتبوها في نحو ضربوهم لخروج الواو عن الطرف
باتصال ضمير المفعول فلم تكتب اذا جعل ذلك الضمير تاكيدا
وفي بعض النسخ وتقول في الواحدة المؤنث غزت ورمت
والاصل غزوت ورميت قلبت الواو والياء الفا لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما فحذفت الالف لسكون التاء تحقيقا فبقي
غزت ورمت وتقول في تثنية المؤنث غزتا ورمتا والاصل
غزوتا ورميتا قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما فحذفت الالف دون التاء لانها علامة التانيث
والعلامة لا تحذف وانما حذفت الالف لئلا يجتمع ساكنان
الحركة الواو فانها مركبة من ضمتين والمتولدة من الكسرة
اي من هذا النوع الياء فانها مركبة من كسرتين والمتولد
من الفتحة اي من هذا النوع الالف فانها مركبة من فتحتين
وذكر الالف استطراد لذكر اختيها لحصول المجانسة للتصحيح
للدلالة المذكورة هذا تصريح من المص بان الحركات هي الاصل
وان حروف المد واللين فروع ماخوذة منها وقيل بالعكس
واعلم ان اعلال نحو قلن وكلن على هذه الطريقة مذهب
المتاخرين واما المتقدمون فاعلوها بطريقة اخرى بان
نقلوا الواوي الى فعل بالضم واليائي الى فعل بالكسر ليتميز كل
منهما عن الاخر بعد حذف الواو والياء ثم نقلوا الضمة والكسرة
الى الفاء فحذفوا الواو والياء لالتقاء الساكنين قال ابن
الحاجب الصحيح هو مذهب المتاخرين وذلك لما يلزم المتقدمين
من تنقل من باب بمخالفة لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما
معنى فلاختلاف معاني الابواب فان قلت لو كانت ضمة الفاء

وكسرتها في نحو قلن وكلن كما ذهب اليه المتاخرون او
المتقدمون لضمت في نحو خفن مما هو واوي حركة
العين تميزا له عن نحو هبن مما هو يائي كذلك قلت
لما وجب قلب عين ماضي الاجوف بمقتضى القاعدة
الفا وجب نصب علامة تدل على بنية اعني حركة عينه
وعلى كونه واويا ويائيا لئلا يلتبس على من سمعه فيما امكن
نصبها عليهما معا فعلوا كما في باب هبن وفيما لم يكن
الا على احدهما قدموا الدلالة على البنية لكونها اهم من بيان
بنات الواو والياء لتعلق الاولى بالمعنى والثانية باللفظ
كما في باب خفن وفيما لا يمكن الا على الثاني فعلوها
فيها لكونها مفتوحة في الاصل لا تدل على حركة العين فحين
لم يكن الدلالة عليها لم يتركوا ايضا بيان بنات الواو والياء
لان ما لا يدرك كله لا يترك كله هذا ما عليه الجمهور وقال
الكسائي اصل باب قلن فعلن بضم العين فاعل بالنقل والحذف
ورد بان المتعدي اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في
الصحيح فعُل بالضم متعديا ولما انجر الكلام ههنا الى ذكر
المناسبة بين حروف المد واللين وبين الحركات اتبعه ذكر
قاعدة من القواعد المبتنية عليها تنبيها على انه مدار الاعلال
الثقلية في الاكثر عليها فقال والواو والياء اذا انكسر ما قبلها تركت اذا على حالها كتفا
على حالها ساكنة كانت او متحركة اذا كانت الحركة فتحة كانت او متحركة لعدم ما يوجب التغيير
لا فيما قبلها للمجانسة ولا في نفسها
لخفتها بسكونها حقيقة او حكما بناء على خفة الفتح مع
السكون

مع السكون ثم ان كسر ما قبلها اصلي نحو خشي وخشيت
بسكون الياء التحتانية واما غير اصلي كما في مصدر
تفعّل وتفاعل من الناقص يائيا كان نحو ترقي ترقيا
وتجافى تجافيا او واويا نحو تدعى تدعيا وتداعى
تداعيا كان الكل بضم ما قبل الياء في الاصل ثم غيرت
كسرة لرفض الياء المضموم ما قبلها في اخر الكلمة
وكما في باب فعل جمعا نحو بيض في جمع ابيض اصله
بيض كاحمر حمر حولت الضمة كسرة لئلا يلزم
ازدياد ثقل الجمع الثقيل بانقلاب الياء واوا
وكما في باب فعلى من الصفات نحو ضيزى تانيث
اضيز اصله ضيزى كفضلى لان فعلى مفقود في
الصفات غير نادر وفعلى كثير فحمل عليه
فحكم بان اصله فعلى بالضم فقلبت ضمته كسرة
لتميز فعلى صفة بشبعة الياء فيها عما هو اسم
كطوبى ويبتنى على المناسبة المذكورة ايضا قاعدة
اخرى وهي ان الواو اذا انضم ما قبلها تركت على حالها
ساكنة كانت او متحركة بالفتح نحو يغزون ولن يغزو
وانما قيد الحركة بالفتحة لانها لو كانت ضمة او كسرة
لوجب الاعلال كما سيجيء واما النوع الثالث اعني قلب الياء
واوا ففيه قاعدة ايضا ذكرها صريحا بقوله والياء
الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت واوا لاستدعاء

ماقبلها بناء على المناسبة المتقدمة ولين حركة الساكن
نحو ايسر يوسر والاصل ييسر فقلبت الياء واوا لسكونها
وانضمام ماقبلها ولا يخفى ان المقصود بالتمثيل انما هو
يوسر واما ذكر ايسر فاستطراد وكذا باب فعلى اسماء
نحو طوبى اصله طيبى وفي عدم تمثيلها بالاجوف الواوي
الياء الى قلة جريانها فيهما واما النوع الثالث اعني قلب
الواو ياء ففيه قواعد منها ما ذكره صريحا بسياق قوله
وتقول في مجهول الاجوف قيل اصله قول فاستثقلت
ضمة القاف قبل كسرة الواو لاثرها عن النطق فاسكنت
القاف ونقلت كسرة الواو الى القاف فصار القاف مكسورة
والواو ساكنة ثم قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة
اذا انكسر ماقبلها قلبت ياء مطلقا لما مر ومنها ما ذكره صريحا
بقوله والواو المتحركة بأي حركة كانت اذا وقعت في آخر الكلمة
اي كلمة كانت قيد به لان الواو المتحركة بدون التطرف
لا تنقلب ياء وان انكسر ماقبلها نحو عاوم قوما الا
ان يقصد تبعية والتطفل مستعرية واما نحو غازية
فتاؤها زائدة بخلاف تاء قلنسوة ومحذوة فانهما
اصليان وانكسر ماقبلها قلبت ياء لرفضهم الواو المتطرفة
بعد الكسرة نحو غبي على صيغة المعلوم والاصل غبو من الغباوة
والغباوة عكس الادراك وعدم هذا الموجود ضما في جميع
ما رأينا من النسخ ولو تركه لكان اولى ونحو دعي مجهول
دعى والاصل دعو وشقي والاصل شقو وثبت هذا وهاهنا
في هذه الامثلة ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فانهم استكرهوا

ولذلك

ولذلك رفضوها في ايراد المثال الاخير تنبيه على ان
الاعلال مقدم على الادغام وذلك لان علة الاعلال
موجبة وعلة الادغام مجوزة وطي يقلبون الياء
الفا بعد قلب كسرة ما قبلها فتحة في الافعال على ما
هو القياس عندهم فيقولون غبا ورضا لاستثقال
الكسرة قبل الياء ثم انه لما كان كون هذه الياء حاصلة
مكان الواو مظنة توهم عدم تطرق التخفيف اليها
مطلقا دفعه بقوله وتقول في جمع المذكر من مجهول
الناقص غزوا والاصل بعد قلبه غزيوا تبعا
للواحد كما سيجيء غزيوا فاسكنت الزاء لينقل اليها
ضمة الياء المناسبة لواو الجمع والثقل كسرة ما قبل ضمة
الياء فنقلت ضمة الياء الى الزاء وحذفت الياء لسكونها
وسكون الواو فبقي غزوا وكذا دعوا وقووا لما تحقق
فيها ما يقتضي اعلال ياء رضيوا اعلت هذه الياء المنقلبة
ايضا بالنقل والحذف على ما رأيت ومنها ان الواو اذا وقعت
رابعة فصاعدا وهو لام ولم ينضم ما قبلها حقيقة
او حكما قلبت ياء لانه لما زادت الكلمة على الثلاثة ثقلت
والياء اخف من الواو ولم يمنع منه مانع كما في يدعو ومدعو
ومنها ان الواو المتطرفة بعد ضمة حقيقة في الحرف مطلقة
في غيره نقلت ياء في الاسماء المتمكنة نحو التداعي والادلي
وغيرها اصلها التداعو والادلو وهو جمع دلو وحقو
وهو جمع عات وذلك لرفضهم اياها فيها الابدالية

لنقل خصوصا مع ياء الاضافة او مع ياء النسبة
بخلافه في الاسماء الغير المتمكنة نحو هو وذو كافعل
نحو يغزو ثم انهم اختلفوا في كيفية انقلابها يا فمنهم
من يقلبها ياء ابتداء ثم يقلب الضمة كسرة ومنهم
من يقلب الضمة كسرة اولا ثم يقلب الواو ياء لكن
قيل الاول اولى لما فيه من اتباع الحركة للحرف في
الثاني من العكس واما اعلال الاجوف والناقص
بالاسكان فعلى نوعين لان الاسكان اما بنقل الحركة
او باسقاطها اما النوع الاول ففيه قاعدة ذكرها
صريحا بقوله وكل واو وياء متحركتين يكون ما قبلهما حرف
صحيح ساكن نقلت حركتهما لضعفهما ما لم يمنع مانع
الى الحرف الصحيح لقوته نحو يقول ويكيل ويخاف والاصل
يقول ويكيل ويخوف فسكون ما قبلهما في الكل وحركات
الحروف ففعل فيها ما ذكر فصار يقول ويكيل ويخاف
ثم قلبت واو يخوف الفا فصار يخاف وانما قلبت واو
يخاف الفا مع عدم المقتضي لسكون الواو وسكون
ما قبلها في الاصل لكون سكونها غير اصلي والعارض كالمعدوم
فكانت متحركة حكما وقبلها التحرك الحكمي كاف في قلبها
الفا وانفتاح ما قبلها صورة في الظاهر وحكما في الاصل
لانفتاحه في ماضيه وهم يكتفون بهذا القدر فاعتبار
تحقق المقتضي رعاية للقضية الفرعية كما مر ثم ان هذه
القاعدة انما تجري في الاجوف دون الناقص وبهذا

لم يورد

لم يوردها مثالا من الناقص واما النوع الثاني ففيه
قاعدة ايضا مختصة بالناقصة ذكرها بقوله وكل
واو وياء متحركتين اذا وقعتا في لام الفعل وما قبلها
حرف متحرك اسكنتا ما لم تكن كل منهما منصوبة انما
قال منصوبة دون مفتوحة تنبيها على اختصاص
هذه القاعدة بالمعربات كالفعل المضارع والاسماء
المشتقة منه دون الماضي لان النصب لا يستعمل الا
في المعربات نحو يغزو ويرمي ويخشى وانما وجب الاسكان
لاستثقال الضمة على الواو والياء الضعيفين
والاصل يغزو ويرمي ويخشى بتحريكهما اي الواو
والياء بالضم انما لم يقل بالرفع مع ان يغزو وغيره
معرب والضم من القاب البناء لان غرضه بيان
الحركة نفسها والحركة من حيث هي ضم وفتح وكسر
واما كونها رفعا ونصبا وجرا فامر زائد على انه
قد يستعمل القاب الحركات البنائية في الاعراب فقلبت
ياء يخشى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو
يخشى يعني بعد سلب حركتها على ما فهم من كلية
قوله الفا وكل واو وياء متحركتين اذا وقعتا في
لام الفعل ما قبلها حرف متحرك اسكنتا ما لم
تكن منصوبة فان فيه اشارة الى ان كل واو وياء متحركتين
بغير نقل اذا قلبتا الفا سكنتا اولا بالنقل او السلب

ثم تقلب كما قيل لكن الاصوب ان تقلبا الفا من غير
اسكانهما اولا تقليلا للعمل اذا السكون تستلزمه
الالف فلا حاجة الى اسكانهما اولا عبث وتتحرك الواو والياء
اذا كانتا منصوبتين الا اذا كان ما قبلهما مفتوحا فتقلبان
الفا وانما لم يذكر هذا لانفهامه من قوله قلبت ياء يخشى
كقوله يغزو ولن يرمي ولن يخشى فان قلت كيف
يتصور نصب الياء في لن يخشى مع تحقق ما يوجب قلبها
الفا قبل دخول ما يوجب نصبها قلت يقتضي المقام
ان ترد الحروف الى اصولها فيتلفظ بها كما في الاشعار
او نقول اراد انها متحركة تقديرا واما ما قيل من ياء
لن يخشى لا تقلب الفا لئلا يلتبس الفا العامل ففساده
لا يخفى وانما تحركتا حينئذ لخفة الفتح عليهما ولذلك
تقول في التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان بفتح الواو
والياء فيهما وانما لم تقلب ياء يخشيان الفا مع وجود
مقتضيه لئلا يلتبس بالمفرد في حالة نصبه او جزمه
وقد يؤدي كل من نوعي الاسكان الى الحذف اما تادية
النوع الثاني فقد اشار اليه المصنف بقوله في جمع المذكر
اي من الافعال المذكورة يغزون ويرمون ويخشون
فاسكنت الواو والياء لاستثقال الضمة على الواو والياء
وقلبت ياء يخشون الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع
ساكنان الواو والياء والالف في هذه الكلمات
وبعدها واو الجمع في كلها فحذفت ما قبل واو الجمع وذلك
لانها

لانها ضمير وضمت الميم من يرمون لتصح واو الجمع
لانها لو لم تضم الميم لقلبت الواو ياء لوجود مقتضيه
فيلزم تغيير الضمير بلا ضرورة وهو غير جائز وفي اعلال
يرمون وجه اخر اسهل مما ذكره ههنا وهو نقل حركة
الياء الى الميم بعد اسقاط كسرتها ثم حذفها كما ذكر
في تخرجوا ولم يذكر هذا الوجه ههنا تكثيرا لطرق الاعلال
وكذا في اعلال تخشيون وجه اخر وهو اسقاط حركة
الياء ثم حذفها لكن الوجه الاول فيه اوفق بالقياس
واما تادية النوع الاول الى الحذف فقد اشار اليه المصنف
ايضا بقوله وتقول في واحدة المخاطبة من يغزو وتغزين
والاصل تغزوين فاسكنت الزاء لاستثقال الضمة
قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو الى الزاء وحذفت
الواو لسكونها وسكون الياء ولم يحذف الياء لانها
ضمير وفي اعلاله وجه اخر وهو اسقاط كسرة ثم
حذفها ثم تبديل ضمة الياء كسرة الياء واما غير المستقل
من اعلال الاجوف والناقص فاما القلب الى الهمزة
او حذف حرف علة اما القلب الى الهمزة فلا قاعدة غير
مستقل لحدوث مقتضيه ههنا بقلب كل واو وياء
اولا الفا كما ستري ذلك وفيه قواعد منها ان كل
واو او ياء واقعة بعد الف فاعل تقلب الفا ثم همزة
وقد اشار اليها المصنف بقوله وتقول في اسم الفاعل من الاجوف

ـه قال قائل ومن قال كائل فقط هذه الهمزة كما نقلها
الحريري خطاء وكان في الماضي قال وكال زيدت الالف
لاسم الفاعل فاجتمع ساكنان احدهما الف اسم الفاعل
وثانيهما الالف المقلوبة من عين الفعل ولم يمكن
حذف احدهما لئلا يلتبس بالماضي فقلبت الالف
المقلوبة همزة دون الف الفاعل لانها علامة والعلامة
لا تتغير فصار قائل وكائل هذا صريح في ان اسم الفاعل
مشتق من الماضي لكن الجمهور على اشتقاقه من المضارع
كما مر ومن جهتهم هو الاكثر والقاعدة التي ذكرته انفا
على مذهبهم اظهر وبه اوفق لان اصل قائل عندهم
قاول فاريد اعلاله تبعا لفعله ولم يكن الحذف للالتباس
فقلبت الفا لفتحة القاف قبلها وجعلت الالفين
بينهما كالمعدوم لسكونها او لتنزيل الالف منزلة الفتحة
البسيطة لكونها من جودها فالتقى ساكنان ولم يمكن
حذف احدهما ولا تحريك الاول لما مر فقلب الثاني
همزة وكذا الكلام في كائل قال بعضهم في اعلال
قلبت الواو والياء همزة لانها في هذا المقام اخف
منهما فيكون القلب الى الهمزة مستقلا وهذا
المذهب وان ترجح بقلة العمل لكن الحق هو المذهب
الاول لان الاعلال فيه انما هو للحمل على الفعل
بدليل صحة عاور وصايد فالمناسبة يعل

مثل

مثله قال في المفصل ربما تحذف العين فيقال
شاك ومنها ان كل واو وياء واقعة بعد الالف
باب مساجد لا تخلو اما ان تجاور واوا وياء
ثم همزة اصلية كانت او زائدة كما في قائل لكنها فلم
في علة بينهما الف في جمع هو اثقل الجموع مع تجاور
الثانية للطرف الذي هو محل التغيير نحو اوائل
وخيائر في جمعي اول وخير وياء نحو ضياون
شاذ وان لم تجاورها فكذلك ان كانت زائدة
تجبر الهاعن الاصلية ولم يعكس لان الزائدة اولى
بالتغيير نحو رسائل وصحائف وتقول في الاصلية
مقاوم ومعايش وهمزة معايش ضعيف وهذه
القواعد مختصة بالاجوف دون الناقص ومنها
ان كل واو وياء واقعة طرفا بعد الف زائدة
تقلب الفا ثم همزة كما في قائل نحو كساء ورداء
ولم يقل نحو شقاوة وشقاية لخروجها عن التطرف
بسبب التاء اللازمة وقولنا بعد الف زائدة احتراز
عن نحو زاي وثاي اصلهما زوي وثوي وهذه
القاعدة مختصة بالناقص واما الحذف فانما
هو غير مستقل لان مقتضيه انما يحدث اما بالقلب
او بالاسكان وهو الاكثر ولهذا اشار الى امثلة
اخرى له مع انه اشار الى امثلة كل منهما فيما سبق

في سياق بيان الاسكان والنوع الاول من القلب
حيث قال واسم الفاعل من الناقص منصوب
في حال النصب نحو رأيت غازيا وراميا فلا يتغير
لخفة الحركة الفتحة وتقول في حال الرفع والجر
هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام والاصل
بعد قلب واو غاز ياء لوجود مقتضيه غازي
ورامي فاسكنت الياء كما ذكرنا في يغزو ويرمي
من الاسكان الاستقاطي فاجتمع ساكنان الياء
والتنوين فحذفت الياء وبقي التنوين ولم يعكس
لان التنوين حرف صحيح وحرف العلة اولى بالتغيير ولانها
علامة تمكن فالحذف ههنا قد ادى اليه الاسكان
الاستقاطي واذا دخلت عليهما في حالتي الرفع والجر
الالف واللام للتعريف تسقط التنوين لانها علم التنكير
وتعود الياء لزوال مقتضي حذفها ساكنة لبقاء
النقل المقتضي لسكونها فتقول هذا الغازي والرامي
ومررت بالغازي والرامي وكذا في حال النصب لكن
بفتح الياء تقول رايت الغازي وتقول في مفعول
الاجوف من بناء الواوي مقول اصله مقوول
ففعل به ما ذكرنا في تقول من الاسكان النقلي بتمامه
وانه لم يتحقق فيه شرط المذكور لاعلال الاجوف
فالتقى ساكنان واو العين وواو المفعول فحذفت

العين على ما اختاره المص بدليل قوله وتقول في
بناء الياء مكيل والاصل مكيول فنقلت حركة
الياء الى الكاف فحذفت الياء لاجتماع الساكنين
وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت
الكاف صارت واو المفعول ياء اعلم انهم اختلفوا
في المحذوف من مفعول الاجوف مطلقا فذهب الاخفش
الى انه عين الفعل واختاره المص لان العين يعرض
له الحذف كثيرا في غير هذا الموضع فحذفها اولى ولان
واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف وانما جاز
تغييرها في نحو مكيل مع عدم جواز تغييرها ايضا
للضرورة وذلك لان احد المحذورين لازم البتة
اما حذف العلامة او تغييرها فصير الى الاخف لان بعض
الشر اهون من بعض ومذهب سيبويه الى ان واو
المفعول في المثالين نقلت حركة العين الى ما قبلها
فحذفت واو المفعول لاجتماع الساكنين ثم كسر
ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي
وهذا المذهب هو الاولى لان واو المفعول زائد
والزائد اولى بالحذف وايضا اتباع الحركة بالحرف في
نحو مكيل اولى من عكسه وايضا حذف ما حصل
بسبب الحذف عنه اولى فان قيل اولوية ما ذكرت
اذا لم تكن الواو علامة وقد قررنا انها كذلك قلنا انا لا نسلم

ذلك بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعل الا مكرما
ومعونا والعلامة انما هي الميم الا ترى انه قد
استمر [redacted] مجيئها في جمع تثبت ونحوها وكانت
علامة اسم المفعول في غيرها بدون الواو فهي علامة
فيها ايضا لئلا يلزم التحكم فلما قضت الكلمة في
قضية العلامة وطرها بدون الواو وقد جنت بها
في قضية مهمة اخرى وجب جعلها لتلك القضية
التي لا تحصل الا بها اذ التاسيس خير من التاكيد
ولو سلم لكن انما لا تحذف العلامة اذا لم توجد هناك
علامة اخرى فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف
هو الاصلي كما في قاض واذا التقى ساكنان والاول حرف
يحذف الاول كما في قل وبع واغزوا قلنا ان كلا من ذلك
انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا او
ضميرا وههنا ليس كذلك هذا واما قولهم مشيب
في الواوي ومهوب في اليائي فمن الشواذ والقياس مشوب
ومهيب ولم يجئ اثبات الواو الا في كلمتين معدوف
ومصوون كذا في الصحاح والنزهة وكثر اثبات الياء
نحو مبيوع وهو قياس مطرد عند بني تميم في اليائي
دون الواوي لانها اثقل عليهم من الياء ولما ذكر احوال
اسم الفاعل من الاجوف كانه قيل له كيف حاله من الناقص
فاراد ان يذكر اولا ما لا بد في بيانها من معرفة من القواعد
ثم

ثم يترتب عليه بيانها فقال واذا اجتمعت الواوان
والاولى ساكنة والثانية متحركة ادغمت الاولى
في الثانية كما ينبغي نحو مغزو والاصل مغزوو وهذا
هو القياس وجاز ايضا بالياء مع الكثرة والاطراد
نحو مغزي ومدعي ومرضي تشبيها له لثقله بالفعول
نحو عتي من الجموع وقد مر ولذا لم يجز في مفعول
نحو عتو فلا يقال عدي لعدم الثقل المذكور واذا
اجتمعت الواو والياء في كلمة او ما هو في حكمها والاولى
منهما ساكنة غير بدل من حرف اخر والثانية متحركة
قلبت الواو ياء الا اذا كانت الياء للتصغير ولم يكن
الواو طرفا فلا يجب القلب بل يجوز كاسيود وانما
وجب القلب لانه وان تباعد مخرجاهما لكنهما لما فيهما
من المد والسعة في المخرج كالمتماثلين فكره توالیهما
فقلبوا الواو ياء لانها اخف منها وادغما نحو سيق ومرمي
في مهوي ومضوق في مضوي نحو الشواذ وانما
اشترط الاولى ليمكن الادغام وكسر ما قبل الاولى
لتصح الياء ان كان مضموما والا يترك على حاله
نحو صبي وسيد وادغمت الياء في الياء نحو مرمي
ومخشي والاصل مرموي ومخشوي ففعل فيهما
ما ذكر والمفهوم الصحيح من الشافية تقديم الادغام
على كسر ما قبل الاولى لكن الاشبه العكس عبارة المص

يحتمل الوجهين حيث عطف الاتمام على الكسر بالواو
المفيد لمطلق الجمع بلا اعتبار ترتيب وما اشار ههنا
الى علة اخرى للحذف الذى ادى اليه الاسكان الاسقاطى
اشار الى علة اخرى للذى ادى اليه الاسكان النقلى حيث
قال وتقول فى امر الغايب من الاجوف ليقل والاصل ليقول
وفى امر المخاطب منه قل والاصل اقول فنقلت حركة الواو
فيها الى القاف وحذفت الواو لسكونها وسكون اللام
ثم حذفت الهمزة من اقول لحركة القاف لانها جى بها
لتعذر الابتداء بدونها فلما امكن بتحرك القاف استغنى
عنها وتقول فى التثنية من قل قولا فعادت الواو
المحذوفة من المفرد فيه لحركة اللام لالف التثنية وهذه الحركة
مع الالف اصلية من كل وجه لحصولها بسبب الف
الضمير وكون محلها اصليا مع انه لما استغنى الوقف
خفة بسقوط نون الاعراب خرجت اللام عن تحقق
السكون بخلاف الياء وغيرها وقد تقرر لما ذكر اطول
امر الاجوف اراد ان يذكر امر الناقص حيث قال وتقول
فى امر الغائب من الناقص ليغز وليرم وفى امر المخاطب
اغز وارم بحذف الواو من الواوى والياء من اليائى
لان جزم الناقص فى امر الغائب ووقفه فى امر الحاضر
سقوط اللام فقط وهذا صريح فى ان امر الحاضر مبنى
على الوقف وهو مذهب البصريين وهو المنصور خلافا

خلافا للكوفيين ودلائل الجانبين مبسوطة فى الكتب
المتداولة وقد مر نبذ من هذا ثم اعلم ان الاعلال الاجوف
والناقص لا يبتنى على اصل يستدعيه فاعله مقتضيه
بل اما لمجرد التطفل على الاصلى او لاصراحا اما الاول ففى
مواضع منها ما اشار اليه بقوله وفى الناقص الواوى
تقلب الواو ياء فى المستقبل اى فى جميع تصاريفه
ثم قلبت الواو ياء فى يغازيك الغالب وجوه مقتضيه
ولهذا تكتب الفا نحو يغزى بصورة الياء وانما قدم
القلب الالف فيها على القلب لكن توفيرا للفرعية حفظها مع
امكان القلب الثانى بعده بخلاف تقديم الثانى والامر
والنهى قيل اى فى تثنيتهما وجموعهما واما فى مفرديهما
فقد اسقطها الجازم بلا تاخير الى قبلها ياء والالزم
تخلف الاثر عن مؤثر التام فى بعض احيانه المجهولات
قيد بها لعدم امكان التطفل فى المعلوم منها فانما
قلبت الواو فيها ياء مع عدم المقتضى تطفلا على الاصلى
لانها فروع الماضى من جهة الاشتقاق وفى الماضى
المجهول تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
كما مر نحو غزى والاصل غزو فقلبت الواو فيه ياء
لما ذكر فقلبت كذلك فى يغزى وليغزيا ولا يغزيا
وان لم يكن فيها مقتضى قلبها تبعا لماضيها هذا ولك
ان يقال فى امثال هولاء قلبت الواو ياء لكونها

اربعة بدون انضمام ما قبلها ومنها ان الواو والياء
اذا وقعتا بعد الف اسم الفاعل من الاجوف تقلبان
الفا مع انتفاء شرط اعلال الاجوف تطفلا وتبعا
لفعله ولذا لم يعل طاو وعاور وصائد لعدم اعلال
طوى وعور وصيد ومنها ان الواو اذا وقعت قبلها
كسرة في مصدر اعل فعله نحو قام قياما او في جمع اعل
مفرده نحو دار وديار وريح ورياح او سكونها في مفرده
ووقعت بعدها الف نحو ثوب وثياب وروضة
ورياض تقلب ياء مع ان الواو المتحركة الغير المتطرفة لم
لم تنقلب ياء وان انكسر ما قبلها ومع عدم شرط اعلال
الاجوف فيها تبعا للفعل او المفرد وسكونها في المفرد
بمنزلة اعلالها سيما قد انضم اليه تنقلبا الالف بعدها
ولذا لم يعل قوام من قاوم ونواء من ناوى نحو جمع
ناو وعودة في جمع عود واما حول في مصدر حال
وطيال في جمع طويل وثيرة في جمع ثور نحو الشواذ
واما الثاني فكما يكون الاعتلال للفرق بين الاسم
والصفة وذلك في فعلى بضم الفاء من الناقص الواوي
وفي فعلى بفتح الفاء من الناقص اليائي اما الاول
فان كان اسما تقلب لامه ياء فرقا بينه وبين
فعلى صفة تقول في الاسم الدنيا والعليا اصلهما
الدنوى والعلوى قلبت واوهما ياء لانهما جاريان

مجرى

مجرى الاسماء للزومهما التعريف فكونهما صفتين وفي الصفة
غزوى ومؤنث اغزى ولم يعكس الامر لان التغيير
بالاسم انسب لخفتها واما الثاني فان كان اسما يقلب
لامه واوا فرقا بينه وبين فعلى صفة تقول في الاسم
تقوى وبقوى اصلهما وقيا وبقيا وفي الصفة
صديا في مؤنث صديان ولم ينعكس الامر تماما اصطلاحي
اقول على مثال هذا التغيير من قبيل الاعلال الا
بحذف شكال واما المعتل فهو المثال بدل او عطف
بيان له لا نعت فاعلالهما بالقلب او بالحذف
اما الاول فاما وجوبا وفيه قواعد منها انه اذا اجتمعت
واوان متحركتان في اول الكلمة تقلب الاولى منهما
همزة لاستثقالهما متحركتين ان الحذف يلبس
نحو اواصل جمع واصل واواجع جمع الاولى ومنها
ثلث قواعد اخرى قد اخرى قد ذكرتها
المصنف فيما سبق فنذكر مثال الاولى منها
المثال نحو تعد واتقى في اوتقد وايتسر
ومثال الثانية نحو ميزان في ميوزان ومثال
الثالثة نحو موسر في ميسر واما جوازا
وذلك فيما اذا اجتمع في اول الكلمة واوان
وثانيهما ساكنة نحو ووري مجهول واري
او واو واحدة مضمومة نحو وجوه او مكسورة عند المازني

نحو وشاح فيها يجوز انقلابها الى الهمزة لثقل الكسرة
عليها واما المفتوحة في اول الكلمة فالقياس ان
تبقى وكذا الياء المفتوحة في الاول واما نحو اناة
واحد واسماء وبدية نحو الشواذ واما الثاني
اعني اعلال المثال بالحذف فقد ذكره المص بقوله
فيسقط فاء فعله اي المثال في المستقبل والامر
والنهي المعروفات قيد بها لعدم سقوط الفاء
فيها لانتفاء موجبه كما ستعرف اذا كان فاء فعله
واوا اذا كانت ياء تثبت مطلقا لما نبا منها
من ثلثة ابواب فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وكسرها في الغابر نحو وعد يعد اصله يوعد
حذفوا الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة
لئلا يلزم الصعود والهبوط لانها كالضمة بين
الكسرتين ثم حملت عليه اخواته اعني ما بالتاء
والهمزة والنون للاطراد المشاكلة وفعل يفعل
بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب
اصله يوهب بفتح الهاء حذفوا الواو منه لانه
من باب يستحق نهاية التخفيف جدا لكون لما لزم
حرف من حروف الحلق فحارضوا في مثل ذلك
شيئت وقد تقبل من شانه السقوط في بعض
احيانه وفعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث

اصله يورث

يورث حذفوا واو لما مر في يعد وتقول في
الامر والنهي الحاضر عد لا تعد وهب لا تهب
ورث لا ترث حذفوا الواو منها وان لم يقع بين ياء وكسرة
مشاكلة لانها فرعان له وقد يجيء للتحقيق تسقط
الواو في باب فعل يفعل بكسر العين الماضي وفتحها
في الغابر في لفظين فقط لا ثالث لهما نحو وطاء
يطاء ووسع يسع ومن وهم انهما من باب الكسر
فقد وهم اصلهما يوطاء ويوسع بفتح العين
ولما اختصا بالتعدية من بين المعتلات من الباب
الرابع ارادوا ان ينبهوا على هذه المخالفة المعنوية
بايقاع المخالفة اللفظية بينهما وبين نظيرهما فخففوا
واوهما ليفيدوها على وجه يقاوم ثقل حرف الحلق فيهما
وكذا يحذف الواو من مصدر اذا كانت مكسورة واعل
فعله نحو عدة اصله وعدة فنقلت كسرة الواو الى العين
ثم حذفت وجعل موضع التاء كالعوض منها وانما
لم يحذف من وجهة لانه اسم للجهة لا مصدر ولا من
موعد لعدم كسرة الواو ولا من الوصال لعدم
الاعلال فعله اعلم ان مذهب الجمهور انه لم يحذف
الواو من يفعل بفتح العين وحملوا نحو يضع ويسع
ويدع ويهاء على انه في الاصل يفعل بكسر العين
فحذفت الواو ثم فتحت العين طلبا للخفة فيما فيه

حرف الحلق فورد عليهم يدع فانه جاء بجملة على يدع
لكونه بمعناه لكن الاقرب هو ما ذهب اليه المص
لان الاصل ان لا ينقل باب الى باب يخالفه لفظا ومعنى
وما ذهب اليه الجمهور مع خروجه عن الاصل المذكور
تحكم لا دليل عليه وحذف الواو لا يصلح دليلا عليه
لجواز ان يكون لما ذكرت انفا وايضا يلزمهم حمل
يهب ويسع على الباب الثالث اذ قيل ويلزمهم ايضا
عوض كون الواو بعد الفتحة كما في لوان في نحو لم يوعد قول
ويمكن ان يجاب عنه ببيان الفرق بين الفتحتين فتامل
ثم يمكن تطبيق كلام المص على مذهبهم بحمله على
الثابت في الحال لكن الحق حقيق بان يتبع واما ال
اللفيف فقد ذكر له بيانه بقوله واما اللفيف
المقرون فحكم عين فعله كحكم الصحيح من حيث انه
لا يتغير الا مقيدا نحو طوى نحو طيا وزاد شيا
وحكم لام فعله كحكم الناقص نحو طوى يطوى اصلها
طوي يطوي بحركة الياء فيهما ... كان آخر الكلمة
احق بالتغيير والتصرف سبقت اللام بالاعلال
فاعلت كما في يرمي فبعد اعلالها لم يعل العين
وان تحقق مقتضى اعلالها لئلا يلزم ان يتوالى
الاعلالان بلا فصل حرف اصلي في كلمة بنوع واحد
وهو مخصوص هذا التفصيل بما اجملوه بقولهم اجتماع

الاعلالين

الاعلالين فصحح وكل قيد فيه احتراز عن شيء فتامل
فلما نقل الماضي والمضارع للمجهول من الفاعل والمفعول
وغيرهما ايضا فيقال طوي ولا طاء بالخروج وطوى
لا يطوى واما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله
كحكم فاء المعتل وحكم لامه كحكم لام الفعل الناقص
نحو وقى يقي صححت فاء كفعل الماضي كما في وعد
واعل لامه كلام رمى واعل فاء المضارع كيعد
ولامه كيرمي وتقول في امره اي من يقي ق
بحرف واحد ما ذكر بقوله نحو فحذفت فاء فعله اي
فاء ق من اوق اوق من مضارع قبل اخذ الامر
منه او فاء يقي كالمعتل لعلة ذكرت فيه وحذفت
لام فعله اي لام فعل ق اولام فعل يقي كما هو
فعلى الاول اما دائما نحو في قوله في الجزم هو ما
اطلق عليه الوقف لا ما هو علامة الاعراب كما هو
المتبادر فعطف قوله والوقف عليه للتفسير وانما
عبر عنه اولا بالجزم تنبيها على ان الوقف المقتضي
لها دائما في ذكره بعيد هذا غير هذا الوقف عطف
تفسير لئلا يتوهم انه اراد به معناه المتبادر ومنه
وانما ذكره استطرادا لبيان ان الباقي حرف يقي في حال
الجزم انما هي العين فقط كما في امر الحاضر فاذا
سقطت فاؤه ولامه وقد سقط منه حرف المضارعة

بقيت القاف وحدها متحركة ولا يجوز تغيير هذه الكسرة
فيه ولا في حال الجزم بل التزم بقاؤها دلالة على الياء المحذوفة
كما تفتح وتضم في لم يخش ولم يغز زيدت الهاء
للسكت وجوبا في ق عند الوقف اي عندما اريد
الوقف على القاف الباقية المراد بالوقف ههنا ما هو نقيض
الوصل هو قطع الكلمة عما بعدها في الواحد المذكر لئلا
يلزم الابتداء بالساكن ان سكنت تلك القاف للوقف او الوقف
على المتحرك ان لم تسكن وكلاهما ممتنع تزاد هاء في
آخره لتوصلا الى الوقف بلا ذينك المحذورين واما في
الوصل فتقول ق يا رجل ويجوز الحاقها في الوقف على الواحد
المذكر المجزوم نحو ليقه ولم يقه كما جاز لم يخشه ولم يغزه
ولم يرمه لئلا تذهب الحركات بسبب الوقف فيفوت دلالة
على الحرف واتفاق في الواحد المذكر لانها لا تزاد فيما عداه
لامكان الوقف على السكون بدونها وتقول في تثنية
المذكر والمؤنث قيا وفي جمع المذكر قوا اصله قيوا فاعل اعلال
غزوا وفي الواحدة المؤنثة قي اصله قيي كما سكنت الياء
للثقل الكسرة عليها فاجتمع ساكنان الياء الاصلية وياء
الضمير فحذفت الاولى وفي الجمع المؤنث قين بسكون الياء
وفتح نونا لضمير زيدت الياء المحذوفة فيها لزوالها
عن محل الوقف الذي هو الاصل المتوسط بسبب اتصال
الضماير والوقف فحصلت نونات الاعراب في الثلثة

الاول

الاول ولم يظهر اثره في الرابع لان آخره نون الضمير
وهو لا يفيد السقوط وكذا لا يجوز سقوط
حركته لئلا يؤدي الى الالتباس بنون الخفيفة
التأكيد واما المضاعف اعلم ان اصول الحروف
العربية تسعة وعشرون حرفا ومخارجها ستة عشر
تقريبا وصفاتها المشهورة سبعة عشر وكان اثنين
منها عفيفين حرفا اما متماثلان ذاتا او متقاربان
مخرجا او صفة تقدم مقامه اما المتماثلان فيجرى
فيهما الادغام اي حرف كانا الا الالف فانها لا تدغم
اصلا فالادغام فيه اما واجب او ممتنع او جائز اما
الواجب ففي حالتين الاولى ما اشار اليه بقوله اذا
كان عين فعله ساكنة ولامه متحركة سواء كانا في كلمة
نحو مدّ اصله مدد او في كلمتين نحو لم يذهب بكم الادغام
لازم الا في ستة مواضع عند اللبس كما في نحو قول
مجهول قالوا وما في يقلم وفي الالفين كما في نحو حمراء
وحمراء اصلها حمرى وحمرى بالقصر زيدت الف المد
فاجتمع الفان ولم يمكن الحذف لما قيد ولا الادغام
للتعذر فقلبت الثانية همزة كما مر وفي الهمزتين
نحو ملاءة ولاد ونحو قرأي من قراءة اصله قرأا
على وزن سبطر الا ان يكون عينا مضاعفة في كلمة
نحو سوال وسول وفيما اولي المتضاعفين

واو وياء مبدلتان عن همزة كما في نحو تووى وربما
يقال المختار وقيل يدغم وفيما اوليهما هاء السكت نحو ماهيه
هلك والحالة الثانية ما اشار اليه بقوله
او كلاهما متحركتين مع اللزوم فيهما واصالة حركة
الثانية فالادغام لازم الا في ثلثة مواضع عند اللبس
كما في نحو سرر وفي الالحاقيات كما في نحو قردد وعند كون
اوليهما اول كلمة لا تقبل زيادة الهمزة كما في مضارع
تفعل وتفاعل فالادغام فيهما ممتنع ابتداء لتعذر الابتداء
وزيادة الهمزة كما في اثاقل غير جائز في المضارع وجائز
وصلا اذا لم يكن قبله ساكن صحيح نحو قال تنزل وقال
تنزل وانعقدنا المتحركتين نفسهما بالتلازم اذ لو لم يلزم
كما اذا كانتا في كلمتين نحو ضرب بكر وعلمتي لا يجب الادغام
بل يجوز كثيرا وكذا الو لم يلزم الثانية كما في نحو حيي فان ياء
الثانية تسقط تارة نحو حيوا وتنقلب اخرى نحو يحيي
ولذا يجب اقتتل لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء
بعدها فكانها منفصلة عن الثانية وحركة الثانية بالاصالة
اذ لو كانت عارضة لا يجب بل يجوز نحو اردد الباطل
مثال الحالة الثالثة نحو مد عد فرت مثال الاولى اذ ليس
لها احكام سوى الادغام بخلاف الثانية كما ترى والاصل
مدد اسقطت حركة الاولى لئلا تفصل بين المتجانسين
ويدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم وهكذا يفعل

في كل

في كلمة يكون ما قبل الاولى ساكنا الا ان يكون حرف لين
نحو ماد فيدغم بلا نقل حركة لما مر فبقيت الدال الاولى
بعد النقل في عينه وبعد الاسقاط في مدد ساكنة
فادغمت الاولى في الثانية فصار مد يمد ومعنى الادغام
في اللغة ادخال الشيء في الشيء وفي الاصطلاح ان تاتي
بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل كذا
في الشافية واما الممتنع ففي حالة واحدة مطلقا وهي
ما اشار اليه بقوله او ان كانت عين فعل متحركة ولامه
ساكنة سكونا لازما بان جاء من ضمير الفاعل او بان تبنى
الكلمة عليه سواء كانتا في كلمة او في كلمتين فالاطلاق
لانهم لامتناع الادغام لان المدغم فيه مبين للمدغم
واذا كان كالميت لا يتبين نفسه فضلا عن غيره
نحو مددن ورسوله الحق فانه لما لم يثبت تحريك
الدال الثانية في مددن تعذرا عن توالي الحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة وكذا تحريك لام التعريف في الحق
لم يثبت الادغام المستلزم لتحريكهما وقد يمتنع الادغام
اذا كانتا متحركتين والاولى ساكنة والثانية ايضا
في بعض المواضع وقد مر انفا فتذكر واما
الجائز ففي حالة واحدة مطلقا وهو ما اشار اليه بقوله
وان كانتا ساكنتين يعني عند الادغام بان كانت
الثانية ساكنة سكونا غير لازم بان جاءت الجازم

او الوقف فاسكنت الاولى ايضا للادغام فهي عبارته
تباح حركة الثانية لئلا يجتمع ساكنان مع عدم امكان
حذف احدهما او يمكن الادغام وادغمت الاولى فيها نحو
لم يمد والاصل لم يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم
فبقيتا ساكنتين وادغمت الاولى فيها ثم فتحت الدال
الثانية لخفة الفتحة ويجوز تحريكها بالضم تبعا للعين
وبالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لقربه من السكون
من جهة قلة تصرفه في المعرب حيث لا يدخل على الفعل
وما لا ينصرف ويجوز لم يمدد بالاظهار كما يذكر في الامر
مثل مد وتقول في الامر من باب يفعل بضم العين
مد بضم الدال ومد بفتحها ومد بكسرها والميم مضمومة
في الثلث لان ما نقل اليها من العين انما هي ضمة على كل
حال ويجوز امدد بالاظهار نظرا الى سكون الثانية
وتقول من باب يفعل بكسر العين فر بالكسر لمتابعة
لحركة العين وفر بالفتح والفك محذور فيهما ويجوز
افرر بالاظهار لما مر وتقول فيه من باب يفعل بفتح العين
عض بالفتح فاتفاقا وعض بالكسر فيهما والعين مفتوحة
مفتوحة فيهما ولم يجز الضم في فر وعض لعدم نصف
الاتباع فيه ويجوز اعضض بالاظهار واذا اتصل بكل
منها هاء الضمير لزم وجه واحد نحو مدها
بالفتح ومده بالضم على الافصح لان الهاء لخفائها

لا يعتد

لا يعتد بفصلها بين الدال والالف او الواو وروي
مده بكسر الدال لكنه ضعيف للزوم انقلاب واو
هو ياء وقد يجوز الادغام في الحالتين الاوليين
ايضا في مواضع المواضع كما مر فتذكره واعلم ان بني
تميم يوجبون الادغام ههنا لعدم اعتدادهم بسكون
الثانية لعروضه بسبب عارض بخلاف نحو مددن فان
السكون الثانية فيه بسبب لازم هو الضمير وهو القياس
والحجازيون يفكونه كما في نحو مددن وهو الاقيس لفوات
شرط الادغام واما نحن فقد جوزنا الوجهين رعاية
للدليلين وتقول في المضاعف من افعل يفعل احب
يحب نقلت حركة الباء الاولى الى الحاء وادغمت الباء
الاولى في الباء الثانية وتقول في الامر من هذا الباب احب
بفتح الهمزة لكونها للقطع وكسر الحاء والباء اما مفتوحة
او مكسورة لا غير مضمومة لما مر واحبب بكسر الباء الاولى
وسكون الثانية وهكذا امر الغائب ونهيه وكلما ادغمت
حرفا في اخر او خلطت انت بدله تشديدا اي تشدد في تلفظ
الحرف الثاني فيكون المدغم فيه بمنزلة حرف في تلفظك
منهما معا والمتقاربان في المخرج او الصفة كالجهر والهمس
والشدة والرخوة وما بينهما والاطباق والانفتاح
والصفير وغيرها فهما قسمان قسم لا يجري فيه الادغام
كحروف ضوي مشفر لا تدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها

ولاحروف الصفير وهى الصاد والزاء والسين فى غيرها
محافظة على الصفير ولاحروف الاطباق وهى الصاد
والضاد والطاء والظاء فى غيرها محافظة على الاطباق
ولاحرف الحلق ادخل منه لئلا ينتقل الا الحاء المهملة فى
الهاء والعين المهملة والخاء المعجمة لشدة التقارب
وفيما يجرى فيه فالهاء تدغم فى الحاء نحو اجبه حاتما والعين
فى الحاء نحو ارفع حاتما والحاء فى الهاء والعين بقلبهما حاء
نحو اذبح عتودا والجادة فى اذبح هذه وجاز
قلب الحاء عينا فى قراءة ابى عمرو فمن زحزح عن النار فى زحزح
عن النار والغين فى الخاء نحو ادمغ خالدا وبالعكس نحو
اسلخ غنمك والجيم فى الشين نحو اخرج شيئا واللام المعرفة
وجوبا فى ثلثة عشر حرفا وهى التاء والثاء والدال الى الظاء
والنون وغير المعرف وجوبا ايضا فى نحو بل ران لشدة
التقارب وجوازا فى البواقى منها نحو هل تدرى والنون
الساكنة وجوبا فى حروف يرملون الا فى نحو قنوان
كما ستعرف والافصح ابقاء غنتها فى الواو والياء دونها
فى اللام والراء ويجب اظهارها مع الحلقية والاخفاء
فيما عداها وقلبها ميما قبل الباء والمتحركة جوازا
فيها ايضا اعنى فى حروف يرملون والدال والتاء وكذا
والثاء تدغم بعضها فى بعض وفى حروف الصفير والمراد
بالتاء ههنا غير تاء نحو افتعل وتفعل وتفاعل فان لها

احوال الاخرى

احوال الاخرى من الادغام والقلب كما ستعرف وحروف
الصفير يدغم بعضها فى بعضها والباء فى الميم والفاء
ثم انه انما يجوز الادغام فيما ذكرناه اذا لم يؤدى
الى لبس حروف الكلمة واما ان ادى الى ذلك
فلا يجوز نحو وتد وقنوان واما المهموز اعلم ان
الهمزة اذا كانت فى الابتداء لا تخفف لعدم الثقل
فى الابتداء وفى غيره تخفف على لغة قريش واكثر اهل
الحجاز لشدتها النوع من الاستحسان خلافا لبنى تميم
وقيس وتخفيفها باحد الامور الثلثة يجعلها بين
بين وهذا هو الاصل الاصلى فى تخفيفها ثم الابدال ثم
بالحذف وبين بين قسمان المشهور وجعلها بينها
وبين حرف حركتها وغير المشهور وهو جعلها بينها
وبين حرف الحركة ما قبلها وهى متحركة فيها حركة خفيفة
ينحى بها نحو الساكن ولذا لا يقع الا فيما يجوز الساكن
غالبا وعند الكوفيين ساكنة ثم ان الهمزة اما واحدة
او ثنتان نحو الواحدة اما ساكنة او متحركة فان كانت الهمزة
الواحدة ساكنة سواء كان ما قبلها حرف صحيح او حرف علة
وهى مع ما قبلها فى كلمة او كلمتين يجوز تركها على حالها
لحصول الخفة فى الجملة بالسكون ويجوز قلبها بما يجانس
حركة ما قبلها اللين عريكة الساكن واقتضاء ما قبلها
مع ما فيه رفع الثقل الحاصل بالهمزة بالكلية فان كان ما قبلها

مفتوحًا قلبت الفا وان كان مكسورا قلبت يا وان
مضموما قلبت واوا نحو ياطر ويوحن وايذن امرمن
باب علم وغو راس ولؤم وبيئ نحو الى الهدى ائتنا
يقول ائذن والذى ائتمن فهذه الهمزات يجوز تركها
على حالها ويجوز قلبها بما يستدعى حركة ما قبلها للمبالغة
فى التخفيف ولا يجوز جعلها بين بين لا المشهور لسكونها
ولا غير المشهور لانه فرع المشهور فلا يجوز الا حيث
يجوز ولا حذفها لعدم الدال عليها اقول فى ايراد هذه
فى المثال نظر لان القلب فيه واجب لان الهمزتين اذا
اجتمعتا فى كلمة وثانيتهما ساكنة وجب قلب الثانية
كما سنذكره انشاء الله تعالى وان كانت الهمزة الواحدة متحركة
فما قبلها اما متحرك ايضا او ساكن فان كان ما قبلها
حرفا صحيحا متحركا فالاقسام تسعة باعتبار الحركات
الثلث فيها وفيما قبلها لا تتغير الهمزة كالصحيح تغييرا
كاملا لا فى ذاتها بالقلب والحذف ولا فى وصفها بالاسكان
بل تثبت على تخفيفها بين بين المشهور فى كل الاقسام
التسعة الا فى قسمين وذلك همزة مفتوحة ما
قبلها مضموم وهمزة مفتوحة ما قبلها مكسورة
فلا يجوز فيهما بين بين المشهور لان الهمزة تقرب
من الالف فتكون بمنزلة الف بعد ضمة او بعد كسرة
وتلك مستكره فتعذر غير المشهور ايضا لما مر فخفف

فيهما بالقلب نحو موجل ومية ومؤجل ومئاة بخلاف فيهما
فى السبعة الباقية لخمسة منها يتعين فى تخفيفها بين بين
المشهور اتفاقا نحو قراء يقرء وسئم ورؤس
ومستهزئين وبعض العرب تقول سال ومنساة
بالالف والواجب بالبيان فى الاصل على خلاف القياس
وقال ابو البقاء سال يسال بالالف معتل العين
مثل خاف يخاف ومصدره السوال وقال ابن
مالك انه معتل العين مرادف مهموز العين
واثنان منها وهما همزة مضمومة بعد كسرة ومكسورة
بعد ضمة نحو مستهزئون وسئل فكذا يخفف بين بين
المشهور وقيل بين بين الغير المشهور وقيل بجعل
بالخصة فى الاول وواو محضة فى الثانى وان كان
ما قبلها حرفا ساكنا فذلك الساكن اما حرف علة
او حرف صحيح فعلى الاول يعنى ان كان واوا او ياء او الفا فعلى
الاولين هما اما زائدتان او اصليتان فعلى الاول اما
لغير الالحاق او له فعلى الاول تخليلا الهمزة اليهما وادغاما
فى المنقلبة كخطية اصلها خطيئة وانيس اصله انيئس
ومقروة اصلها مقروءة قلبت الهمزة فيهما مثل ما قبلها
فادغم ما قبلها فى المنقلبة وعلى الثالث تجعل
بين بين المشهور لان زيادة مد الالف قائم مقام الحركة

فمع ذلك نحو سأل وتساؤل وتسائل
وعلى الثواني من هذه التقادير مسئلة ونحو
شيء وسوء ونحو جيئل للحق خفف يجوز
تركها على حالها لحصول الخفة بسكون ما قبلها
ويجوز حذفها بعد تليين حركتها لالتقاء الساكنين
ثم نقل حركة ما قبلها الى ما قبلها هذه الطريقة
الغالبة عن التشوق في حذفها وفيه طريقة اخرى
وهي ما اشار اليه المصنف بقوله ويجوز نقل حركتها
الى ما قبلها ثم حذفها مثل جيل وسول وسل القرية
واصله واسئل القرية فنقلت حركة الهمزة
الى السين للخفة فاستغني عن همزة الوصل
فحذفت الهمزة لسكونها وسكون اللام بعدها
حكما لان كسرتها عارضة بحرف التعريف كعدمها
وقد قرئ باثبات الهمزة وتركها وفيها نعف
لما يؤدي الى اسقاط حرف مع حركته مجانا والتزم
الحذف في يرى واما مراة وكماة بالفحاشة
فهو شاذ عند سيبويه ومطرد في نحوهما عند
الكسائي والفراء وان كان ثانيا يحذف على
احد الطريقين المذكورين سواء كان الساكن
الذي قبلها حرفا صحيحا او حرف علة فتتفق في ابواب
يؤذ

يؤوذوا مرهم وابتغى امره وقاصدوا ابنك
ابو ايوب وذومرهم وابتغي امره وقاصدوا ابنك
هذه احكام الهمزة الواحدة واما الهمزتان
الاثنتان فيهما اما في كلمة او في كلمتين فان كان
الاول فالهمزة الثانية اما ساكنة او متحركة فعلى
الاول وجب قلبها حرفا بحركة ما قبلها نحو ادم
اصله ءءدم واما الامر من الاخذ والاكل والامر
وهو خذ وكل ومر اصلها اؤخذ واؤكل واؤمر فجاز
على غير القياس اذ مقتضى القياس المذكور قلب الهمزة
الثانية منها واوا لكنهم حذفوها على غير القياس لكثرة
استعمالها فاستغنوا عن همزة الوصل ثم ان الحذف
في خذ وكل واجب دون مر لعدم بلوغه في كثرة
الاستعمال مبلغهما الا ان المصنف سامح في نظر في
حكمها نظرا الى اتحاد الثلاثة في مجرد عدم قياسية
حذف الهمزة واما عمة في لغة فبعد قلب همزتها
الفا قلبت الالف ياء متحركة دفعا لاجتماع الساكنين
على غير حدها لان هذه الالف لكونها منقلبة لا عن
واو وياء ليست بمدة وفيه وجه اخر سيجيء وعلى الثاني
الهمزة الاولى اما ساكنة او متحركة فعلى الاول الهمزة
الثانية اما لام او غير لام فان كانت لاما قلبت ياء
نحو قراى كسبطر من قرا اصله قرءء وقد مر وان كان غير لام

كسؤال نكرة سائل تثبت الثانية ولا تخفف
لا بين بين لما لا يخفى ولا بالقلب فرقا لما هي غير
لام عما هي لام ولا بالحذف للالتباس وعلى انه
وجب قلب الثانية ياء ان انكسرت الاولى نحو
جاء اصله على مذهب الخليل جايء واصله جائي
وانكسرت الثانية نحو ائمة اصله اممة نقلت
كسرة الى الهمزة فادغمت ثم قلبت الهمزة ياء
محضة ولم تجعل بين بين لبقاء الجمع بين الهمزتين
ح وهذا هو المذهب الاشهر في ائمة وهو المشهور
بين البصريين لكن الوجه بين بين اقرب منه الى
القياس واما ما صح من القراءة من جعل الهمزة
الثانية من ائمة بين بين وتحقيقها ايضا و
ما اتفقوا عليه من حذفها من اكرم فشاذ و
ان كان الكل خلافا فاقسام اثنا عشر باعتبار الحركات
الثلث في الثانية فقط مع السكون في الاول
خففها يجوز تركهما على حالهما بناء على ان عارضية
الاجتماع هون ثقله لكونه على شرف الزوال
ويجوز تخفيفهما معا كما ذهب الحجازيين على احد
الوجهين احدهما تخفيف كل منهما على قياس
تخفيف المنفردة وثانيهما تخفيف الاولى على
قياس تخفيف المنفردة وتخفيف الثانية على قياس

تخفيف ثانية المجتمعتين في كلمة ويجوز تخفيف احدهما
فقط اما الاولى كما اختار ابو عمرو واما الثانية
كما اختار الخليل وسيبويه سوى في الامرين
على سواء وكيفية التخفيف على كلا التقديرين
انه ان لم يتفقا في الحركة تخفف ايتهما كانت
على قياس تخفيف المنفردة نحو شاء الى ... وان
اتفقا فان لم يكن الاولى اخر كلمة فذلك نحو ائنت
وجاز في الفتح ادخال الف بينهما تلفظا ايضا وان
كانت اخر الكلمة جاز الوجهان حذف احديهما
وتسهيل الاخرى وقلب الثانية بحرف حركة
ما قبلها نحو جاء اجلهم من مجيء ابل وبجمعه بل
قاعدة هي ان همزة باب مطايا انقلبت ياء مفتوحة
سواء كان ذا همزة كخطايا اصله خطايئ لانه جمع
خطيئة في مطيوة قلبت واو ياء ثم ياء الاولى
همزة على قياس القواعد المذكورة في الاعلال
فصار خطاءي انقلبت الهمزة ياء لثقلها بين
الالفين فصار خطايا وعلى هذا اثنايا فجمع ثنية
او ذا همزة ... اصله خطائي لانه جمع خطيئة
فعند سيبويه قلبت ياؤه همزة ثم الهمزة الاصلية
ياء لما مر من القواعد فصار خطائي ثم قلبت
الهمزة ياء مفتوحة فقلبت الياء الفا لان كل همزة

بعد الف باب مساجد وبعدها ياء وليس بعدها
كذلك تقلب ياء مفتوحة ثم الياء الفا فصار
خطايا وتاتي في تصريف المهموز الى الصيغ المخالفة
على قياس الصحيح في كل جزئها وكلما وجدت فعلا
غير صحيح فقس على الفعل الصحيح في جميع
الوجوه التي ذكرناها في باب الصحيح قوله
من تصريف بيان للوجوه فيعتبان تصرفه
مثل الصحيح فان اقتضى القياس الصرفي المصير
الى الابدال حرفا ونقل حركة او اسكان حرف
باسقاط الحركة فافعل مقتضاه والا اى وان
لم يقتض القياس ذلك صرف الفعل الغير الصحيح
كالصحيح في بقاء الحروف والحركات على احوالها
بلا تغيير وقد يكون اى ان في بعض المواضع
اى الكلمات لا تتغير المعتلات فيه مع تحقق
مقتضى التغيير لمانع وتخلف المقتضى عن مقتضيه
غير قادح في الاقتضاء لان عدم المانع ليس بجزء
من المقتضى كما بين في موضعه فمثال الكلمات
المعتلة التي لا تقع فيها التغيير لمانع نحو عور
واستوى وغير ذلك مما سنذكره وموانع
التغيير كثيرة واشار اليها بقوله فبعضها
لا يتغير لصحة البناء اى ليصح ويبقى

سالما

سالما عن الفساد فاللام للتمييز
وذلك كما في نحو استوى
وطوى فلو قلبت الياء اولا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم لو لم تقلب الواو الفا لذلك
ايضا لئلا يفسد البناء والا لاجتمعت
الفان فتحذف احديهما فيبقى استا وطا
وهذان ليسا من ابنية الفعل ولك
ان تقول ثم لم تقلب الواو
لئلا يلزم اجتماع الاعلالين
بنوع واحد اعلم ان فساد البناء ابدا يدور
مع اجتماع الاعلالين بلا تخلف منه
لتحققه بدون الفساد في مثل
رواد ولهذا استغنوا بذكره عن اعتبار
عدم الفساد في شرائط الاعلال
وبعضها لا تتغير لعلة اخرى
كلزوم اجتماع الاعلالين
بنوع واحد في كلمة بلا فصل
واحد حرف اصلي ولزوم
الالتباس ولزوم ابطال
الالحاق ولزوم ضمة حرف العلة

في مضارعه وان نقص الدلالة
على الاصل واشتمال الكلمة على
معنى الاضطراب والحمل على النظير
او النقص وعروضا حركة الواو
والياء وكون فتحة ما قبلهما في حكم
السكون وان يكون بعدهما في تناقص
ما يوجب فتحهما فلا يعل نحو رواد
لاجتماع الاعلين ولا نحو اورط
داعين لئلا يلتبس بمتكلم مضارع
دار ودعا وكذا نحو اقول
اسم تفضيل لئلا يلتبس بماضي
افعال الاجوف وحمل عليه نحو
ما اقوله واقول به فعلي تعجب ولا
نحو جدول لئلا يبطل الحاقه بجعفر
ولا نحو حي لئلا يلزم ضم ياء يحيي
ولا نحو قوه واستحوذ للدلالة
على الاصل ذكر في الصحاح انه قال
ابو زيد هذا الباب كله يجوز نحو استحاذ
يجوز ان يتكلم به على الاصل تقول
العرب استصاب واستصوب

واستجاب

واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد
عندهم ولا حيدان لتنقل حركة الياء على
على اضطراب معناه ولا نحو طويا حملا
على طوى ولا نحو موتان حملا على الحيوان
فانه كما يكون الاعلال بمجرد التطفل وتبعية
كذلك تركه ولا نحو دعوا القوم لطرو حركة
الواو ولا نحو عور واعتور لكن ما قبل
الواو في حكم الساكن لان عين عور
بمنزلة عين اعور لانه بمعناه لانه منقوص
منه بناء على اختصاص الالوان والعيوب
افعل وافعال والبواقي محذوفات
منها ومنهم من قال عار يعار وتاء
اعتور بمنزلة الف تعاور لانه
بمعناه فلا يعل ايضا بينهما على توافقهما
في المعنى ولا نحو خوف لايجاب
نون التاكيد فتح الواو وقد يجمع
في كلمة ما نفا اعلال او اكثر ويجوز
ان يعلل بعضها بانتفاء شرط اعلال
الاجوف ايضا فتامل والله الهادي
وقد وقع الفراغ في شهر المبارك
من ربيع الاول سنة ثلث وثمانين والف

بعد الهجرة من له الشرف كاتبه
الحاج سمعيل ابن الحاج حسين غفرالله
له ولوالديه واحسن
اليهما واليه
تمت
صح



